وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

الحد في كتاب سيبويه

دراسة وصفية تحليلية إحصائية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة: هاجر عاشور

إشراف: د. فايزة حسناوي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
مدان حورية	أستاذ	رئيسًا	جامعة المدية
حسناوي فايزة	أستاذ محاضر قسم" أ"	مشرفًا ومقررًا	جامعة المدية
عصام جمال	أستاذ محاضر قسم" أ "	عضوًا	جامعة المدية
دويفي سهام	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوًا	جامعة المدية
العرابي مراد	أستاذ	عضوًا	جامعة البليدة 2
تقابجي صالح	أستاذ	عضوًا	جامعة البليدة 2

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

الحد في كتاب سيبويه

دراسة وصفية تحليلية إحصائية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة: **إشراف:**

هاجر عاشور **د. فايزة حسناوي**

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
مدان حورية	أستاذ	رئيسًا	جامعة المدية
حسناوي فايزة	أستاذ محاضر قسم" أ"	مشرفًا ومقررًا	جامعة المدية
عصام جمال	أستاذ محاضر قسم" أ "	عضوًا	جامعة المدية
دويفي سهام	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوًا	جامعة المدية
العرابي مراد	أستاذ	عضوًا	جامعة البليدة 2
تقابجي صالح	أستاذ	عضوًا	جامعة البليدة 2

السنة الدراسية 2024 / 2025

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر

الحمد لله أوّلا واَخرا على توفيقه لإنجاز هذا العمل، فأدعو المولى عزّ وجلّ أن لا يحرمني أجر هذا العمل

ثم الشكر للأستاذة المشرفة "فايزة حسناوي" على متابعتها للعمل والتي شرفتني بثقتها

كما أتوجه بالشكر إلى الوالدين الكريمين ودعمهما وتشجيعهما

والشُكر موصول إلى الزوج الكريم وكل من قدَّم المساعدة من أهلي وأساتذتي وزملائي

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين

وكافة عائلتي،وإلى أسرتي الصغيرة

مقدمة

مقدمة:

لا يمكن الحديث عن العلوم بمختلف فروعه وتوجهاته من دون المصـــطلح ذلك أنه في الأساس يحمل في طياته جملة من المفاهيم العلمية المنظمة وفق منطلقات فكرية وإبستمولوجية محددة، وتتجلى خصـوصـية هذه العلوم واختلافها عن بعضـها البعض كونها تكتسـي طابع الاختصـاص ولا يمكن فهم مضـامينها إلا في إطار المصـطلح، إذ يمثل هذا الأخير مكونا جوهريا يؤدي وظيفة معرفية تتمثل في تنظيم البنية المفاهمية، فلا سبيل لإدراك مضامين العلم إلا من خلاله كما تظهر أهمية المصـطلح في حاجة المسـتخدمين إلى تداوله من أجل التفاهم والتواصل بين أهل الاختصاص فالعلاقة المعقودة بين العلم والمصطلح علاقة بنى جزئية ببنية كلية ولا يمكن بأي حال فصلها.

وإذا كان المصطلح نموذجا يتميز بأنه يختصر تصورا أو مفهوما معينا فهذا يعني أن معرفة تلك التصورات لا يتعلق بالمصطلح فحسب بل تتجاوز هذه العملية إلى تحديد هذه المصطلحات تحديدا دقيقا مما يعني أنه يتطلب اقتران كل مصـــطلح بحد يحده، لذلك تجعل الدراســـات المصطلحية من الحد والتعريف اللبنة الأساسية في دراساتها حيث يمثل وسيلة وهدفا تقوم بها.

وتُعد مسـألة الحد من بين المباحث المنطقية والتداولية واللسـانية أيضـا فقد تنوع الاهتمام به وفق ســـياقات معرفية مختلفة، إذ شـــكل في فترة من التفكير القديم أحد المباحث المنطقية الأرسـطية التي تنتمي إلى الاسـتدلال، أمّا في الدراسـات المعجمية فالحدّ والتعريف هو غاية المعجم بحد ذاته، وقد أصبح محور المجال المصطلحي بسبب ظهور المعاجم المتخصصة ويهتم بتحديد المصطلحات في المجالات المختلفة.

ويتطلب إســتعاب مفهوم الحد في كتاب ســيبويه الرجوع إلى الســياق المعرفي العام الذي نشــطت الدراســات اللغوية في زمانه، فقد اعتمد النحاة في هذه الفترة على طرق تحليلية معينة والمعروف أنهم أثبتوا جملة من الأصول من خلال استنباطها من كلام العرب –السماع– واتباع منهج عقلي في تحليل وتفسير بعض الظواهر اللغوية –القياس–، لذلك نجد في الكتاب تعريفات

مقدمة

كثيرة إلاّ أن بعضها صريح وبعضها الآخر نجده مبثوثا ضمن التفسيرات والإستدلالات التي اعتمدها سيبويه، كما أنّ المميز في تحديده أنّه تعريف للمفهوم اللّغوي العلمي وبالتالي يتباين عن التعريف المنطقي الذي حدد أرسطو شروطه.

وقد تعرض التعريف في كتاب سيبويه إلى سوء فهم من قبل بعض الباحثين العرب والمستشرقين، وأُنيطت التعريفات في كتابه بالتعريف الأرسطي الذي يعنى بتحديد الماهية، وكمحاولة إعادة قراءة التراث اللغوي الأصيل قراءة متجددة تهتم بالمفاهيم الاصطلاحية لأنها دليل واضح للحدود، وعليه اخترنا موضوع هذا البحث محاولين الإجابة على مجموعة من الإشكاليات: ما مفهوم الحد في كتاب سيبويه؟ وما الأليات التي اعتمدها في تحديد كل مصطلح خصوصا أنها يمثل أهم كتاب لغوي اعتمد عليه اللغويون بعده؟ وفي إطار هذه الإشكالية حاولنا الإجابة على الاختلاف الحاصل بين الحد اللغوي عند سيبويه والحد المنطقي عند أرسطو ومدى تأثير هذا الحد في تغيير المفاهيم بعد المفاهيم التي حددها سيبويه.

إضافة إلى هذه الإشكاليات المرتبطة بالبحث فإن هنالك إشكاليات أخرى ترتبط بالتعريف المصطلحي الذي يتصل بمفهومي الحد والتعريف وتميزه عن التعريفات الأخرى، ومدى اعتماد سيبويه عليه، لذلك نحاول في الجانب التطبيقي الإجابة عن هذه الإشكاليات من خلال عقد دراسة تحليلية لمجموعة من التعاريف التي اعتمدها سيبويه في تحديده للمصطلحات الواردة في كتابه نظرا لأهمية تلك التعاريف في التأسيس لمجموعة من المصطلحات وجهاز من المفاهيم اللغوية.

وتظهر أهمية الموضوع من أهمية الحد في حد ذاته، فالدراسة العلمية تجعل من التعريف من أهم مقوماتها العلمية بسبب إزالته للغموض والإبهام عن المصطلحات، وبالتالي فهو يؤدي وظيفة معرفية في مجال الدراسات العلمية بصفة عامة واللسانية على وجه الخصوص لأنها لا تزال بحاجة ماسة إلى هذه التراكمات المعرفية والتي من بينها المفاهيم والحدود والتصورات بهدف جعلها مواكبة للتطورات الحاصلة في زماننا، كما يؤدي وظيفة تواصلية بين أهل الاختصاص مما يجعل تلك التعريفات قارة وثابتة على مستوى الحدود في مجال الدراسة اللغوية

وبالتالي يساعد الباحثين المنتمين إلى هذا المجال التواصل بكل بساطة لاسيما أن كتاب سيبويه هو الكتاب الذي يمثل الركيزة الأساسية في المجال اللساني.

ولمعالجة إشكاليات البحث تشكلت خطة البحث من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

فالفصل الأول تناولنا فيه مفهوم الحد وحددنا مفهومه اللغوي وعند الفقهاء والأصوليين والفلاسفة كما حددنا مفهوم التعريف نظرا للتداخل المفهومي بينهما كما حددنا مفهوم الشرح وختمنا الفصل بالاختلافات الحاصلة بين هذه المصطلحات.

أما الفصـــل الثاني: تحت عنوان أنواع الحد وشـــروطه فهو مقســـم إلى مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى أنواع الحدود في التراث العربي والثاني عددنا فيه شروط التعريف وهذا باعتبار التعريف بالماهية ,

والفصـل الثالث المعنون ب: " نشـأة الحدود النحوية " وتطرقنا فيه إلى الدراسـة التاريخية لنشـأة الحدود النحوية وكيفية ظهور بعض المصـــطلحات النحوية وذلك بالتتبع من أبي الأســـود إلى تلاميذه الذين جاؤوا من بعده وصولا إلى سيبويه.

أما الفصـــل الرابع فتناولنا فيه التعريف المصـــطلحي وتطرقنا فيه إلى مفهوم المفهوم والتعريف المصطلحي وأنواعه وشروطه.

أما الفصـــل الخامس فهو الجانب التطبيقي للدراســـة وتناولنا فيه بالدراســـة الوصـــفية التحليلية الإحصائية الحدود في كتاب سيبويه, ونشير في هذا المقام إلى أنا لم نتعرض إلى كل التعريفات الواردة في كتابه نظرا للأسباب الاتية:

1. الحجم الكبير والكم الهائل من المفاهيم والمصـــــطلحات الواردة في كتابه والتي لا يمكن بأي حال دراسة بكل عمق خلال فترة محدودة من الزمن مقارنة بتلك المعلومات.
2. قلة الحدود الواضـحة أي الصـريحة في كتابه، فسـيبويه عرف ولكن التعريفات التي اتبع فيها سيبويه طريقة الاستدلال أكثر من التي اتبع فيها التحديد المباشر.

3. أغلب المصطلحات التي يستخدمها سيبويه تستخدم لأكثر من معنى مثل مصطلح الموضع والحرف ممّا يعني العودة في كل مرة إلى شروحات كتابه واستخدام طريقة المقايسة الدلالية لمعرفة مفهوم المصطلح الواحد.

وفي الأخير خاتمة في نتائج الدراسة التي توصلنا إليها من خلال تحليل الحدود في كتاب سيبويه.

اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، حيث عمدنا إلى وصف وتحليل ما ورد في المؤلفات الخاصة بالحد والتعريف، وكذلك ما يتعلق بالتعريف المصطلحي، ثم وصف عينات من التعريفات في الكتاب وتحليلها وإحصاء كل مصطلح تحسبا لتحديد مفهومه خصوصا كما ذكرنا أن سيبويه يستخدم بعض المصطلحات لمفاهيم مختلفة، كما نشير إلى أن الدراسة قد تخللها منهجين أخرين هما المنهج التاريخي وذلك في مقام عرضنا لنشأة الحدود في التراث النحوي، والمنهج الثاني هو المنهج المقارن حيث قارنا بين بعض الحدود الموجود في الكتاب والحدود التي حددها أرسطو كالاسم والفعل والحرف.

وتجدر الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع، ونذكر في هذا المقام البحث الذي أنجزته جنان التميمي الموسوم ب: " الحدود النحوية في التراث العربي كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا"، والبحث الذي قام به عبد الحميد وقاف والمعنون ب: " الحدود في الدرس النحوي الحديث "، فعلى الرغم من الاتفاق في موضوع البحث إلا أن الاختلاف والتباين يكمن في كثير من النقاط أولها الإشكالية التي ينطلق منها البحث والمدونة المعتمدة في البحث كما يمثل التعريف المصطلحي من أهم الاختلافات الفارقة. واعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المراجع المهمة والمميز فيها أن شملت مراجع فلسفية وفقهية ولغوية، وتختلف الاستفادة من هذه المراجع فهناك من ركز على هذا الموضوع مثلما فعله أبو حامد الغزالي في المستصفى وابن سينا، كما اعتمدنا على بعض المراجع الحديثة مثل حلام الجيلالي في كتابه تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة وكتاب منطق العرب في علوم اللسان لعبد الرحمن حاج صالح .

مقدمة

ومن بين الصـــعوبات التي واجهتنا خلال هذا البحث ما تتعلق بالمفاهيم ومن بينها صـــعوبة الإحاطة بمفهوم الحد كمصطلح واحد وثابت، وذلك بسبب تشاركه من عدة تخصصات كالفلسفة والفقه واللغة وتشـارك هذا المفهوم أيضـا في بعض الدراسـات الحديثة كالدراسـات المعجمية والمصـطلحية واللسـانية، ومن بين الصـعوبات أيضـا التعامل مع كتاب دقيق وضـخم ككتاب سـيبويه والذي يحتوي على العديد من المصـطلحات والتي يعمد فيها على الاسـتدلال أكثر من التحديد.

وفي الأخير نأمل من الله تعالى أن يكون هذا البحث مســاهما في المجال المصــطلحي والمهتمين بالاشــتغال على معجم متخصــص للحدود اللغوية التي اعتمدها ســيبويه، وأن يقدم مفاهيم واضحة للباحثين في المجال اللساني.

الفصل الأول:

مفهوم الحد والتعريف والفرق بينهما

توطئة:

تحتاج المعرفة العلمية إلى إدراك مصـــطلحاتها أوّلا حتى تتضـــح لنا تلك المعارف وتظهر خصـــائصـــها وميزاتها واختلافها عن بقية العلوم أو الفنون الأخرى، « فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصـــطلاحية حتى لكأنّها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليس مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال فإذا استبان خطر المصطلح في كل فنّ توضّح أن السجّل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامعة وحصنه المانع»[1].

فالمصطلحات العلمية ومفاهيمها المضبوطة من الأمور الأساسية التي لا يُستغنى عنها في معرفة نواميس المعارف المحيطة بنا، ولعل المثال الذي نستدل به في هذا الموضـــع هو العلم اللســاني الحديث المنبثق عن ثورة دي سـوسـير De Saussure، حيث أعادت هذه النظرية صياغة مفاهيم جديدة وتعريفات حديثة.

ونحسب أنّ الكل منّا يعرف العلاقة المعقودة بين المصـطلح وتعريفه للكشـف عن الجوانب الكليّة للعلوم، والمصطلح يستلزم التواضع والاتفاق بين أهل العلم ومن ثمّ يضعون حدودا خاصة بكل مصطلح، وإذا كان التفكير الإنساني يُكمّل بعضه البعض ولم ينشأ دفعة واحدة بل وفق خط متسلسل من نشوء وارتقاء، فالمصطلحات والحدود أيضا تخضع إلى هذا القانون، فهي لا تتكون طفرة واحدة إنّما تتدرج في مراحل.

ويعد "الحدّ" limite مصطلحا تُراثيّا عاما بالنظر إلى مصطلحات وتسميات العلوم اللسانية الحديثة، إذ ظلّ هذا الأخير محل جدل واســع بين المهتمين بالدرس اللســاني والمصـــطلحي والمعجمي. .. ولعل ذلك يرجع إلى اِحتوائه على جملةٍ من المفاهيم الدلالية، فالمتتبع لمجراه

[1] قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 11

المفاهمي يلاحظ أنّه كثيرا ما يقع الخلط والالتباس في ضـــبطه الدقيق في مجال الدراســـات اللسـانية العربية لاسـيما إذا علمنا أنه متداول لدى علماء الفلسـفة والمنطق وعند علماء أصـول الفقه. كما يُعتبر الحد الركن الأســـاســـي في العلوم والفنون وغيرها من المجالات وتزداد أهمية الحد في مجال تحديده للمصطلحات وإزالة الالتباس عنها.

وما يعنينا في المقام الأول هو الحدّ المستعمل عند النحاة المبدعين كأمثال سيبويه، فهو يمثل مشـــروع بحثنا هذا، لذلك يتوجب علينا تحديد الإِختلافات الدقيقة للحدlimite وســـلخه عن المفاهيم اليونانية كالتعريف Définition عند أرســطو والذي يبدو في الظاهر أنه متشــابه مع الحدّ عند ســـيبويه على الرغم من وجود تباين واختلاف بينهما، فقد حصـــل هذا الإِختلاط بين الحدّ والتعريف بعد اِمتزاج النحو العربي بالمنطق الأرسطي هذا من جهة وكذا فصله عن مفهوم الحد المتداول في أصول الفقه من جهة ثانية حتى لا تلتبس المفاهيم بين بعضها البعض.

أوّلا: الحدّ لغة واصطلاحا:

1. الحدّ لغة:

إنّ مصـــطلح الحدّ مأخوذ من الجذر الثلاثي [ح د د] و في الواقع لا يقتصـــر المعنى اللغوي للفظة [الحدّ] في المعاجم اللغوية على معنى دلالي واحد بالرغم من التقارب الحاصـــل بين تلك المعاني، بل نجده يتفرع إلى عدة معانٍ هي:

أ. بمعنى الحاجز والنهاية:

بعد تتبع المعاني الموجودة بين ثنايا المعاجم القديمة نلاحظ دائما أن معنى الفصـــل والحاجز لصيق بمعنى النهاية وطرف الشيء في تحديد معنى الحد، ولعلّ ذلك يعود إلى أن منتهى وناحية الشيء علامة ودلالة على أنها حاجز وفاصل عن الشيء الآخر.

فقد ورد في كتاب العين: «الحد **فصل** ما بين كل شيئين حد بينهما و**منتهى** كل شيء حده» [1]

[1] كتاب العين، الخليل، تح : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 1، 2003"، مادة حدد

وجاء في الصـــحاح: «الحد: **الحاجز** بين الشـــيئين، وحد الشـــيء **منتهاه**، وتقول حددت الدار أحدها حدا والتحديد مثله»[1].

ومما جاء في لســان العرب: «الحد **الفصــل** بين الشــيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما، و**منتهى** كل شيء حده ومنه أحد حدود الأرضـــين وحدود الحرم، وفي الحديث في صـــفة القرآن لكل حرف حد ولكل منتهى نهاية ومنتهى كل شيء حده»[2].

كما ورد في القاموس المحيط: «الحد **الحاجز** بين الشيئين و**منتهى** الشيء »[3].

والظاهر من خلال ما ســقناه أعلاه أن الفصـــل بين الشـــيئين دليل على نهايته وعدم اِمتزاجه ومخالطته مع الشــيء الآخر، ويبدو أن هذا المعنى هو الذي جعل اِبن جني يُعرّف الحرف بأنه طرف الشـــيء وناحيته حيث يُعرّفه في صـــناعة الإعراب: «الحرف القول فيه وفيما كان من لفظه أن حرف أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشـيء وحدته ومن ذلك الشـيء إنما هو حده وناحيته. .. وسـميت حروف المعجم حروفا وذلك أن الحرف حد منقطع الصـوت وغايته وطرفه كحرف الجبل» [4].

---

[1] تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط : 4 ، 1980،

[2] لسان العرب، ابن منظور، تح : عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة جديدة، مادة حدد

[3] القاموس المحيط، الفيروزأبادي، راجعه : أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008، مادة حدد

[4] سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط : 2، 1993، ج : 1، ص : 13، 14

ب. بمعنى المنع:

يرى أهل اللغة أن الأصـــل في دلالة الحدّ هو معنى المنع، فقد ورد في الصـــحاح: « الحد: المنع ومنه قيل للبواب حداد ويقال للسجّان حدّاد لأنه يمنع من الخروج أو لأنه يعالج الحديد من القيود، حددت الرجل أقمت عليه الحد لأنه يمنعه من المعاودة »[1].

ومما جاء في جمهرة اللغة: «أصـل الحدّ المنع: يُقال حدّني عن كذا إذا منعني عنه »[2]، وجاء في المقاييس: « حدّ العاصـي سميّ حدّا لأنه يمنعه عن المعاودة، ويقال حدّت المرأة على بعلها وأحدّت وذلك إذا منعت نفسها الزينة والخضاب، والمحاداة: المخالفة فكأنّه الممانعة »[3].

والبين من هذه المعاني المذكورة في المعاجم اللغوية أن الأصـل في الحد هو المنع كما ينُصـه ابن فارس، ويبدو أن مفهوم الحدّ بمعنى المنع قد شَـكّل أهم مصـــطلحات علماء أصـــول الفقه خصوصا في باب الحدود الشرعية. وقد سميت بالحدود لمنع العبد عن معاودة الاتيان بمثلها.

جـ. بمعنى الطرف:

كما نجد معنى ثالثا للحد، بحيث تُنيط المعاجم اللغوية هذا المفهوم بمعنى طرف الشـــيء ونهايته، ويشير الجوهري إلى هذا المعنى فيذكر: " حد الشـيء منتهاه "، ويذكر ابن منظور هذا المعنى في معجمه: حد كل شـيء طرف شباته كحد السكين والسيف والسنان والسهم " وينص أيضا أن منتهى كل شيء حده "

ومحصّلة القول أن الحدّ يردُ إمّا بمعنى الحاجز والفصل وإمّا بمعنى النهاية وإمّا بمعنى المنع، ويتبين أنّها تتقارب كلّها دلاليا لتشـــمل النهاية، فنهاية الشـــيء يُعدّ بمثابة الحاجز والمانع عن الأشياء الأخرى أو النهايات الأخرى.

---

[1] تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، مادة حدد

[2] جمهرة اللغة، ابن الدريد، تح : رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط : 1، 1987، مادة حدد

[3] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح : عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، مادة حدد

2. الحد اصطلاحا:

تجدر الإشـارة أوّلا إلى أن مصـطلح الحدّ تشـتغلُ به عدّة مجالات معرفيّة وإن تشـابهت في اِستخدام المبنى نفسه، إلّا أنّه يبقى لكل منه شحنته الدلالية الخاصة به، ولمّا كان أكثر اِهتمام واِنشـــغال الفقهاء بالأحكام الشـــرعية وما يختص بها كانت تعريفاتهم للحدّ من وجهة اِرتباطه بالحكم الشـرعي، وكذلك الأمر بالنسـبة إلى علماء الفلسـفة الذين جنحت تعريفاتهم إلى الجوانب الميتافيزيقية والمثل والبرهان والتصـديقات، وفي الواقع أن تأثير المفاهيم الأصـولية والفلسـفية على الجانب اللغوي والنحوي تأثير كبير جدّا [ونقصـد النحو بعد التأثر المنطقي]، لذلك لابدّ لنا من الوقوف عند مصطلح الحد بشكل أوسع عند هذين الأخيرين.

2. 1 الحد عند الفقهاء:

أما المُراد بالحدّ في اصـــطلاح الفقهاء، فيذكر صـــاحب التعريفات «أن الحد عند أهل الله الفصـل بينك وبين مولاك كتعبدك واِنحصـارك في الزمان والمكان المحدودين »[1]. ويظهر من خلال التعريف أنه ركزّ فيه على **معنى الفصل**، فالمعنى الاصـطلاحي للحد وإن اِختلف سـياقه المعرفي إلا أنه غير منقطع عن المعاني اللغوية الأوليّة، ولكن ما يلفت الاِنتباه في هذا التعريف تركيزه على مفهوم الحدّ من وجهة أهل الشرع فقط بحيث يقتضـي وضـع فواصـل معلومة الحدود الزمانية والمكانية بين العبد وخالقه، هذا وقد يدلّ أيضـــا على معنى النهاية حيث أشـــار اِبن منظور إلى ذلك: «حدود الله الأشـياء التي بيّن تحريمها وتحليلها وأمر ألا يتعدى شـيء منها، فيتجاوز إلى غير ما أمر فيها أو نهى عنه منه من مخالفتها »[2].

وفي سـياق اَخر يحيل هذا المفهوم الذي ذكرناه إلى معنى المنع، فالفقهاء وجدوا تناسـبا دلاليا بين معنى المنع والحد في الشرع، وبالتالي أصبح من مصـطلحاتهم المتداولة ويمكن الاستدلال بذلك بمجموعة من الآيات، ومثاله قوله تعالى:﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ

[1] التعريفات، محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1985، ص : 87

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادة حدد

وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ وَعَفَا عَنكُمۡۖ فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقۡرَبُوهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ (187) **البقرة**

فـــ (حدود) هنا بمعنى ما منع الله عنها، وقال السدّي شروط الله، وقال ضهر بن حوشب: فرائض الله. .. وحدود الله ما منع الناس من مخالفتها [1].

وأيضـــا مما جاء قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (229) **البقرة** وحدود الله: أي هذه أوامر الله ونواهيه وما منع الشرع من المجاوزة عنه، حسب ما أشار إليه البغوي في تفسيره [2]، وغيره من الآيات التي تدل على معنى المنع.

ولا يقتصـر معنى الحد عند الفقهاء على المنع من مجاوزة نواهي الله سبحانه وتعالى والتعدي عليها، بل نجد معنى اخر وهو معنى العقوبة حيث يرى أهل الفقه والشـريعة أن الحدّ هو عقوبة مقدرة وضـعها الله تعالى في حقّ من تجاوز وتعدّى على نواهيه، فيُعرّف عندهم: «عقوبة مقدرة في الشـــرع لأجل حق الله تعالى» [3]، وهذا يماثل حدّ الســـارق أو القاذف على نحو ما ذكره صـــاحب المحكم: «حدود الله تعالى الأشـــياء التي بينها وأمر ألا يتعدّى ومنع من مخالفتها واحدها حدّ، وحد القاذف ونحوه حدا أقام عليه ذلك» [4].

---

[1] معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن السعود البغوي، تح : محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط : 4، 1997، ج : 1، ص : 210

[2] ينظر : المصدر نفسه، ج : 1، ص : 273

[3] الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، بكر بن عبد الله بن عثمان بن يحي، دار العاصمة للنشر، ط : 2، ص : 23

[4] المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح : عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ج : 2، ص : 504

هذا ويُجمعُ الفقهاء وأهل العلم أن العلّة في تسـمية تلك العقوبات حدّا هي علة المنع، أي الإمتناع عن المعاودة وتكرار النواهي التي نهانا الله عن التعدي عليها.

وبذلك تكون الحدود متفرعة إلى فرعين كما ينصّ عليه الأزهري «ضـرب منها حدود حدّها للناس في مطاعمهم ومشـاربهم ومناكحهم وغيرها مما أحلّ وحرم بالإنتهاء عما نهى عنه منها ونهى عن تعديها، والضـرب الثاني: عقوبات جُعلت لمن ركب ما نهى عنه كحد السـارق وهو قطع يمينه في ربع دينار فصـاعدا، وكحد المحصـنين إذا زنى وهو الرجم وكحد القاذف وهو ثمانون جلدة »[1].

وإذا أمعنا النظر إلى ما ذكرناه نلاحظ التداخل والتلاحم الدّلالي الذي يربط المعنى اللغوي مع المفهوم المصـطلحي، حيث نرى تناسـب المفاهيم المتواضـع عليها للحد مع المعاني اللغوية له والمتمثلة في الفصل بين الشيئين والنهاية والمنع. وهذا يدل على أن التعريفات في الاصطلاح الشرعي للفظة الحد قد عُرفت وفق الاستعمال اللغوي أو المعجمي.

2. 2الحد عند الأصوليين:

إذن تبيّن لنا مما سـبق أن الحدّ مصـطلح متداول عند أهل الفقه ولا يخرج عن المعنى اللغوي وهو المنع من مجاوزة شـروط وأوامر ونواهي الله في كل مجالات حياتنا وإلّا كل تجاوز يقابله عقوبة وُضعت في حق من تعدّى على تلك الموانع.

أما الحدّ عند الأصـوليين فله مفهوم خاص حيث يُعرّف أنه: «الجامع لما فرّقه التفصـيل المانع من دخول ما ليس من جملته فيه»[2].

---

[1] تهذيب اللغة، الأزهري، تح : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: 1، 2001، ج : 3، ص : 270

[2] الحدود في الأصول، أبو الوليد سلمان بن يخلف القرطبي ، تح: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 1، 2003، ص : 45

كما يُعرّف: «ما يميز الشـــيء عن غيره، بحيث يتناول [جميع] أفراد ذلك الشـــيء ولا يتناول غيرها، وينقسم عندهم إلى حقيقي ورسمي، ولفظي»[1]. أو «ما يتميز به المحدود ويشمل على جميعه، وذلك يقتضـــي أنه يمنع مشـــاركته لغيره في الخروج عن الحد، ومشـــاركته غيره له في تناول الحد له»[2].

وفي الحقيقة يرد مصـــطلح الحد عند الأصـــوليين مرادفا للمُعرّف كما يذكره التهانوي: «والحدّ عند الأصـوليين مُرادف للمعرف بالكسـر وهو ما يميز الشـيء عن غيره، وذلك الشـيء يسـمى محدودا ومعرفا بالفتح»[3].

كما ورد الحد عند الأصـــوليين بمعنى ما يميز الشـــيء عما عداه كالمُعرف عند المناطقة ولا يميز كذلك إلّا ما لا يخرج عنه شـيء من أفراد المحدود ولا يدخل فيه شـيء من غيرها، والأول مبين لمفهوم الحد، والثاني مبين لخاصـــيته وهو بمعنى قول المصـــنف كالقاضـــي أبي بكر الباقلاني:

«الحد الجامع أي لأفراد المحدود المانع أي من دخول غيرها فيه »[4].

ومعنى الكلام الذي ذكرناه أن الحدّ عندهم هو مجموعة الخصائص والصفات اللازمة التي بها يتميز كل محدود عن بقية المحدودات الأخرى، فالسّـمات المميزة والفارقة أهمية كبيرة في جميع الصـــفات المشـــتركة والتي تحدّ حدّا واحدا ومنع كل ما يتباين ويختلف عنه من الدخول فيه، فالملازمة الحاصـــلة بين الحدّ والعبارات المُعرّفة له إنما تكون بتلك الصـــفات، « فلولا تلك المعاني والصفات في المذكورات لما أفادت العبارات في الكشف ولا كانت للمواضعة عليها بين

---

[1] تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول، أبو زكريا الرهوني، تح : الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث الاسلامية، دبي، الإمارات، ط : 1، 2003، ج : 1، ص : 203

[2] الحدود في الأصول، القرطبي، ص : 95

[3] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، راجعه، رفيق العجم، تح : علي دحروح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط : 1، 1996، ج : 1، ص : 264

[4] موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، توفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط : 1، 1998، ج : 1، ص : 548

أهلها أثر ولا معلوم، ألا ترى أن من وصف الشيء بأنه أسود ولا سواد فيه لغى ووصفه سقط »[1].

فالحد عند الأصـــوليين يختلف عما هو مُتداول عند الفقهاء فالدلالة التي يتضـــمنها هي دلالة التمييز بين كل محدود عن اخر ومعيار التمييز هو الخصائص والصفات، حيث أن المحدودات التي تشـترك في نفس الصـفات والمميزات فهي تندرج في صـنف واحد وتحت مسـمى واحد وما يخالف هذه الصفات فهو يندرج في مسمى اخر، لذلك يشترطون الطرد والعكس في الحد.

ونسـتنتج مما سـبق أن المعاني الاصـطلاحية للحد لا تخرج عن المعاني اللغوية أي الفصـل والمنع كما هو مُبين، كما أننا ذكرنا أن الحد مصطلح يتقاسمه العديد من المعارف والعلوم وقبل التطرق إلى مفهومه في عرف المناطقة والفلاســفة نشــير إلى مفهوم الحد في الميادين العلمية والرياضية.

فالحد في مفهوم الرياضـــيات هو: « منتهى التغير تقول إن الحد النهائي لمقدار متغير هو مقدار ثابت يكون الفرق بينه وبين المتغير أصـــغر من كل مقدار معين، ومعنى ذلك أن الحد هو المقدار الذي يقترب منه المقدار المتغير تقربا غير متناه من دون أن يصـــير مســـاويا له، ومن قبيل ذلك قولنا على سـبيل المجاز إن لتغيرات الأحوال النفسـية حدودا تنتهي عندها مثال ذلك الطبيعة هي الحد النهائي لحركة تناقض العادة »[2] ونفهم من خلال هذا القول أن الحد في الرياضـيات هو عبارة عن قيمتين يقومان بحصـر القيم الموجودة في المعادلة الرياضـية بحيث تشـــكل القيمتان الأوليتان حدا لتغير القيم الموجودة في المعادلة مع شـــريطة أن يكون مقدار التغير ثابتا وغير مساو للحد.

أما الحد الهندسـي فهو حد تام دال على حقيقة المعنى المتصـور في الذهن، وهو إبداع عقلي، ليس من شـــرطه أن يكون لـه في الوجود الخارجي مثال، وإن كـان وجوده في حيز الإمكـان

[1] المرجع السابق، ج : 1، ص : 546، 547

[2] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج : 1، ص : 450

بخلاف الحد التجريبي الذي يدل على شيء موجود في الأعيان [1]، وهذا يعني ان الحد الهندسي ينطلق من التصـــور الذهني إلى الحقيقة أو الماهية وهو نوع من الإبداع العقلي ولئن ركز هذا التعريف على الجانبين العقلي والحسـي فإن التهانوي يعرفه بالاهتمام بالنوع الثاني ويذكر: بأنه نهاية المقدار وهو الخط والسطح والجسم الفعلي ويسمى طرفا أيضا[2]

2. 3الحد عند الفلاسفة:

لقد عرفت الفلسفة الإسلامية طوال القرون الماضية تميّزا فريدا من نوعه، وترجع الارهاصات الأوليّة لها إلى أولئك الذين عُنوا بترجمة أعمال وكتب أفلاطون وأرسطو. ..إلى اللسان العربي وتثمينها بجملة من التعليقات والشروحات والمفاهيم التي كُيّفت مع الثقافة العربية.

ومن المعلوم أن التنظير الفلسفي لأرسطو مبني على اِكتشاف ومحاولة إدراك كنه الأشياء المحيطة بالواقع من حيث جنسها وفصلها، لأنه ببساطة نظريته المعرفية théorie de la connaissance في تحصيل العلم منوطة بالتصورات الكلية وليس الجزئية، وهو ما يذكره عبد الرحمن بدوي: «أرسطو يرى تبعا للفلسفة السقراطية والأفلاطونية أن التصور الكلي إدراك مباشر للواقع والطبيعة الأشياء الأزلية بواسطة العقل والتصور الكامل هو المعبر عنه في التعريف، ولذا كان على التعريف أن يعرفنا موضوع التصـــور تعريفا نهائيا كاملا جامعا مانعا»[3].

[1] المرجع السابق، ص : 448 و 449، لذلك يُعلل أن الحدود الرياضية يجب أن تُحدد في البداية بخلاف العلوم التجريبية التي تظهر في النهاية، كما أشار العلماء إلى مفهوم الحد العملي وهو الذي يتركب من الصفات العرضية والذاتية وتستخدم في المعاجم، كما يطلق على السطح او الخط أو النقطة التي تفصل بين منطقتين متجاورتين أو على النقطة التي تفصل بين زمانين، ينظر : نفسه، ص : 448، و 450

[2] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ج : 1، ص : 623

[3] المنطق الصوري والرياضي، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت "، ط : 4، 1997، ص: 7

ويعني هذا الكلام أن تحصـــيل الحقيقة عنده والوصـــول إلى التصـــور المعرفي الكامل يكون بواســطة الحد الذي يزيل الغموض واللبس عن الأشــياء، لذلك يرى أن الهدف من علم المنطق وإن كان الحد و التعريف من الموضـــوعات المهمة التي يعالجها هو اِكتشـــاف الحقائق في ذاتياتها وجوهرها وهو ما يؤكده يوســـف محمود: «الغرض من علم المنطق الوصـــول إلى المجهولات التصـورية والتصـديقية أو أنه يتوصـل إلى المجهولات التصـورية بالقول الشـارح أو المعرف التعريف »[1].

[1] المنطق الصوري التصورات، التصديقات، يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط : 1، 1994، ص : 65

ويمكن أن نستخلص من جملة ما قيل أن المنطق الأرسطي بحثٌ في الحدود بالدرجة الأولى، هذا وقد نقل العديد ممن أرادوا الانصراف إلى أسس وقواعد النظر في علم المنطق الأرسطي كأمثال حنين بن إسحاق، عبد الله بن المقفع، وغيرهم ممن برعوا في الترجمة خلال القرن الثالث هجري مع عدم إنكار جهود بعض الناقلين السابقين إلى ذلك، وهو ما يوضحه محمد فتحي: « يجب أن نعترف بأن الذين اِشتغلوا بنقل العلم والفلسفة في العصر العباسي الأول كان معظمهم من أدباء أهل الكتاب من غير المسلمين، فلما تم النقل تقدم المسلمون إلى العمل فكان أسبقهم يعقوب بن إسحاق الكندي »[1].

وتكاد تتفق المؤلفات أنّ أول ناقل وواضعٍ للحدود في العربية يرجع إلى أبي يعقوب الكندي في رسالته " الحدود والرسم "، على الرغم من أنّ رسالة الحدود لجابر بن حيان تؤكد عكس ذلك، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم ورودها في المصادر والمؤلفات القديمة وهو ما يشير إليه الأعسم حيث يرى أن تقسيمات وتفريعات التي ساقها في حدود العلوم وحدود الأشياء المتصلة بها كأول معجم مبسط للألفاظ الفلسفية في تاريخ التراث العربي الفلسفي على الإطلاق، ولم تخل هذه التقسيمات والتفريعات التي ساقها في الحدود والرسوم من الابتكار، فجابر لا يستنسخ معرفته بهذه العلوم ومصطلحاتها اِستنساخا آليا بل إنه يطبعها بطابع إسلامي تقرب من وجهات نظره إلى صلب عقيدته الأساسية وهي الإسلام [2].

أمّا كون رسالته هي أول معجم في الحدود فقد صرّح به كل من المستشرق الألماني بروكلمان والمستشرق الفرنسي بول كراوس في تحقيقه لرسالته، والتي جاء في مقدمتها: « اعلم أن لنا كتبا في الحدود ذوات أفانين ومتصرفات متباينة بحسب طبقات العلوم التي بها قصدها أم بها نحوها »[3].

[1] مترجمو وشراح أرسطو عبر العصور، محمد فتحي عبد الله، مركز الدالتا، ص : 71

[2] المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1989، ط : 2، ص : 22

[3] مختار رسائل جابر بن حيان، صححها ونشرها : بول كرواس، مكتبة خناجي، القاهرة، 1354 هـ، ص : 97

وعلى هذا النحو تُعتبر محاولة جابر بن حيان الأولى من نوعها في وضـع الحدود والتعريفات وتوصـــيلها إلى الثقافة العربية، ثم ترجع المحاولة الثانية إلى أبي يعقوب الكندي، وبذلك تمثل هذه الفترة فترة البداية والنشـوء في عملية وضـع الحدود، لتأتي بعد ذلك نماذج متميزة من الفكر العربي كأمثال ابن ســـينا والغزالي...، والجدير بالتنويه في هذا المقام أن نظرية الحد عند الفلاسفة قد بلغت درجة الاكتمال عند الغزالي.

ولأنّ هذا المفهوم وليد الثقافة الفلســفية اليونانية والعلماء العرب قاموا بترجمته ونقله إلى الثقافة العربية، فإن أوّل ما ينبغي أن يُوقف عليه قبل النظر في مفهوم الحدّ عند الفلاســفة العرب هو البدء بتعريف مصطلح " الحد " عند أرسطو.

2. 3. 1 مفهوم الحد عند أرسطو:

إنّ الحدّ المنطقي عند أرسطو يُعنى بالجنس والفصل النوعي، فهو كما يرى بحث عن الماهية، وهو غاية علم التصورات بل إنّ التصور والتعريف فكرتان متماثلتان[1].

هذا في الحقيقة يدل على النظرة الميتافيزيقية للتعريف بالحدّ عند أرسـطو لاسـيما وأنّ غرضـه معرفة التصور الكلي لكُنه وحقيقة الشيء، وقدّم أرسطو مفهوما للحد بأنّه: «العبارة التي تصف جوهر الشـيء أو هو بيان وتحديد الصـفات الهامة التي يشـترك فيها الأفراد التي يصـدق عليها الكلي من الكليات»[2].

كما ورد في تعريف آخر يشــرح الحد: «هو القول الدال على ماهية الشــيء وماهية الشــيء مركبة من الجنس والفصـــل النوعي، ولهذا فإن التعريف يتركب من الجنس والفصـــل النوعي، وذلك ضـروري لكي تحدد ماهية الشـيء ولكي يتميز من غيره، فالجنس تحديد ماهيته والفصـل النوعي يميزه من بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه »[3].

---

[1] المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، علي سامي النشار، دار المعرفة الجامعة، 2000، ص : 198

[2] المنطق الصوري التصورات والتصديقات، يوسف محمود، ص : 65، 66

[3] المنطق الصوري والرياضي، عبد الرحمن بدوي، ص : 80

وجاء في تعريف آخر: «التعريف بالحد هو القول الدال على ماهية الشيء »[1].

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن الدلالة الاصطلاحية للحد عند أرسطو هي دلالة ماهوية، بحيث نلاحظ أنه لا يستمد تعريفه من الاستعمال اللغوي، بل يجعله يدل على جوهر الشيء، وقد تأثر العديد من الفلاسفة بمفهوم أرسطو للحد، بل إننا نجد بعض العبارات التعريفية تُصاغ بنفس الطريقة عند الفلاسفة العرب، ومن البديهي أن يتأثر الفلاسفة به على اعتبار أنه مُنظر نظرية الحدود في المنطق.

2. 3. 2 الحد عند الفلاسفة العرب:

لقد سبق وأن ذكرنا أن وضع الحدود وتعريفها عند أرسطو يخضع لمنهج معين أساسه الجنس والفصل النوعي، وذلك لتحديد ماهية الشيء وهو الشأن الذي اِتبعه الرواد الأوائل من الفلاسفة العرب في رسائلهم بعد إلمامهم بهذه الطريقة وشروعهم في وضع تعريفات للحدود، وإن لم يكتفوا بما وضعه أرسطو فحسب حيث أنه هناك جملة من العوامل والأسباب الدينية التي جعلت وضع الحدود عند الفلاسفة العرب وتعريفها تختلف وتتباين عن تعريفات أرسطو.

ومن هذا المنطلق نعود إلى جابر بن حيان الذي سبق ذكره، حيث يُعرّف الحد في رسالته الحدود بقوله: « اعلم أن الغرض بالحد هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما ليس منه »[2]، والمتأمل في هذا الكلام يلاحظ أنّ جابر قد جمع بين الغرض والمفهوم من الحد في تعريف واحد، فأمّا الغرض منه فهو الإحاطة أي حصر المحدود من كل جوانبه وإدراك حقيقته كالدائرة التي تحد الفراغ من كل الجهات، وأمّا تعريفه فهو الاشتغال والبحث في جوهر وكنه الشيء ويكون ذلك بخاصية الجمع والمنع، وقد أردف تعريفه بخاصية معينة تتمثل في قوله: « لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصانا إذا كان مأخوذا من الجنس والفصول المحدثة للنوع، إلاّ ما كان من الزيادات من أشار فصوله المحدثة لنوعه بالكل

[1] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ص : 447

[2] مختار رسائل جابر بن حيان، بول كراوس، ص : 97

لا بالجزء كالضـاحك للإنسـان وذي الرجلين فيه وأشـباه ذلك، لذلك قيل في الحد أنّه لا يحتمل الزيادة والنقصان وإن الزيادة فيه نقصان من المحدود والنقصان منه زيادة في المحدود» [1].

ومعنى هذا الكلام أنّ المحدود قد يشترك مع محدود آخر في الجنس فيكون الانتقال حينئذ إلى الخاصية العرضية لنوعه كما ذكر جابر بن حيان صفة الضحك فهي خاصية للإنسان، ثم إنّ الاخلال بنقص من هذه اللوازم أو زيادة يجعله غير مكافئ للمحدود.

أ. عند ابن سينا:

لاشـك أنّ معالجة ابن سـينا ت 428 هـ للحدود كانت في وضـع مميز ومتطور جدا نظرا وقياسـا بالذين سـبقوه إلى ذلك، لاسـيما وأنه أول من سـبق إلى تقديم نظرة عامة عن التعريف كنظرية حيث تطرق إلى طريقة صياغة الحدود وهو ما يؤكده عبد الأمير الأعسم: « فابن سينا هو أول الفلاسـفة العرب في عرض نظرية التعريف في رسـالته الحدود مشـروعا موجزا لما سـيبسـطه في الشـفاء ثم يلحقه في النجاة ثم يعود فيجري تعديلا على كافة نظريته في منطق المشرقيين » [2].

فقد جاء في سـياق تعريفه للحّد هو ما ذكره الحكيم في كتاب طوبيقا «أنه القول الدال على ماهية الشـيء أي على وجوده الذاتي، وهو ما يتحصـل له من جنسـه القريب وفصـله »[3]. وهذا القول يتماثل مع ما ذُكر في قول أرسـطو حتى كأنه يمثل ترجمة لمفهومه، وهذا ما يؤكد مدى التأثير الأرسطي في صياغة الحدود عند ابن سينا.

إذن هو لم يحد عن تعريف أرسطو الذي رأيناه سابقا، بل ينقل تعريفه ويفرّق أيضـا بين الحد الحقيقي الذي يتم بحصر الجنس والفصل، أمّا الحد بالرسم فهو ما خُصص بالخاصية اللازمة دون الفصـل، ولكن في سـياق تعريفه ههنا يضـيف طرق تحصـيل المحدود الحقيقية في قوله: "حتى لا يفيد المحمولات الذاتية شيء إلا وهو مضمن فيه إما بالفعل وإما بالقوة والذي بالقوة أن يكون كل واحد من الألفاظ المفردة التي فيها إذا تحصـلت وحللت إلى أجزاء حده وكذلك فعل

[1] المرجع السابق، ص : 98

[2] المصطلح الفلسفي، عبد الأمير الاعسم، ص : 67

[3] رسائل منطقية للفلاسفة العرب، عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، لبنان، بيروت، ط : 1، 2008، ص: 122

بأجزاء حده انحل آخر الأمر إلى أجزاء ليس غيرها ذاتيا فإن الحد إذا كان كذلك كان مساويا المحدود بالحقيقة، إذا كان مساو له في المعنى كما هو مساو له في العموم "[1].

والمراد بهذا الكلام أن يكون المحدود نظيرا للحد في المعنى بكل تفاصيله وأجزائه وليس فيما هو عام فقط، هذا ويوضح ابن سينا أنّ الغرض من الحد هو اكتساب صورة في الذهن مطابقة للصورة الحقيقة في الواقع فيذكر: "والحكماء إنما يقصدون في التحديد لا التمييز الذاتي فإنه ربما حصل من جنس عال وفصل سافل كقولنا الإنسان جوهر ناطق مائت، لذلك يريدون من التحديد أن ترتسم في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة، فكما أن الصورة الموجودة هي ما هي بكامل أوصافها الذاتية فكذلك الحد إنما يكون حدا للشيء إذا تضمن جميع الأوصاف الذاتية بالقوة أو بالفعل"[2].

والجدير بالذكر أنّ ابن سينا يشير إلى صعوبة الإحاطة بالحد، فهو ينوه إلى الاعتماد على الجنس القريب قد يظلل أحيانا عن الصواب في قوله: "ومن أين له أن يأخذ الجنس الأقرب في كل موضع ولا يغفل فيأخذ الأبعد على أنه الأقرب؟ فمن أين للبشر أن يحصل جميع الفصول المقومة للحدود إذا كانت متساوية وأن لا يغفل حصول التميز في بعضها عن طلب باقي، وكيف نجد في كل واحد وجه الطلب؟"[3]

وهذه إشارة حقيقية على أن القدرة البشرية لا تستطيع الإلمام وإحصاء كل الفصول المميزة للمحدود فهي عملية تستدعي كثيرا من الدقة.

ب. عند **الغزالي:**

كما تعرض الغزالي إلى الحدود وكيفية الاِشتغال عليها، حيث تعالج معظم مؤلفاته نظرية التعريف، وتراه يؤكد دائما أنّ الحد هو القول الدال على ماهية الشيء، فالحد عنده لحمة مكونة من الجنس والفصل، والوصول إلى حقيقة الشيء بصورة دقيقة لا يتم إلا بالاعتماد على الذاتيات، وفي هذا السياق يفرق الغزالي بين ما هو ذاتي وما هو عرضي، فيقول: " أما الذاتي

---

[1] رسائل منطقية للفلاسفة العرب، عبد الأمير الأعسم ، ص : 115

[2] نفسه ، ص : 13

[3] نفسه، ص : 117

أعني به كل داخل في ماهية الشـــيء وحقيقته دخولا لا يتصـــور فهم المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد والجسمية للفرس"[1],

ويُعرّف العرضـــي: "أعني به ما ليس من ضـــروريته أي يلازم بل يتصـــور مفارقته إما ســـريعا كحمرة الخجل أو بطيئا كصـــفرة الذهب " [2]، ليتوصـــل في الأخير أن الحد الحقيقي هو ما قرن بالذاتيات اقترانا وينبغي أن تورد جميع الذاتيات حتى يتصور بها حقيقة الشيء وماهيته.

كما يؤكد على أنّ الفائدة من الحدّ هو رســـم صـــورته في الذهن تطابق الواقع حيث يقول: "والمخلصـــون إنّما يطلبون من الحد تصـــور كنه الشـــيء وتمثل حقيقته في نفوســـهم لا مجرد التمييز "[3]. وهو نفس الكلام الذي ذكره ابن سـينا في تحصـيل المجهولات التصـورية بواسـطة الحدود. ويذكر في موضـــع اَخر: " مهما لاحظ الإنســان مقصـــود الحد لأن المقصـــود تصـــور الشـــيء بجميع مقوماته مع مراعاة الترتيب بمعرفة الأعم والأخص، بإيراد الأعم وإيراد فيه بالأخص الجاري مجرى الفصـول وإذا حفظ ذلك فقد حصـل العلم التصـوري المفصـل المطلوب "[4].

فبالإضـافة على تصـور الشـيء في الذهن يؤكد على ضـرورة الاعتماد والحرص على الترتيب مما هو عام إلى ما هو خاص. ويشـير في أواخر كلامه عن الحد وصـعوبته واسـتعصـائه على القوة العقلية للإنســـان فيذكر: "فمن عرف ما ذكرناه منارات الاشـــتباه في الحد عرف أن القوة البشـرية لا تقوى على التحفظ من كل ذلك إحداها أن شـرطنا أن نأخذ الجنس الأقرب ومن أين للطالب أن لا يغفل عنه فيأخذ جنسا يظن أنه أقرب وربما يوجد ما هو أقرب منه "[5].

يُفهم من كلامه أن الصـعوبة تكمن في تحديد الجنس الأقرب وفي المقابل تعد أهم خاصـية في الحدود وهذا ما من شأنه أن يوقع في الخلط والتوهم.

---

[1] المستصفى، أبو حامد الغزالي الطوسي، تح : محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط:1، 1993، ص : 13

[2] نفسه، ص : 13

[3] معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، تح : سليمان دينا، دار المعارف، مصر، 1961، ص : 267

[4] نفسه، ص: 270

[5] المرجع السابق، ص : 281

والجدير بالذكر أنّ الفلاسفة العرب قد ميزوا بين الحد الحقيقي والحد بالرسم، فالحد الحقيقي اتفقوا أنه ما يدل على ماهية الشيء تمام الدلالة أما الحد بالرسم فيعرفه اِبن سينا: "هو قول يعرف الشيء تعريف غير ذاتي ولكنه خاص أو قول مميز للشيء عما سواه لا بالذاتيات " [1].

ويعرّفه الغزالي: "أما حد الحد عند من يقنع بالرسميات فإنه اللفظ الشارح للشيء بتعديد صفاته الذاتية او اللازمة على وجه يميزه عن غيره تميزا يطرد وينعكس "[2]. والمستنتج من هذين التعريفين أن الحد بالرسم هو عبارة عن قول يلخص ويحدد الخصائص أو الصفات اللازمة المقترنة بالمحدود.

والمُلاحظ مما سقناه سابقا أنّ مفهوم الحد عند الفلاسفة والمناطقة يستعمل بالحد الحقيقي أو التعريف أو القول الشارح كمرادفات لبعضها البعض، ويسمى الحد تعريفا في كثير من المواضع على سبيل المجاز.

إن التعريف من أهم أركان الدراسة المصطلحية والمعجمية، وتتلخص أهميته في إناطة التصورات باللفظة المراد تعريفها ن فهو يزيل الغموض والابهام، إلا أنه كثير ما يتم الخلط بين جملة من المصطلحات التي تبدو في الظاهر متشابهة ولكن ماهية كل منها مغاير ومتباين عن الاخر وهو ما يستدعي التنويه إلى أهميته وخصوصيته، ونخص بالذكر هنا التداخل الدلالي الحاصل بين مصطلح الحد والتعريف، ولتوضيح ذلك نقف عند تعريف التعريف:

ثانيا:التعريف لغة واصطلاحا:

1 التعريف لغة:

إنّ المتتبع للفظة تعريف في المعاجم اللغوية يلحظ تعدد معانيها وتباين في مضمونها الدلالي، حيث تدل مادة عرف [ع.ر.ف] في لسان العرب على" العرفان: العلم، قال اِبن سيده: وينفصلان بتحديد لا يليق بهذا المكان ورجل عروف وعروفة: عارف يعرف الأمور ولا يذكر أحدا رآه مرة.

---

[1] رسائل منطقية للفلاسفة العرب، عبد الامير الأعسم، ص :122

[2] المستصفى، الغزالي، ص : 19

والعريف والعارف بمعنى مثل عليم وعالم. والتعريف الإعلام، والتعريف أيضا إنشاد الضالة وعرف الضالة نشدها.

التعريف الوقوف بعرفات، وعرف القوم: وقفوا بعرفة، قال أوس بن مغراء:

ولا يريمون في التعريف موقفهم حتى يقال أفيضوا آل صفوانا

وهو المعرف للموقف بعرفات"[1].

وورد في كتاب العين: "عرفت الشيء معرفة وعرفانا وأمر عرف، ويوم عرفة موقف الناس بعرفات وعرفات جبل، والتعريف وقوفهم بها وتعظيمهم يوم عرفة، التعريف أن تصيب شيئا فتعرفه إذا ناديت من يعرف هذا "[2].

ونفس التعريف نجده في الصحاح: " فالتعريف الوقوف بعرفات، يقال عرفت الناس إذا شهدوا عرفات وهو المعرف للموقف[3]، ونفس الشرح يسوقه لنا صاحب المحيط مع إضافة معنى جديد فالتعريف ضد التنكير والوقوف بعرفات "[4].

في حين نجد معنى اَخر عند اِبن فارس: "العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض والأخر على السكون والطمأنينة، فالأول العرف عرف الفرس وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه والأصل الاخر المعرفة والعرفان: نقول عرف فلان فلانا ومعرفة والتعريف تعريف الضالة واللقطة أي يقول من يعرف هذا "[5].

والمُلاحظ من هذه الشروحات أنّ لفظة تعريف تدور حول معاني: الإعلام، أو الوقوف بعرفات نسبة إلى جبل عرفة وهو الأكثر تداولا، كما وقد تدل على التنكير في المجال النحوي فلدينا الاسم المعرف بالألف واللام أو الإضافة وعكسه الاسم النكرة الذي يتجرد من علامات التعريف، أو إنشاد الضالة بمعنى توجيه الضال وإعلامه بالصواب.

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، مادة عرف

[2] كتاب العين، الخليل بن أحمد، مادة عرف

[3] الصحاح، الجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط : 4، 1990، مادة عرف

[4] القاموس المحيط، الفيروزأبادي، مادة عرف

[5] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة عرف

فالتعريف هو ضـــدّ الشـــيء النكرة أو المجهول لأنّ تعريف الشـــيء هو إدراكه بمعنى علمه ومعرفته، فهو لا يطلق إلّا على الأشياء المعلومة أو بيان الشيء بعد أن كان مجهولا ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَـــآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِـــيمَٰهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴾الآية (30)- محمد، أي لتعرفهم بعلامة ظاهرة تميزهم عن غيرهم قد تكون من الجسم أو الذات أو من خلال كلامهم

أو كقول الشاعر عنترة بن شداد:

هَلْ غادَرَ الشُّعَراءُ مِنْ مُتَرَدَّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

أي تمييز الدار بعد الشك والتوهم فيها من البيوت الأخرى.

أمّا التعريف في القواميس الأجنبية فقد ورد في معجم لاروس LAROUSSE:

Définition: n.f l'explication du sens d'un mot l'ensemble des caractéristiques de l'être ou de la chose que ce mot cherche la définition dans le dictionnaire pour comprendre précisément ce qu' il signifie[1].

وهذا يعني أن التعريف هو شـــرح معنى الكلمة أو الشـــيء المراد معرفته بذكر خصـــائصـــه ومميزاته.

أما معجم روبير LE ROBERT فهو يتشـــابه في تحديد معنى التعريف مع معجم لاروس، فقط هو يضـيف معاني أخرى عند الفلاسـفة وعلماء الرياضـيات. ..ويعطي أمثلة وأقوالا لعلماء لأنه معجم أوسع من الأول وجاء فيه:

Définition: philo proposition dont le premier membre est le terme à définir le second étant compose de termes connus qui permettant de déterminer les caractères du premier par gmre prochain et différence spécifique < la définition est un jugement qui a pour sujet et pour attribut deux concepts équivalemment>[2]

ومعنى ذلك أن التعريف من وضع الفلاسفة والمراد بهذا المصطلح تحديد الخصائص والميزات التي تتصـــف بها الكلمة لبيان معناها فيمكن تحديد الكائن الأول من خلال جنس وخصـــائص الثاني بفضل الاختلاف الحاصل بينهما، وحتى يكون التعريف ومفهومه متكافئين.

[1] Larousse super major, dictionnaire alphabétique de la langue française

[2] Le robert, dictionnaire de la langue française, nouvelle édition, Montréal, Canada,1992

أما بخصوص مصطلح الحد فقد جاء فيهما:

Limite: n. f ligne qui sépare deux terrains ou territoires contigus.

Terme extrême d'un espace de temps.[1]

ويبدو أن هذا التعريف يتقاطع مع تعريف الحد في المعاجم العربية، فهو يدل على ما يفصـــل بين أرضين أو منطقتين كما يدل على الفصل في الزمن.

ويضيف معجم روبير حده عند الفلاسفة:

Limite: Math et Philo grandeur fixe dont une grandeur viable peut approcher indéfiniment sans l'atteindre. .. A la limite si on se place en pensée au point . Vers lequel tend une progression sans l'atteindre jamais[2]

فالحد عند هذين العلمين يعني محاولة تمثيل الشيء في معناه ولكن دون الوصول إليه.

2. التعريف اصطلاحا:

إنّ تحديد مفهوم التعريف في المعنى الاصطلاحي يدل على معان متعددة تختلف باختلاف الاتجاهات المعرفية والأزمنة، بحيث لا يضم مبادئ منهجية واحد مما يجعل من أمر تحديده أمرا صعبا.

للتعريف مفهوم خاص عند اللغويين والنحاة بحيث نجده يقابل مفهوم التنكير، فقد أشـــار صاحب الدستور إلى هذا المفهوم التعريف كون الاسم موضوعا لشيء بعينه كما في المضمرات والمبهمات والأعلام وذي اللام والمضـــاف إلى المعرفة، وهذا يعني أن هذا المصـــطلح أي التعريف يدل على الألفاظ التي تدل على شيء بعينه والتي تتمثل في المضمرات والمبهمات. .. كما يشير التهانوي إلى هذا المعنى حيث يعرف التعريف عند أهل العربية جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية ويقابلها التنكير.

ويختلف هذا المفهوم عند الأصـــوليين حيث يعرّفه الجرجاني: "التعريف عبارة عن ذكر شـــيء تســـتلزم معرفته معرفة شـــيء آخر "[3]، ويقســـمه إلى نوعين: النوع الأول هو التعريف الحقيقي والمنوط به تحصـــيل ما ليس بحاصـــل من التصـــورات وأما النوع الثاني فهو التعريف اللفظي

[1] voir : Larousse et le Robert

[2] Voir: le Robert

[3] التعريفات، الجرجاني، ص : 304

والمراد به الإشارة إلى تصور حاصل في الذهن "[1]. والملاحظ من خلال هذا المقتطف أنه يورد تعريف التعريف من خلال مفهوم الحد غير أنه يدل على الصيغة الشمولية فالتعريف في مفهومه العام يؤدي إلى معرفة شيء اخر مجهول وهو ما يوضحه حلام الجيلالي في سياق تعليقه على هذا التعريف: وبهذا التحديد يخرج علماء الأصول عن دائرة الصيغة الأرسطية إلى صيغة شمولية تقبل كل ما يحقق معرفة الشيء أو الاسم سواء في ذلك جوهره أو رسمه أو مثاله[2]ومهما يكن من أمر فهذا التعريف تتفق على أنّ التعريف قول يدل تماما على حقيقة الشيء، ويمكن تبسيط القول بأنّ التعريف مفهوم يشرح لنا المُعرف بذكر جنسه وصفاته وميزاته التي يتميز بها حتى يصل إلى الدرجة التي تحصره حصرا جامعا لكل ما هو منه مانعا من دخول غيره فيه حينئذ يكون التعريف مكافئا ونظيرا للمعرف فهذه العملية تماثل إعادة صياغة معنى الكلمة بقول يشرحها ويوضحها.

وعلى الرغم من تنوع وتعدد عبارات التعريفات المذكورة أعلاه إلّا أنّها مأخوذة إجمالا من التعريف الأصلي لأرسطو في صياغته للتعريف المنطقي، وإنّ أول ما ينبغي أن نشير إليه قبل النظر في المفهوم الذي وضعه أرسطو للتعريف المنطقي

ورد تعريفه في المعاجم الفلسفية المتخصصة على أنه فهو القول الدّال الشارح على ماهية الشيء، وهو تعريف كامل أو تحليل تام لمفهوم اللفظ المراد تعريفه كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق " [3]. ونجدُ تعريفا آخر: "التعريف تحديد مفهوم الكلي بذكر خصائصه ومميزاته والتعريف الكامل هو ما يساوي المعرف تمام المساواة ويسمى جامعا مانعا "[4].

والواضح من خلال هذه التعريفات التي سقناها تقاطع مفهوم التعريف مع مفهوم الحد على اعتبار أنه يحدد الماهية ويقوم على الجنس والفصل.

ثالثا: القول الشارح:

---

[1] ينظر : نفسه، ص :304

[2] تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة، حلام الجيلالي، ص : 39

[3] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982، ج :1، ص : 447

[4] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، 1983، ص :48

1. الشرح لغة:

ورد في مقاييس اللغة: الشين والراء والحاء أصل يدل على الفتح والبيان ومن ذلك شرحت الكلام وغيره شرحا إذا بينته واشتقاقه من تشريح اللحم [1]

وجاء في لسان العرب: الشرح الكشف يقال شرح فلان أمره أي أوضحه وشرح مسألة، مشكلة بينها وشرح الشيء يشرحه شرحا وشرحه فتحه وبينه وكشفه وكل ما فُتح من الجواهر فقد شرح وأيضا تقول شرحت الغامض إذا فسرته [2]إذن يتبين من خلال المعنيين أن الدلالة اللغوية لمادة شرح هي الكشف والإيضاح والتبيين، فهو توضيح مسألة أو أمر لم يكن بينا للطرف الاخر.

2. الشرح اصطلاحا:

يرى حلام الجيلالي أن الشرح في الاصطلاح لم يرد كمصطلح له مفهوم مثل الحد أو التعريف فهو يرتبط بالنص أو الجمل أو الكلمة وهذا يعني أن السياق اللغوي هو من يحدد دلالة اللفظة ويعرفه بأنه: هو التعليق على مصنف درس من وجهة نظر مختلفة أي التعليق على المتن لتوضيح الغامض وتفصيل المجمل [3].

[1] مقاييس اللغة، ابن فارس، ج : 3، مادة شرح

[2] لسان العرب، ابن منظور، ج : 2، مادة شرح

[3] تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة ، حلام الجيلالي ، ص : 40

رابعا: الفرق بين الحد والتعريف:

يتداخل مصـــطلح الحد مع التعريف تداخلا عميقا تجعل من أمر تحديد الاختلاف الحاصـــل بينهما صـعبا، وتكمن موضـع الصـعوبة في استعمال أحدهما بمعنى الاخر، فلفظة définition المتكونة من كلمتين هما de بمعنى فيما يتعلق، وfinis بمعنى الحد[1] وهذا المعنى يتقاطع مع الدلالة المأخوذة من كلمة limite أي الحد وطرف الشيء.

ويشـير مصـطفى النشـار إلى الترجمات العربية التي ترجمت كتب أرسـطو تسـتخدم لفظة الحد للدلالة أحيانا على المعرف وأحيانا على التعريف على الرغم من ان لفظة التعريف عند أرسـطو مأخوذة من اللغة اليونانية horismos كما أن لفظة horos تعني في الأســـاس الحد وهي ما تترجم أحيان بالتعريف [2]، ونفهم منه ان اللفظة المتداولة عند أرسـطو هي الحد وبالإضـافة إلى ترجمة المصطلح إلى مصطلحين يُستخدم أحدهما موضع الاخر نجد أنهما يُستعملان أيضا في مختلف المجالات والميادين وهذا ما من شـــأنه أن لا يجعلنا نحيط بالمفهوم الدقيق حيث يذكر حلام الجيلاني: إن تحديد مفهوم التعريف De finition يُعد من أكثر المصـطلحات صـعوبة، وذلك لارتباطه بجل الدراســـات الإنســـانية والطبيعية، مما يجعل تحديده يتباين من مجال إلى اخر، بل في نوع واحد من المعاجم إلى نوع اخر في المجال ذاته [3].

وقد اســـتعمل الفقهاء والأصـــوليون الحد بمعنى التعريف فقد جاء في قول الكفوي: وهو الحد المرادف للمعرف عند الأصوليين[4]، إلا أن لهذه الرؤية ما يفسرها بالنسبة للأصوليين ففائدة الحد عند المتكلمين التمييز بين المحدود وغيره كما يذكره ابن تيمية [5]، وعلى هذا الأســـاس يظهر سـبب اعتمادهم على أن الحد والتعريف من المصـطلحات المترادفة لأن الغرض منه هو تمييز المحدود عما سـواه من المحدودات الأخرى دون الاهتمام بماهية الشـيء وجوهره فالحد بالنسـبة لهم قول يشرح الاسم من خلال صفاته التي تميزه عن غيره ولكن دون أن تحدد كنه الشيء.

---

[1] كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، محمد بوحمدي، دراسات مصطلحية، مجلة دولية، معهد الدراسات المصطلحية، ع : 1، 2001، ص : 54

[2] ينظر :نظرية العلم الأرسطية، مصطفى النشار، ص : 91 كما يشير إلى أن أرسطو يستعمل التعريف بلفظة الحد horos وأحيانا يترجم اصطلاح logos ولكن ليس أي قول logos يعتبر تعريفا

[3] تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة، حلام الجيلالي، ص : 37

[4] الكليات، الكفوي، ص : 391

[5] ينظر : الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص : 56

وبهذه الرؤية يتميز مفهوم الحد عند الأصوليين بتحديد اسم الشيء وصفاته دون الاهتمام بقضية التفريق بين مصطلح الحد والتعريف وفي هذا السياق يرى حلام الجيلاني أن اهتمام الأصوليين بالصفات المميزة تجعله أقرب إلى التعريف المنطقي لذلك يرى بأنهم يميزون بين الحد والتعريف حيث يجعلون مصطلح التعريف خاصا بالتوضيح اللفظي أو الاسمي وهو كل قول شارح للمعنى الذي يدل عليه اللفظ لإزالة غموضه ويجعلون مصطلح الحد خاصا بالقول الدال على ماهية الشيء [1]

فحلام جيلاني يرى بأن الاشتراك حاصل بين الحد الارسطي والحد عند الأصوليين من خلال اعتمادهم على الكليات الخمس، ولعل الأصح ما ذكره ابن تيمية فالاسم عند الأصوليين ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، ثم إن الحديث عن الحد الأرسطي في أصول الفقه قد جاء بعد بعد أبي حامد الغزالي الذي وضع مقدمة في كتابه المستصفى يتحدث فيه عن اهمية الإحاطة بالحد الأرسطي[2].

ومن العلماء الذين جعلوا الحد والتعريف مترادفين أبي يعقوب السكاكي، فعلى الرغم من استحواذ مصطلح الحد في كتابه إلا أنه يجعله والتعريف سيان فيذكر: ولما كان المقصود من الحد هو التعريف [3]

وتختلف رؤية المناطقة إلى هذين المفهومين حيث يتميز التعريف بالعموم والشمولية مقارنة بالحد، ويذكر التهانوي: التعريف يُطلق بالاشتراك على معنيين: أحدهما التعريف الحقيقي وهو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل. .. وثانيهما التعريف اللفظي وه الذي يقصد به الإشارة إلى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم أن اللفظ المذكور موضوع بإزاء الصورة المشار إليها [4] وهذا يعني أن التعريف هو تحصيل صورة لم تكن موجودة في الذهن وتوضيحها من خلال الحد الذي يدل على الماهية أو اللفظ أو الرسم ويمكن توضيح الفرق بين الحد والتعريف من خلال العلاقة الإندراجية مما هو عام إلى ما هو جزء من العام من خلال الشكل الاتي:

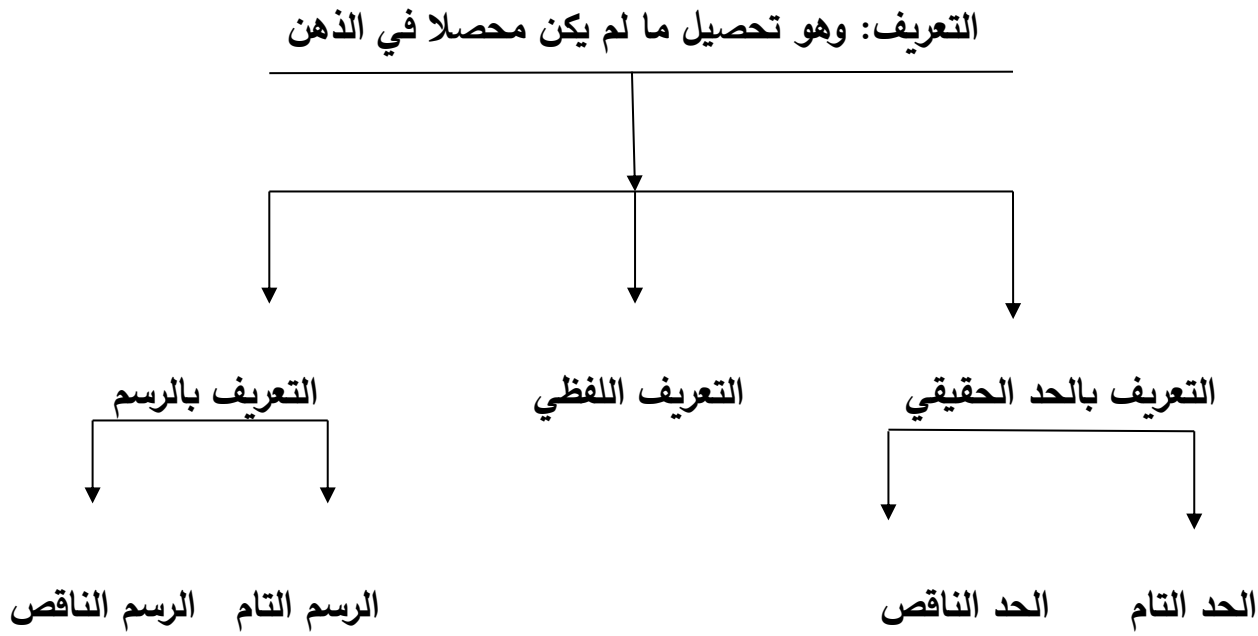
---

[1] تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة، حلام الجيلالي، ص : 39

[2] ينظر : الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص : 56

[3] مفتاح العلوم، السكاكي، ص :545

[4] اصطلاحات كشاف العلوم والفنون، التهانوي، ص : 482، 483



الشكل رقم 1

وهذا يعني: أنه كل حد ⟵ هو تعريف

وليس كل تعريف ⟵ هو حد نظرا لدخول الحد الناقص والرسم بنوعيه في التعريف.

ونستنتج من خلال ما سبق ذكره أنه على الرغم من محاولة العلماء في إيجاد مياسم تحديدية بين الحد والتعريف كأن يكون الحد نوعا من أنواع التعريف إلا أن هذا التفريق ظل يمس الجانب التنظيري، لأننا نجد انهما في الاستعمال يُؤديان بمعنى واحد.

الفصل الثاني:

أنواع الحد وشروطه

أوّلا أنواع الحدود:

إنّ الحديث عن أنواع الحدود يقودنا مباشرة إلى أوّل نوع من التعاريف وهو التعريف الأرسطي الميتافيزيقي وهو ما يسمى بالتعريف بالحد، " أي الوصول إلى الماهية أو الكنه، بواسطة الحصول على الصفات الذاتية له، ومجرد ادعاء التعريف بالحد الحقيقي التوصل للماهية، يثبت صلة التعريف الوثيقة بالميتافيزيقا الأرسطاليسية،. .. ووضع أرسطو بجانب هذا التعريف الذي يفيد ماهية الشيء تعريف لا يفيد، ولكن يعين علاقة لفظية بين المحدود والحد الذي يشير إليه، وعلى هذا الأساس اقيم التقسيم المشهور: التعريف بالحد الحقيقي والتعريف بالحد الفظي " [1].

فنظرية التعريف عند أرسطو تُعتبر من أهم القضايا التي عالجها والتي تخص تحصيل العلوم، وقد قدم أرسطو نظريته التعريفية في كتابه المقولات والطوبيقا، إلّا أن هذا لا يعني أبدا أنه اهتم بالجانب التنظيري على حساب الجانب التطبيقي، حيث عمد إلى استخدام التعريف في تحديد العلوم والأشياء وتصنيفها، ونلاحظ أنه قسم التعريف إلى نوعين، الأول يهتم بتحديد الماهية تحديدا كاملا وهو تحديد يفيد في مقابل التحديد الثاني الذي هو عبارة عن قول لفظي وهو لا يفيد.

ولعلّ القارئ يتساءل عن اهتمام أرسطو بالتحديد الأول واعتباره مفيدا، فالعلم عند أرسطو هو العلم الكلي لا الجزئي، كما يعتبر أن « ماهيات الأشياء نحصل عليها من خلال الحدس العقلي وإدراك جوهر الشيء للحصول على تعريفه يعني إدراك ما به يكون الشيء ولما يكون الشيء في ان معا، فالعلة من وجهة نظر منطقية وميتافيزيقية تتساوى مع الجوهر »[2]، وهذا يعني أن الأشياء التي تكون حدودها واضحة فهي تبين علة وجودها بالأساس ويتعدى الأمر إلى عدم حاجة الحدود الحقيقية إلى البرهنة « فللتعريف أهمية بالنسبة لأي برهان أو تعريف مفيد ولا

[1] المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، علي سامي النشار، ص : 202

[2] ينظر : نظرية العلم الأرسطية دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو، مصطفى النشار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط : 2، 1995، ص : 97 ، أما مفهوم الحدس فهو الطريقة المباشرة للمعرفة أو الاطلاع المباشر على موضوهاتها فهو يكشف عن المعطيات المباشرة من غير بذل الجهد العقلي الذي يقتضيه الانتقال من حكم إلى اخر

غنى عنه قبل البرهان على خواص الأشياء التي يقع الاتفاق ويسبق القول. .. ولا يوجد حد او تعريف لكل ما عليه برهان لأن البرهنة على قضـــايا ســـالبة وجزئية وقضـــايا تعبر عن حمل محمولات ثابتة، بينما الحد دائما إيجابي كل وموضـوعه الماهية لا الأعراض وبالعكس لا يوجد برهان على كل ماله حد إذ أنه أحيانا ما يبدأ البرهان من حدود غير مبرهنة »

[1]. وهذا يدل على عدم حاجة التعريف إلى البرهان لأن التعريف في الأساس يدل على الماهية.

لذلك نجد التعريف الماهوي [2] essential définition وهو التعريف الذي يتحدد من خلال الجنس والفصـــل النوعي، والتعريف الاســـمي أو اللفظي nominal définitionوالمنوط به «تحديد الحد أو الاسم تحديدا لفظيا بتوضيح معناه لا بذكر ماهيته، ولا يكون هذا إلا إذا عجزنا عن الوصـول إلى حدس ماهية الشـيء »[3]، وارتباط التعريف اللفظي بأشـياء لغوية دون الجوهر جعل أرسطو لا يعتبره تعريفا حقيقيا بقدر ما هو مجرد تصريح لغوي للفظ لغوي.

ونســـتنتج مما ســـبق أن التعريف في المنطق الأرســـطي هو ما يدل على الماهية ولم يهتم بالتعريف اللفظي، أما التعريف بالرسـم والذي نجده متصـلا بالتعريف المنطقي فيرجح الباحثون أنه ليس من وضـع أرسـطو بل يرجع إلى جالينوس الذي تأثر هذا الأخير بالرواقية، حيث ترى الرواقية « أن الأفكار العامة أي التصـورات ليسـت إلا أسـماء، فلا يوجد إلا الأفراد، فتقسـيم الموجودات إلى أجناس وأنواع غير صـحيح فلسفيا، فما يميز الطبيعة الخاصـة لكل موجود ليس هو عنصر مشترك في كل الموجودات، بل هو صفة فردية ومادية وتقرر الرواقية لا يوجد تشابه بين الموجودات ولكن يوجد أفراد فقط »[4]. إذن فالنوع الثالث ليس من وضـــع أرســـطو لأن

---

[1] المرجع السابق، ص : 82 ، أما التحديد الاصطلاحي للبرهان raisonnement في العرف الفلسفي فهو يُطلق على الحجة البينة الفاصلة وهي التي تلزم من التصديق بها التصديق بشيء، وأهل الميزان يخصونه بحجة أن مقدماته يقينية، ولهذا يُسمى العمدة أي ما يُعتمد عليه من أنواع القياسات التركيبية من المقدمات اليقينية ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية، ويعرف عند أرسـطو بأنه قياس منتج للعلم، أو قياس منتظم من مقدمات صـادقة أولية سـابقة في العلم على النتيجة وابين منها وعلة لزومها، المعجم الفلسفي، مراد وهبة، ص : 138، 139

[2] كما يعرف أيضا بالتعريف الموضوعي objectual définitionأو التعريف الحقيقي real définition

[3] نفسه، ص : 92، 93

[4] المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، علي سامي النشار، ص : 206

التعريف الأرســـطي مبني على التصـــورات الذهنية، فالمناطقة لا يتحدثون عن حدود بل عن تصورات conception على أساس أنّ الحدود يعبر في الواقع عن تصور عقلي لموضوع من الموضوعات وهذا التصور هو أساس الحكم المنطقي الذي هو جوهر المنطق[1].

1. أنواع الحدود في التراث العربي:

اختلفت أنواع الحدود في الفكر العربي التراثي باختلاف اراء العلماء أنفسـهم وتعدد اتجاهاتهم، وهذا يظهر من خلال تناولهم لمبحث الحدود في كتبهم ورســـائلهم، فقد اعتبر البعض أنه يتفرع إلى نوعين، بينما يرى الاخرون أنه يتفرع إلى ثلاثة أنواع، وفي هذا الســياق يعرض الزركشـــي هذه الاختلافات في قوله: «وأما أقســامه [أي الحد]: فحقيقي ورســمي، ومنهم من يقول ثلاثة ويزيد اللفظي، وعليه جرى ابن الحاجب، وما ذكرنا أحسن لأن الحد نطق يفيد تصـور المنطوق بعد أن لم يكن، وهذا المعنى غير حاصـــل في اللفظي. .. ومنهم من يقول ليس الحد إلا واحدا وهو الحقيقي، أما التعريف بالرسم واللفظ فلا يسمى حدا فحصل ثلاث مذاهب. »[2]

والواضـــح من كلام الزركشـــي أن اختلاف العلماء حول أنواع الحد كان على ثلاثة مذاهب، فالمذهب الأول يرى بأنه حقيقي ورسمي، وهو المذهب الذي يرجحه الزركشي ويعود السبب في ذلك حسب رأيه إلى الفائدة من الحد، فالغرض منه تحصيل تصور لشيء ما لم يكن موجودا في الذهن، وهذا الغرض لا ينطبق على الحد اللفظي، أما المذهب الثاني فيرى أن الحد على ثلاثة أقسـام: حقيقي ورسـمي ولفظي، بينما يرى المذهب الثالث أن الحد لا يقتصـر إلا في نوع واحد وهو الحد الحقيقي فقط.

أمّا أبو حامد الغزالي فيشـير إلى هذه الأقسـام الثلاثة ولكن ليس للتعبير عن اختلاف المذاهب كما ذكره الزركشـي وإنما من خلال الغاية من الحد وما يطلبه السـائل من التحديد فيذكر في هذا

---

[1] مدخل إلى المنطق الصوري، محمد فهران، دار الثقافة، 1994، ص: 63، وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن أرسطو لم يهتم بالحد الرسمي ولم يضع له هذا المصطلح إلا أن مصطفى النشار يشير إلى تنويه أرسطو بهذا التعريف على الرغم من عدم تعرضه له فهو يجيز التعريف بالخاصة إلا أنه لا يعترف بأهمية هذا التعريف ويعتبره مجرد وصف لا يتوصل إلى الماهية.

[2] البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، ص: 101، 102

السياق: «الأول أن يطلب به شرح اللفظ، كما يقول من لا يدري " العقار " ما العقار ؟، فيُقال له: " الخمر"، إذا كان يعرف لفظ الخمر، الثاني أن يطلب لفظ محرر، جامع، مانع يتميز المسؤول عنه من غيره، كيف ما كان الكلام، سواء عبارة عن عوارض ذاته أو لوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته. .. كقول القائل: " ما الخمر "، فيقال هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة، ويحفظ في الدن، والمقصود أن لا يتعرض لحقيقة ذاته، بل يجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملته الخمر، بحيث لا يخرج عنه خمر، ولا يدخل فيه ما ليس بخمر، والثالث أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذلته، كمن يقول: " ما الخمر " فيقال هو شراب مسكر، معتصر من العنب، ويكون ذلك كاشفا عن حقيقته ثم يتبعه لا محالة التمييز. » [1]

فالظاهر من كلام الغزالي أن أنواع الحدود تختلف باختلاف المتلقي وما يريده من خلال سؤاله، فإذا كان الطلب شرحا للفظ فهو الحد اللفظي، وأما إذا كان الطلب إدراك صفات المحدود وما يميزه عن بقية المحدودات فهو الحد الرسمي، وإذا كان الطلب معرفة كنه الشيء وحقيقته في ذاته فهو الحد الحقيقي.

كما أشار ابن تيمية إلى هذه الأنواع واختلاف الباحثين فيذكر: « ف «الحد» اسم جامع لكل ما يعرف التصور، وهو « القول الشارح » فيدخل فيه الحقيقي والرسمي واللفظي، أو هو الحقيقي خاصة فيقرن به الرسمي، واللفظي ليس من هذا الباب، أو الحد اسم للحقيقي والرسمي دون اللفظي، فإن كل نوع من هذه الثلاثة اصطلاح طائفة منهم، كما قد بسطته وذكرت أسماؤهم في هذا الموضع »[2] فابن تيمية يشير إلى اختلاف العلماء دون أن يبين إلى أي رأي يميل.

ومن بين العلماء الذين اخذوا بالتقسيم الثنائي لأنواع الحد صاحب دستور العلماء حيث يرى أن «الغرض من التعريف إما تحصيل صورة لم تكن حاصلة في الذهن أو تعيين صورة من الصور

[1] المستصفى من علم الأصول، الغزالي، ج : 1، ص : 36 ، 37

[2] الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص : 46، 47

الحاصلة فيه، فالأول هو التعريف الحقيقي والثاني هو التعريف اللفظي»[1] وهذا يعني أنه يرى أن الحد ينقسم إلى حقيقي ذلك أن غرضه تحصيل ما لم يكن محصلا في الذهن، وإلى لفظي.

ونجد في التراث العربي من يقسم الحد إلى ثلاثة أقسام ولكنه يختلف عن البقية من حيث التصنيف، فالبغدادي يرى أن الحد ينقسم إلى التعريف بالحد والتعريف بالرسم والتعريف بالتمثيل، «فالتعريف بالتمثيل فهو تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته»[2] ويوضح علي سامي النشار أن النوع الأخير من الحد هو من وضع البغدادي لأن «التعريف بالحد هو عنصر أرسطاليسي، والتعريف بالرسم عنصر جالينيي،. .. يبقى إذن التعريف بالتمثيل وهو العنصر الجديد في هذا التقسيم»[3]

إذن ما ذكرناه يلخص أنواع الحدود أو التعريفات في التراث العربي والملاحظ أنها تُصنف في أربعة أنواع الحد الحقيقي والحد اللفظي والحد الرسمي والحد التمثيلي، والمتأمل في هذه الأنواع المختلفة للحد يُلاحظ ارتباط تنوعها بالغاية من الحد في الاساس وهذا الرأي يتماثل مع ما ذكره الغزالي، فالوظيفة هي التي تحدد الاختلاف بين الأصناف والحد ينقسم إلى أقسام بحسب وظيفته، إلا أن الجدير بالإشارة أن هذه الانواع قد تفرعت إلى فروع أيضا وسيأتي بيانها.

1. 1 الحد الحقيقي:

نجد أن للحد الحقيقي عدة تسميات أخرى تعبر عليه، فقد أُطلق عليه تسمية الحد الذاتي définition essentielle أو الحد الشيئي définition de chose أو الحد الواقعي définition réelle إلا أن تسمية الحد الحقيقي قد استحوذت على بقية التسميات الأخرى،

[1] دستور العلماء، نكري الأحمد، ص : 215

[2] المعتبر في الحكمة، البغدادي، ص : 48، كما قد ورد في كتابه في الفصل الحادي عشر : الأقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات.

[3] مناهج البحث عند مفكري الإسلام، علي سامي النشار، ص : 63

وهذا راجع إلى كثرة تداوله عند الفلاســـفة وورود في كتبهم[1]، " ويطلق مصـــطلح التعريف المنطقي أو الحقيقي على كل تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية، وهو تعريف يستمد بعض شروطه من المنطق الأرسطي التمحور حول الكليات الخمس، ويقصد بها المعاني العامة التي تصـدق على كثير من الأشـياء، وتسـمى المحمولات أيضـا، وهي المعاني المجردة الجنس، النوع، الفصل، الخاصة "[2].

كان يعتبر أرسطو أن الحد هو القول الدال على ماهية الشيء أو العبارة التي تصف الجوهر، وعلى غرار هذا التعريف يرى كثير من الفلاســـفة العرب أن الحد على يخرج عن هذا الإطار الموجود عند أرسطو، والمتتبع للتعريفات الواردة عند الفلاسفة أنها نقل حرفي لما ورد عنده.

إذن الحد الحقيقي يبحث في الماهية [3] وبالتالي أســـاســـه الذاتيات، وينقل الفرابي في تعريفه للحد أنه " تلخيص الأجزاء التي بها يتجوهر الشـــيء، ليس بقول تام وأجزاؤه كثيرة " [4]، وهذا يعني أن الحد يتوصـــل إلى الماهية من خلال أجزاء المحدود، أي من خلال المكونات الذاتية، فالإحاطة بالذاتيات دليل على حصــول مطابقة وكمال بين الحد والمحدود، لذلك نجد ابن ســينا يذكر في تعريف الحد أنه " القول الدال على ماهية الشيء أي على كمال وجوده الذاتي وهو ما يتحصل له من جنسه وفصله "[5]،

إذن نســـتنتج مما ســـبق أن الحد الحقيقي مؤلف من المكونات الذاتية، والمنوط بالذات "essence ما يقوم بنفســه ويقابله العرض، بمعنى ما لا يقوم بنفســه، والذات يُطلق على باطن

---

[1] لقد استعمال الغزالي لفظة الحد الحقيقي مثل قوله : الحد الحقيقي هو الكاشف عن ماهية الشيء لا غير، فلا تورد في الحد الحقيقي إلا الذاتيات، ينظر المستصفى ومعيار العلم، كما استخدم ابن سينا هذا المصطلح، بل يكتفي بلفظة الحد للدلالة عليه، مثلا قوله الحد قول دال على ماهية الشيء، هذا حد الحد، ينظر الاشارات والتنبيهات ، ص : 156

[2] تقنيات التعريف، حلام الجيلاني، ص : 131

[3] الماهية Quiddetite هو لفظ مأخوذ من " ما هو " وجُعلت الكلمتان كلمة واحدة وهي ما به يجاب به عن السؤال بما هو او هي به الشيء، والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف ولكن الحقيقة والذات تطلقان غالبا على الماهية باعتبار الوجود الخارجي، فالماهية ذكر جوهر الشيء الذي يتألف من جنس الشيء، وجنس الشيء يشمل ماهيته بالإضافة الأساسية دون العرضية. ينظر المعجم الفلسفي جميل صليبا ج : 2، 314، 315، ومعجم المصطلحات الأرسطية مفهومهاودلالتها للألفاظ العربية والانجليزية واليونانية القديمة، ص : 147

[4] الحدود والرسوم، الفرابي، ص : 154

[5] رسالة الحدود، ابن سينا، 122

الشيء وحقيقته وتتميز الذات بصفة الثبوت "[1]. وعليه فهي تسمية تطلق على المقومات المحددة للشيء، ومادامت أنها تمثل باطن الشيء فتظهر العلاقة الشرطية بين الحد والشيء إذ لا يمكن وضح حد الشيء وفهمه إلا وتسبقه فهم الذات أولا، ويوضح الغزالي ذلك من خلال المثال الذي ذكره: وأما الحيوانية فضـرورية للإنسـان، فإنك إن لم تفهم الحيوان، وامتنعت عن فهمه لم تفهم الإنسـان، بل مهما فهمت الإنسـان، فقد فهت حيوانا مخصـوصـا، فكانت الحيوانية داخلة في مفهومك بالضرورة " [2]

فالمقومات الذاتية تظهر أهميتها في تحديد الشـيء، ففهم حقيقة الإنسـان مرتبطة بالأجزاء الذاتية، ولهذا يميز الفلاسفة بين ما هو ذاتي عما هو غير ذاتي، فالذات تقابل ما هو عرضـي ويحدد الغزالي العناصر الذاتية وفق ثلاثة عناصر الأول ما لا يوجد شيء أعم منه، وهو داخل في الماهية، أي يمكن أن يذكر في جواب ما هو، ويسمى جنسا، وإلى ما يوجد أعم منه دون ما هو أخص منه ويمكن أن يذكر في جواب ما هو ويسـمى نوعا، وإلى ما يذكر في جواب أي شـيء وهو يسـمى فصـلا. وهذا يعني أن الأقسـام الذاتية تتمثل في الجنس والنوع والفصـل

1.1.1مفهوم الكليات الخمس:

إنّ التسـليم بقيمة الحدّ أو التعريف بالنسـبة إلى المناطقة يرتبط بجملة من المُسـلمات أو الإعتبارات التسلسليّة ينطلقون منها، بحيث لا يمكن تقفي المحدود وحصره بغض الطّرف عن تلك الأخيرة، فالعلوم الطبيعية أو الإنسانية على إختلاف ضروبها إلاّ أنّها تتفق في أنّ لكل علم مسلماته الخاصة في وضع الحدود وأهدافه، ولمّا كان علم المنطق غايته إدراك الشيء على ما هو عليه، فهو يبحث في الحدود والرسـوم من خلال الكليات الخمس كما يسـميها المناطقة وتشمل: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام.

وتتمثل علة إكتفائها على هذه الكليات فقط أن الذاتي إمّا أن يكون تمام الماهية أو جزءا منها، وحين يكون جزءا منها فهو إمّا يكون تمام المشـترك بينها وبين ما سـواها وهذا هو الجنس، أولا

[1] ينظر : المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج : 1، ص : 579

[2] معيار العلم في المنطق، الغزالي، ص : 65

يكون تمام المشـترك غير أنه يميز الماهية عن غيرها وهذا هو الفصـل[1]. أما تلك الفروع فهي كالآتي:

أ. المقومات:

1. الجنس:

إنّ لفظة جنس في اللغة تدل على الأصل والضرب والصنف الجامع والنوع، فإذا كان الشيئان مشتركين في بعض الصفات الهامة كانا من جنس واحد وإذا كان مشتركين في معظم الصفات كان من نوع واحد[2]، وهذا يعني أنّ الجنس يدل على الجمع والحمل على ما هو كثير وإن اِختلف في النوع، فالأهمُ هو اشتراك أكبر قدر من الصفات، ورسمه الفلاسفة بأن قالوا الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو، ومثال ذلك الحيّ لأنّ الأشياء التي تحمل منها ما يقال على واحد فقط كالأشخاص[3].

ولعل أحسن وأقرب تعريف هو ما أورده صاحب التعريفات: " الجنس كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك، فالكلي جنس وقوله مختلفين بالحقيقة بإخراج النوع والخاصة والفصل القريب وقوله في جواب ما هو بإخراج الفصل البعيد والعرض العام وهو قريب أن كان الجواب عن الماهية ومن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس وهو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها كالحيوان فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر كالجسم النامي بالنسبة للإنسان " [4].

ونفهم من تعريف الجرجاني أنّ الجنس ينقسم إلى ضربين، الضرب الأول هو الجنس القريب لأنه يأتي للدلالة على الماهية والصفات المشتركة وقدّم مثالا بالحيوان بحيث يشترك فيه الإنسان والحيوان، أمّا الجنس البعيد فهو ما يأتي مشاركا في بعض الصفات فقط ومثاله النامي.

---

[1] مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، عبد الرحمن بن معمر السنوسي، دار التراث، الجزائر، ط : 1، ص : 2004، ص : 38، 39

[2] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج : 1، ص : 416

[3] منطق أرسطو، تح : عبد الرحمن بدوي، ص : ج : 3، ص : 1061

[4] التعريفات، الشريف الجرجاني، ص : 72

كما يمكن أن ينقســـم الجنس وفق اِعتبارات أخرى فالجنس عند قدماء الفلاســـفة ثلاث مراتب وهي[1]:

الجنس العالي: وهو الجنس الذي لا يوجد فوقه جنس اخر، ويسمى جنس الأجناس كالموجود

الجنس المتوسط: وهو الجنس الذي يكون فوقه وتحته جنس كالجسم أو الجسم النامي.

الجنس السافل: هو الجنس الذي لا يكون تحته جنس كالحيوان.

والخلاصة أنّ الجنس بمثابة لفظة دلالية تطلق على مجموعة من الذوات أو الأشياء تشترك في كثير من الصفات المشتركة لذلك اِستطعنا حملها على بعضها البعض، كما يتميز بخاصية العموم بحيث يندرج تحته النوع لأن الأنواع هي من تحمل تلك الصفات المشتركة،

2. النوع:

النوع يدل في اللغة على معنى الصـــنف، ويعرّفه المناطقة بأنّه كليّ مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو كالإنسان[2]، وجاء في تعريف اَخر: النوع اسم دال على أشياء كثيرة مختلفين بالأشخاص[3]

ومن هذين التعريفين يظهر الفرق بين الجنس والنوع، فالنوع هو تمام الحقيقة المشـــتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد فقط في جواب ما هو بخلاف الجنس فإن التكثر ليس بالعدد بل بالحقيقة [4]، ويمكن توضـــيح ذلك بالإنســـان فمهما اختلف عمرو، زيد إلاّ أنّه نوع واحد وهو الإنسان ولكنه يندرج في جنس أعم يشمل نوعا واحدا أو عدة أنواع كالحيوان تشمل نوع الإنسان والحيوان.

وينقسم النوع إلى فرعين:

النوع الحقيقي: كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو، فالكلي جنس والقول على واحد إشارة ما إلى النوع المنحصر في الشخص، وقوله على كثيرين

---

[1] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج: 1، ص : 417

[2] ينظر : مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، السنوسي، ص : 43، ومنطق أرسطو، تح : بدوي، ج : 3 ص : 1063

[3] التعريفات، الجرجاني، 318

[4] مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، السنوسي، ص: 43

ليدخل النوع المتعدد الأشـــخاص وقوله متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فأنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج الثلث الباقية أعنى الفصــل والخاصــة والعرض العام لأنها لا تقال في جواب ما هو ويســمى به لأن نوعيته أنما بالنظر إلى حقيقة واحدة على أفراده [1].

النوع الإضـافي: وهي ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولا أوليا أي بلا واسطة كالإنسـان بالقياس إلى الحيوان فأنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى إذا قيل ما الإنســان والفرس فالجواب أنه حيوان وهذا المعنى يســمى نوعا اضــافيا، لأن نوعيته بالإضــافة إلى ما فوقه وهو الحيوان والجســم النامي والجســم الجوهر احترز بقوله أوليا من الصــنف فأنه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى إذا ســئل عن الترك والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصــنف ليس بأولي بل بواســطة حمل النوع عليه فبامتياز الأولية في القول باخراج الصــنف من الحد لأنه لا يســمى نوعا اضافيا[2].

3. الفصل:

والمراد به كل كليّ مقول على الشـيء في جواب أي شـيء هو في ذاته أي في حقيقته وجوهره كما إذا سـئل الإنسـان بأي شـيء هو في ذاته فيجاب بأنه ناطق[3]. كما يُعرّف بشـكل دقيق أنّه جزء الماهية الذي ليس تمام المشترك بينها وبين نوع اَخر، بل إمّا أن يكون بعض تمام المشترك مسـاويا له، أو لا يكون مشـتركا بين الماهية وبين نوع اَخر أصـالة، فإن كان الثاني. .. إن لم يكن مشـتركا أصـلا فيكون جزءا مختصـا بها مميزا لها عن جميع أغيرها، وهو الفصـل القريب كما يأتي الناطق بالنسبة للإنسان، فإنه جزء من ماهية الإنسان التي هي الحيوان الناطق، وليس

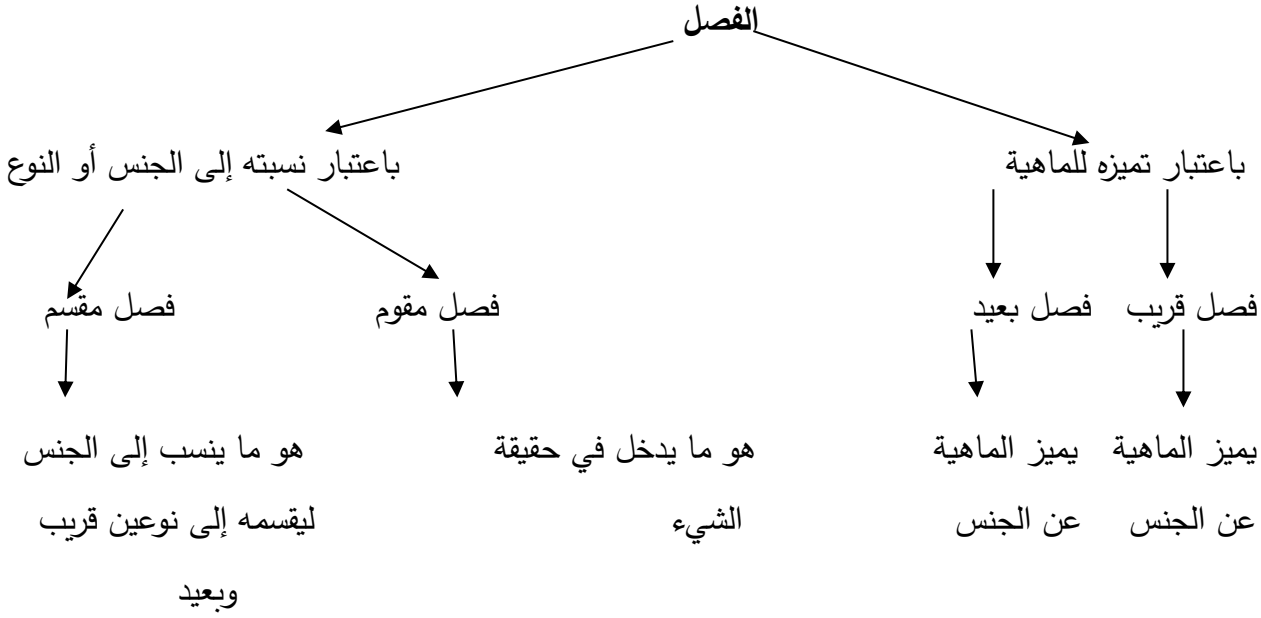
[1] التعريفات، الجرجاني، ص : 317

[2] نفسه، ص : 318

[3] مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، السنوسي، ص : 47

تماما للمشترك الذي هو الحيوان مساو له، لأن الحيوان هو الجسم الحساس، فالحساس فصل للحيوان الذي هو جنس للماهية[1].

وهذا يعني أنّ الفصل هو الدرجة الثالثة بعد الجنس والنوع بحيث قد يشترك في الجنس أو النوع، ولكنه يختلف عن بقية الأنواع الأخرى المندرجة تحت جنس واحد مثل النطق فهي صـفة يتميز به نوع الإنسان، وينقسم الفصل إلى قسمين:



- شكل رقم 02 -

ب. العرضيات

1. الخاصّة:

والمقصـود بها ما يتفرد به الشـيء عن الشـيء الآخر فهي بعكس العموم، وتُعرّف أنّها: "هي كلي خارج عن حقيقة الأفراد محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط: كالضـاحك والكاتب لنسبة الإنسان " [2].

[1] ابن حزم ونقد المنطق الكليات الخمس نموذجا، رواء محمود حسين، شبكة الألوكة، 2014، ص : 17

[2] مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، السنوسي، ص : 50

كما تُعرّف " أنّها كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضـــيا ســـواء وجد في جميع أفراده كالكاتب بالقوة بالنســـبة إلى الإنســـان أو في بعض أفراده كالكاتب بالفعل بالنســـبة إليه كالكلية المستدركة "[1].

وعليه تدل الخاصــة على الصـفة المقترنة بالشــيء وتميزه عن الأشـياء الأخرى، وتلك الصـفة ليس بالضــرورة جوهرية تُعرف بها حقيقة الشــيء ولكنّها لا توجد إلّا فيه مثل الكاتب بالنســبة للإنسان فهذه الميزة لا توجد في الأنواع الأخرى باستثناء الإنسان ولو كانت بالقوة كما يشير إليه تعريف الجرجاني.

2. العرض العام:

والمنوط به الكليّ الخارج عن ماهية ما تحته من الأفراد المقول على الحقائق المختلفة، كالماشي المحمول على أفراد الإنسان [2].

كما يُعرّف أنّه الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضـــع أي محل يقوم به كاللون المحتاج إلى جسم يحله ويقوم به[3].

والعرض العام يعم أنواعا كثيرة جدا، وهو ينقسـم أقسـاما: فمنهما يعرض في بعض الأنواع دون بعض ثم في بعض أحواله دون بعض، وذلك كحمرة الخجل، وكبدة الهم، وصـــفرة الجزع، وهذه سريعة الزوال جدا، وكالقعود والقيام والنوم وما أشبه ذلك، وهذه كلها تستحيل بها أحوال من هي فيه اسـتحالة الأسـباب المولدة لها، وتنفصـل بها أحواله بعضـها من بعض، ومنها ما هو أبطأ زوالا مثل كهولة الكهل وصبا الصبا وما أشيه ذلك، ومنها ما لا يزول أصـلا، إلا أنها لو أمكن أن تزول لم يبطل شـــيء من معاني ما هي فيه، كزرقة الأزرق وفســـطة الأفطس وقنا الأقنى وحلاوة العسـل وسـواد الغراب وما أشـبه ذلك [4]إذن العرض العام صـفة غير جوهرية في الشـيء بحيث من الإمكان أن نجدها في الأفراد الأخرى كالسواد للإنسان مثلا.

---

[1] التعريفات، الجرجاني، ص : 100

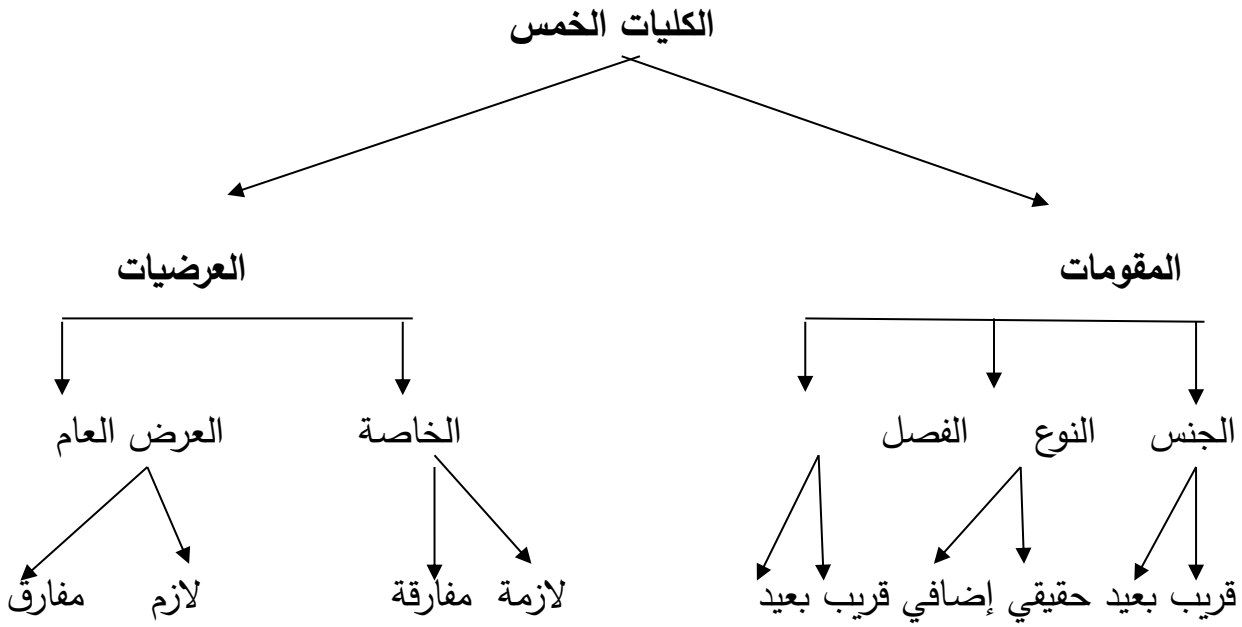
[2] مقدمة في صنع الحدود والتعريفات ، السنوسي، ص : 50، 51

[3] التعريفات، الجرجاني، ص : 153

[4] ابن حزم ونقد المنطق الكليات الخمس نموذجا، رواء محمود حسين، ص : 22

وعلى العموم هذه الكليات الخمس تشكل معاني شاملة وكلية عن الأشياء، وبالنسبة للمناطقة تمكن هذه الكليات العقل من إقامة علاقات بين الأفراد فمثلا: علي، محمد،. .. هي عبارة عن أفراد مشـــتركة في نوع واحد ومن ثم حمل هذه الأنواع ومعرفة العلاقة بينها لتحديد الأجناس وبالتالي وضـع الحدود، فهذه الكليات تشتغل بكيفية متضـافرة دون الاسـتغناء عن أي فرع منها وذلك سبب تسميتها بالكلية.

والشكل المبين أسفله يوضح الكليات الخمس في المنطق:



- الشكل رقم 02 -

ونسـتنتج من ذلك أن الكليات الخمس هي جملة العناصـر التي تسـاهم في التعريف بالشـيء وتنقسم إلى عناصر ذاتية او المقومات والمنوط بها الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتئم ماهيته منه ومن غيره أما الثاني فهو العرضـيات وهي الأشـياء التي يوصـف بها الشـيء إلا أنه ليس

بالضرورة أن يوصف بها دائما[1] ويتمثل في الخاصة والعرض العام، وبالنظر إلى اختلاف هذين النوعين يتضـح أن الحد التام يتشـكل من المقومات التي تتكون من الجنس والفصـل والنوع أي الأشياء التي تحدد جوهره وماهيته.

1. 2 الحد الناقص:

لقد ورد في كتاب التعريفات أن الحد الناقص " هو ما يكون بالفصـــل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق " [2]، وعلى هذا الاعتبار يكون الحد الناقص ما تركب من فصـل قريب مثل ذكره للناطق، حيث تمثل هذه الصـفة الفصـل القريب للإنسان، وإما بذكر الجنس البعيد وقد مثل له بالجسم الناطق، فلفظة الجسم تمثل الجنس البعيد لأنه تشترك معه أجناس أخرى تتميز بسمة الجسمية.

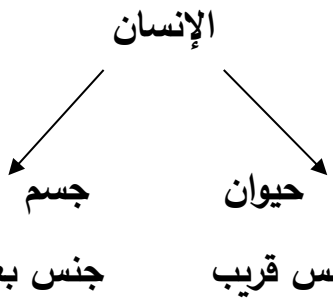
ويعود السبب في تسميته بالحد الناقص لحذف بعض الذاتيات عنه وهو الجنس القريب [3]، ومن هنا يظهر الاختلاف الحاصل بين الحد التام والحد الناقص، فالأول يتركب من الجنس والفصل القريبين وهذا بخلاف الحد الناقص لاسـيما إيراد الجنس القريب، وبالتالي فهو لا يسـتوفي كل الذاتيات وعليه فهو لا يدل على الماهية كما هو معمول في الحد التام.

---

[1] منطق المشرقيين، اين سينا، ص : 60 وتُسمى الكليات الخمس بمصطلح اخر وهو إيساغوجي، وهو مصطلح من أصل يوناني مكون من ثلاثة معان : ايس أي أنت، اغو أي أنا اجي بمعنى ثمة، ثم أخذ المنطقيون هذا المعنى وأطلقوه على الكليات الخمس كما أن الجدير الذكر أنها لم تكن في البداية مكونة من خمس عناصر بل أشار أرسطو إلى أربعة منها فقط واستدرك فورفوريوس العنصر الخامس وهو النوع، ينظر : شرح متن إيساغوجي، أثير الدين الأبهري، تح : محمود رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط : 1، 2003، ص :22، ومجهول البيان، محمد مفتاح، دار رؤية، القاهرة، مصر، ط : 1 ن 2006، ص : 20

[2] كتاب التعريفات، الجرجاني، ص : 146

[3] دستور العلماء، ج : 2، ص : 13



وفي هذا السياق يذكر ابن سينا أن كل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو حد تام أو جزء حد. .. فإن المقومات محققة لوجود الشـــيء وبينة له، فإنها أجزاء لماهيته ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاؤه ومقوماته، فإذا دخلته أجزاؤه ومقوماته كانت حاصـــلة معه في الذهن "[1]،

ونستنتج مما سبق أن الماهية لا يمكن فهمها أو تحصيل صورة مطابقة في الذهن ما لم ندرك المقومات الذاتية وبالتالي فالحد التام يدل على كل الأجزاء الذاتية أي جميع مكونات الماهية أما الحد الناقص فلا يدل إلا على بعض تلك الأجزاء، غير أن بعض العلماء من يجعل الحد الناقص يدل أيضـــا على الماهية مثلما نجده عند الزركشـــي حيث يذكر: أن التعريف إن كان بالجنس القريب والفصـــل فهو الحد التام وهو تعريف لجميع الأجزاء، وإن كان ببعض الأجزاء وذلك البعض مســاو للماهية فهو الحد الناقص كالتعريف بالفصــل فقط [2]، وهذا يعني أنه حتى الحد الناقص توجد فيه مساواة بين الحد والشيء،

غير أنه لا يمكن فهم المســاواة هذه على أنها نفس المســاواة الحاصــلة بين الحد التام والحد الناقص، فابن ســينا يســتخدم هذا المعنى في قوله: الحد منه تام يشــتمل على جميع المقومات كقولنا للإنسان إنه حيوان ناطق ومنه ناقص يشتمل على بعضها إذا كان مساويا للمحدود كقولنا إنه جســم أو جوهر ناطق والتام لا يكون إلا واحد وأما الحدود الناقصــة فكثيرة يفضــل بعضــها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء [3]، فاشتراك الحد التام والناقص في التحديد بالذاتيات لا يعني

[1] منطق المشرقيين، ابن سينا، ص : 73

[2] البحر المحيط، الزركشي، ص : 142

[3] الاشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 95

أنهما متساويان في الدلالة على تلك الذاتيات لذلك يشير ابن سينا أن الحد الناقص يدل على الشيء بالالتزام لا بالمطابقة مثلما هو في الحد التام [1]، فابن سينا يفرق بين نوعين من المساواة والتي جاءت في سياق حديثه عن الحد التام: إذا كان الحد كذلك كان مساويا للمحدود بالحقيقة إذا كان مساويا له في المعنى كما هو مساو له في العموم، لا كما يقال الحساس الحيوان إذ الحساس منهما مساو للآخر في العموم وليس مساو له في المعنى [2].

ويتبين من خلال هذين القولين أن المساواة المقصودة في الحد الحقيقي هي مساواة المعنى لأنها تطابق بين التصور الموجود في الذهن مع حقيقة الشيء وجوهره، أما المساواة في الحد الناقص فهي من باب العموم لعدم تخصصيه المقومات الذاتية الأقرب وبالتالي يتميز بالعموم لاشتراك بعض العناصر الأخرى معه مثل لفظة الحساس التي يشترك فيها كل من الإنسان والحيوان.

ونخلص في الاخير أن المياسم التحديدية بين كل من الحد التام والنقص تكمن في أن الحد التام يكون بالجنس والفصل القريبين أما الحد الناقص فيقوم على الفصل أو الجنس البعيد وهذا يعني أن الحد التام يحدد كل الماهية أما الحد الناقص فهو يحدد بعض الأجزاء ويمكن توضيح ذلك وفق الاتي:

التعريف بالحد	
الحد التام	**الحد الناقص**
الجنس القريب + الفصل القريب	الجنس البعيد أو الفصل القريب

[1] ينظر : الاشارات والتنبيهات، ص : 96، وتعرف دلالة الالتزام أنها دلالة اللفظ على معنى خارج معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استتباع الرفيق اللازم، الخارج عن ذاته، كدلالة لفظ الدواة على القلم، ينظر المنطق، رضا المضفر، ص : 38

[2] رسالة الحدود، ابن سينا، ص : 233، لذلك يرى أن الحدود الناقصة تقوم على التشكك، لأن المشتمل على أجزاء أكثر –أي الحد الناقص – أولى بهذا الاسم من المشتمل على أجزاء أقل، ينظر الاشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 97

1. 3 الحد بالرسم:

يدل المعنى اللغوي للفظة الرسم في المعاجم اللغوية على معنى الأثر، فقد ورد في الصحاح: الرسم الأثر ورسم الدار ما كان من اثارها لاصقا بالأرض وترسمت الدار تأملت رسمها [1].

وجاء في مقاييس اللغة: الراء والسين والميم أصلان أحدهما الأثر والاخر ضرب من السير، فالأول الرسم أثر الشيء ويُقال ترسمت الدار أي نظرت إلى رسومها [2].

والواضح من هذا أن الرسم يُعنى به الأثر ومن هنا نفهم العلاقة التي تربط بين الحد والرسم، فالرسم بصمة أو أثر تدل على ما كان موجودا في الأصل والرسم في التعريف لا يدل على الحقيقة مثل الحد ولكنه يدل على أثر من تلك الحقيقة.

أما الرسم كمصطلح فهو لم يوجد عند أرسطو كما علمنا ذلك من قبل فهو ليس من وضعه، وهذا التقسيم أي الرسم من المرجح أن يكون الاسلاميون أخذوه من شراح الإسكندرية [3]، ويعرف ابن سينا الحد بالرسم بقوله: وأما إذا عرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص جملتها بالإجماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه [4]، كما عرفه الزركشي: أما الرسم فإنه قول مؤلف معرف بجملته لشيء واحد هو الموسوم لدلالته لمفردات ألفاظه على أوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه تمييزا عرضيا والأشياء المرسومة هي التي لها أوصاف مشتركة مع غيرها [5].

والواضح من خلال التعريفين أن الحد بالرسم لا يحدد الذاتيات مثلما هو في الحد التام والناقص، فهو يقوم على عناصر غير ذاتية أي العناصر العرضية، ولعل المقصود بعبارة يتميز بها عن جميع ما عداه الواردة عند الزركشي أن الوظيفة الأساسية للحد بالرسم هي التمييز وليس الدلالة على الجوهر وهذا التمييز بين الرسميات يكون من خلال الصفات العرضية.

---

[1] الصحاح، الجوهري، مادة رسم

[2] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة رسم

[3] مناهج البحث عند مفكري الإسلام، علي سامي النشار، ص : 63

[4] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 102

[5] البحر المحيط، الزركشي، ص : 48

ويوضـح الغزالي طريقة التمييز في الرسـم في قوله: وقد يفهم الشـيء مما يتميز به عن غيره، بحيث يتعكس على اسـمه، وينعكس الاسـم عليه، ويتميز بالصـفات الذاتية المقومة، التي هي الأجناس والأنواع والفصـول، بل العوارض والخواص، فيسـمى ذلك رسـما، كقولنا في تمييز الإنسـان عن غيره: إنه الحيوان الماشـي برجلين، العريض الأظافر، الضـحاك [1]، فتظهر وظيفة التمييز من خلال الدلالة على الخاصـية والعرض، فتحديد الإنسـان بالضـحاك يميزه عن بقة المحدودات فقط ولا يحدد الجوهر من تحديده بالحيوان التي تمثل الجنس، والمستنتج من هذا أن الصفات العرضية فاءتها التمييز وليس إظهار طبيعة الشيء.

إلا أننا نعثر عند جابر بن حيان خلاف هذا الأمر فهو يرى أن الوظيفة المنوطة من الحد بالرسم ليست التمييز بل إعطاء الصورة الجوهرية للمحدود في العقل وهذا يذكره في نهاية رسالته في الحدود: اعلم أنا قد اسـتعملنا في جميع ما كتبناه في هذا الكتاب لفظة الحد على الاتسـاع لأن ما ذكرناه فيه يجري مجرى الجواهر العالية والأشـخاص الذاتية التي ترسم من خواصـها إذ ليس من لها أجناس ولا فصـول تحققها، ولكن لما كان غرضـنا حصـرها والإبانة عن جواهرها وكان الرسـم بالخاصـة والحد بالجنس والفصـول مشـتركين في الكشـف عن حالها في النفس وتحصيل صورها الجوهرية في العقل أجرينا عليها اسما واحدا وهو اسم الحد إذ كان الرسم نابعا له ومشـتبها به " فالواضـح من خلال هذا المقتطف أن ابن جابر يدرك اختلاف الحد الرسـمي على الحد الحقيقي وأنه يقوم بالخاصـة إلا أنه يعمم وظيفة الإبانة على تحقيق صـورة جوهرية للشيء، وهذا ما جعله يطلق عليه تسمية واحدة وهي الحد [2].

هذا ويقسم الفلاسفة الحد الرسمي إلى حد رسمي تام وأخر ناقص، ومرد الحكم عيه بالتمام أو النقصان يرتبط في الأساس بمدى المطابقة الحاصلة بين المرسوم ورسمه، ويعرف الحد الرسمي التام أنه قول مؤلف من جنس الشـيء وأعراضـه اللازمة له حتى يسـاويه والرسـم مطلقا هو قول يعرف الشيء تعريفا غير ذاتي ولكنه خاص أو قول مميز للشيء مما سواه لا بالذات [3]

---

[1] معيار العلم، الغزالي، 254

[2] مختارات رسائل جابر بن حيان، ص : 185

[3] رسالة الحدود، ابن سينا، ص : 239

ويعرفه الجرجاني: هو ما يتركب من الجنس القريب والخاصـــة كتعريف الإنســـان بالحيوان الضاحك [1]

فالحد الرسمي يكون تاما إذا اشتمل على خاصة الشيء ومن الجنس القريب، فتحقق المشابهة بين الحد التام والرسم تكمن في وضع الجنس القريب لذلك يُعتبر هذا النوع من الرسم تاما، كما يرى الغزالي أن أفضل الرسوم وأنفعها في تعريف الأشياء أن يُضع فيه الجنس القريب أصلا ثم تذكر الأعراض الخاصة المشهورة فصولا فإن الخاصة الخفية إذا ذكرت لم تفد التعريف على العموم [2]، والواضح من خلال هذا القول أنه يقصد الرسم التام.

أما الحد الرسمي الناقص فيعرف بأنه ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان إنه ماش على قدميه عريض الأظافر بادي البشـــرة مســـتقيم القامة ضـــحاك بالطبع [3]، ومن هذا التعريف يتضح الاختلاف بين الرسم التام والناقص، فالرسم الناقص يقوم على الجنس البعيد أو أنه يكتفي بالخاصة أو بالعرضيات فالمثال الذي وضعه الجرجاني يقوم على الخاصة وحدها أي الضحك بالإضافة إلى جملة من العرضيات الأخرى عريض الأظافر. .. وارتكاز الرسم الناقص على الجنس البعيد والخاصة أو الخاصة وحدها يجعله يتميز بالعموم وعدم الانحصار في تحديد الشيء مقارنة بالرسم التام وهذا يعد السبب الثاني في نقصانه.

1. 4 ,التعريف اللفظي:

يُطلق على هذا النوع من الحد تسميات أخرى متل الحد الاسمي أو التعريف اللفظي أو الاسمي كما يطلق عليه تسمية القول الشارح مثلما ورد عند الغزالي: الأول الحد الشارح لمعنى الاسم[4] كما ورد أيضا في دستور العلماء أنه سمي شارحا لطلبها شرح مفهوم الاسم [5]، وقد بين الغزالي

[1] كتاب التعريفات، الجرجاني، ص : 111

[2] معيار العلم، الغزالي، 267

[3] التعريفات، الجرجاني، ص :116

[4] معيار العلم، الغزالي، ص : 261

[5] دستور العلماء، الأحمد نكري، ج : 1، ص : 123

أن الحد في البداية يكون شرحا لمعنى الاسم فإن لم يفهم السامع اللفظ انتقل به إلى الحد فيذكر: كمن قال ما الخلاء وما الملاء وما الملك وما الشـــيطان وما العقار ؟ فتقول: العقار هو الخمر فإن لم يفهمه باســـمه المعروف أفهمه بحده [1]. ويعتبر التفتازاني أن العلم بوجود الشـــيء يكون اسميا وبعد العلم ينقلب حقيقيا مثل تعريف المثلث في مبادئ الهندسة بأنه شكل يحيط به ثلاثة أضلاع تعريف اسمي وبعد الدلالة على وجوده يصير هو بعينه تعريفا حقيقيا [2].

والواضح من خلال القولين أن الحد الاسمي يختلف عن الحد الحقيقي والرسمي اختلافا كثيرا، ومرد ذلك التبيان يرجع إلى أنه لا يقوم على الذاتيات أو العوارض مثل الحد المنطقي والرسـمي فهو عبارة عن لفظة او قول لغوي يشرح معنى الاسم فقط وبالتالي هو يوضـح معنى الاسم ولا يختص بتوضـيح الماهية أو الجوهر، وهذا ما جعل العديد من الفلاسـفة ينكرونه ولا يأخذون به كنوع من أنواع الحدود ويرى حلام الجيلالي أنه باســتقراء هذه التحديدات نجدها كلها تؤكد على ماهية الشـيء المعرف أي جوهره وهو الهدف الذي رسـمه أصـحاب الاتجاه الأرسـطي للتعريف مما جعلهم يرفضـون كل أنواع التعاريف الأخرى كالتعريف الاسمي والتعريف بالمثال باعتبارهما لا ينتميان إلى المنطق بصلة ولذلك يُنعت التعريف الأرسطي بالمنطقي أو الحقيقي [3]

إذن ارتباط الحد الاسمي بالمادة اللغوية دون الجوهر المادي يعتر الدافع الأساسـي لعدم اعتباره حدا إلا أننا نجد من جعله من أنوع الحدود مثلما ذكرنا ســـابقا، ويعرفه الجرجاني هو أن يكون اللفظ واضـح الدلالة على معنى فيفسـر بلفظ أوضـح دلالة على ذلك المعنى كقولك الغضـنفر الأسد [4]

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن الحد اللفظي يجب أن يكون بلفظ اخر يكون أوضـــح من الأول فلفظة الغضـــنفر شُـرحت بلفظة الأســد لأنها أبين منها دلالة، وفي نفس الســياق يذكر

---

[1] معيار العلم، الغزالي، ص : 68

[2] ينظر : التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، التفتازاني، درا العلمية للكتب، بيروت، لبنان، 1957، ج : 1، ص : 15

[3] تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة، حلام الجيلالي، ص : 38

[4] التعريفات، الجرجاني، ص : 125

السنوسي أن الحد الاسمي هو ما قصد به تصور الماهية التي لم يعلم وجودها، سواء اكانت موجودة في الواقع وهي غير معلومة الوجود أو لم تكن موجودة أصلا وهو لهذا يختص بالمفاهيم والماهيا الاعتبارية والحقائق الاصطلاحية التي لا يعلم وجودها [1]، والمقصود من خلال هذا الكلام أن الحد اللفظي لا يراد به تحصيل صورة الشيء في الذهن وإنما يكون بشكل إدراك المفهوم اللغوي لذلك يراه السنوسي المناسب في التعبير عن الماهية الاعتبارية وشرح المصطلحات والمفاهيم وليس المادة والجوهر، لأن صورة الشيء تكون موجودة في الذهن وإنما المطلوب هو استبدال اللفظة المعلومة بلفظة تكون أعلم منها ليس بهدف تحديد جوهرها بل من باب شرحها او تقديم المرادف الواضح لها.

1. 5 الحد بالتمثيل:

وهذا الحد انفرد به أبو بركات البغدادي كما أشرنا إلى ذلك من قبل ويعرفه: وأما التمثيل فهو تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته [2]، والملاحظ في هذا التعريف الاختلاف الكبير بينه وبين الحدود التي رأيناها سابقا لأن الصيغ التعريفية السابقة حددت موضوع الحد أما البغدادي فنراه يحدده من خلال النظائر والأشباه والجزئيات والمحسوسات وهو تعريف يقوم على التقسيم أقرب منه إلى التحديد ولذلك يتطلب منا الوقوف أولا عند مفهوم هذه الأنواع حتى تتضح الصورة التعريفية.

1. 6 التعريف بالأشباه والنظائر:

والمنوط به تعريف الشيء بمشابهته لشيء واحد في كل حال وذلك هو نظيره وإن خالفه في أوصافه بأقلية أو أكثرية وشدة أو ضعف كتعريف العقل بالنور [3]، والمتأمل في هذا التعريف يلحظ أنه يقوم على علاقة المشابهة على الرغم من إمكانية اختلافه في بعض الأوصاف مثل التشابه الحاصل بين العقل والنور فكلاهما يشتركان في كونهما يعتبر هاديا ومرشدا.

---

[1] مقدمة في صنع الحدود، السنوسي، ص : 65

[2] المعتبر في الحكمة، البغدادي، ص : 48

[3] نفسه، ص : 48

إلا أن الجدير بالتنويه في هذا المقام أن هذا النوع من التعريف كان يوظف استعمالا في كلام العرب وتطبيقا في المعاجم العربية التراثية حيث نجد مثلا ما ورد في لسان العرب: سمي النوم موتا لأنه يزول معه العقل والحركة تمثلا وتشبيها لا تحقيقا[1] وهذا التعريف أو التسمية تتطابق مع ما ذكره البغدادي فعلاقة المشابهة القائمة بين الموت والنوم ليست حقيقية وكلية ولكنها تتقاطع في زوال العقل والحركة وهذه النقطة هي التي تمثل علة الاشتراك والتشابه مثلما هو في العقل والنور.

أما الشق الثاني من النوع الأول فهو التعريف بالأشباه وقد عرفه البغدادي: هو انتظام التعريف من مشابهات عدة ومخالفات عدة لأشياء كما تعرف الإرادة الملكية كإرادتنا في معرفة الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به ويخالفها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتئم التعريف من مشابهة طبيعتنا وإرادتنا ومخالفتهما [2]، وأساس هذا التعريف هو التشابه الحاصل بين اللفظين مثل الإرادة الملكية التي تتماثل مع الإرادة الإنسانية، فكلاهما الفاعل والفعل الصادر عنه معلومان حيث يكون الفعل بالرضا، إلا أن الاختلاف الحاصل بينهما أن الإرادة الإنسانية متعددة ولا تقتصر على نمط واحد.

وعلى هذا الأساس يتضح الاختلاف بين التعريف بالتمثيل وبالنظائر فالأول يتطلب المشابهة بين الشيء ونظيره حتى مع وجود اختلاف في الأوصاف أما الثاني فتكون المشابهة أكبر مما هي في النوع الأول.

أما القسم الثاني من هذا التعريف فهو تعريف الكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه والمعقول بمحسوساته ويعرفه البغدادي: وأما تعريف الكلي بجزئياته وأشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يُعرف الجنس بأنه كالحيوان والنوع بأنه كالإنسان والشخص بأنه كزيد والمثلث بأنه كهذا المخطوط [3]، وينقسم هذا التعريف إلى نوعين الأول هو تعريف الكلي بجزئياته وأشخاصه والثاني تعريف المعقول بمحسوساته.

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، مادة نام

[2] المعتبر في الحكمة، البغدادي ، ص : 48

[3] المرجع السابق ، ص : 48، 49

أما الأول فقد مثل له بالجنس وعرفه من خلال تحديد مثال له وهو الحيوان، فاختار مما هو عام وكلي أي الجنس وعرفه بأحد أجزائه وهو الحيوان كمثال، وهذا ما فعله أيضا في النوع الذي يمثل العام الكلي ومثل له بالإنسان وفي المثال الأخير حدد مما هو عام أيضا بمثال لأشخاصه وهو الإنسان وزيد ويمكن توضيح ذلك وفق الاتي:



والملاحظ من خلال هذه الأمثلة التي وضـــعها البغدادي أنه في كل ما هو عام وكلي اختار أحد الأجزاء من باب التمثيل، وهذا يدل على أن العلاقة بينها هي علاقة كل بالجزء.

أما النوع الثاني من نفس التعريف فهو تعريف المعقول بمحسـوسـاته وقد وضـع البغدادي أمثلة أيضـــا للتوضـــيح الأمر فالمثلث عرفه كهذا المخطوط والملاحظ في هذا التعريف أنه مثل له بشيء من الواقع:



ولذلك سماه المعقول من المحسوس أي أن الشيء المجرد نعرفه من خلال شكله المحسوس الملاحظ أي المرجع référence، إلا أن هذا النوع من التعريف سـواء الكلي المعقول بجزئياته وأشخاصـه أو المعقول بمحسوساته من الصـعب تحديد هذين النوعين، فهذا يحتاج إلى التفريق بين ما هو عام وهو خاص ثم على أي أساس يتم اختيار الجزء او الشخص، أما بالنسبة للنوع الثاني فليس كل الألفاظ لديها مراجع محسـوسـة مثل الحرية والخوف والاسـتقرار وهذا ما أثبتته الدراسات اللسانية الحديثة.

ونخلص في الأخير إلى ان هذا النوع من التعريف عند البغدادي لا يبحث في الماهية كما أنه لا يبحث عن شـــرح الكلمات كما هو في التعريف اللفظي، ولكنه نوع من التعريف يقوم على

تمثيل شيء من شأنه أن يمثل للمحدود، والملاحظ في هذا الشأن أنه على الرغم من أن المنطق العربي أخذ قسطا وافرا من المنطق الأرسطي إلا أن العلماء العرب قد حاولوا دراسته بصفة عامة ومبحث التعريف والحدود بصفة خاصة بنظرة جديدة بغية استنباط المفاهيم الموجودة فيه، فقد تجاوز معظمهم مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها والبغدادي يعتبر نموذجا لذلك في تحديده للتعريف بالتمثيل الذي لا يوجد في المنطق اليوناني.

ثانيا: شروط التعريف في الحد:

تطرقنا في فصلنا السابق إلى تحديد مفهوم الحد، وانتهينا إلى أنّه تحديد الماهية تحديدا كاملا عند الفلاسفة، وعلى الرغم من أن المؤلفات في المنطق التقليدي تفرق بين الحد التام والحد الرسمي واللفظي، إلّا أن مصطلح الحد استعمله أرسطو ليدل على القول الدال على الماهية [الحد الحقيقي] ـــ ولكن آلية تحديده لا يتم التوصل إليها كيفما جاء واتفق، بل هناك شروط ضرورية يتعين مراعاتها واتباعها، وهذه الشروط التي وضعها أرسطو في كتابه الطوبيقا أو الجدل ونقلتها عنه الكتب المنطقية اختلف العلماء في الأخذ بها أو ردها بل اختلف العلماء في ضبط شروط موحدة وقارة في التعريف ويرجع سبب الاختلاف ذلك والتعدد إلى اختلاف وجهات النظر وتخصصاتهم كما سبق وبينا ذلك، ولكن المُلاحظ أن أكثر المهتمين بوضع شروط معيارية في التعريف هم المناطقة ولكن ما يهمنا في هذا المقام تحديد الشروط العامة للحد.

1. أن يدل على الماهية:

إنّ الشروط التي أفردها أرسطو للحد نابعة من منطلقاته الفكرية والفلسفية، فهي شروط تختص بالحد التام أو الحقيقي، فالماهية والحقيقة عند أرسطو ملازمة للمعرفة العلمية وتميزه عن بقية المعارف الأخرى، لذلك يهتم بها اهتماما عميقا باعتبارها الية عامة يمكن استخدامها في المعرفة والجدل والقياس. ..

فبالنسبة لأرسطو أن الأشياء مهما كانت واختلفت فهي ذوات لها جوهرها الخاص فيقول: " إن ماهية شيء ليست كل ما تتكون منه الشيء ولكن هي فقط الشيء لا يمكن أن يوجد بدون وجودها وهي ثابتة وغير متغيرة وتبقى خلال التغيرات العرضية " [1]. فالعلاقة بين الشيء

[1] المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، علي سامي النشار، ص : 200

والماهية علاقة لزومية لا يمكن فصم الواحدة عن الأخرى لأن كل منها دليل على وجود الأخرى وبالتالي يمكن الكشف عن تلك الماهية بواسطة استخدام المنهج الصحيح والأسلوب الصحيح ,

وتأسيسا على ما سبق اعتبر أرسطو أن دلالة الحد على الماهية لا على العرض من أهم الشروط، فالتعريف يدل على الجوهر ويبعد العرض، ومرد ذلك أن الأشياء قد تشترك في ماهية واحدة ثابتة بحيث تنطبق على الكل دون استثناء ولكن العرض يختلف ويتباين مقارنة بالماهية فكل شيء يتميز بأعراض أو صفات معينة.

وهذا ما ينقله ابن سينا حيث يذكر في رسالته الحدود: " أما الحدود الحقيقية فإن الواجب فيها حسب ما عرفناه من صناعة المنطق أن تكون دالة على ماهية الشيء وهو كمال وجوده الذاتي حتى لا يشذ من المحمولات الذاتية شيء " [1]، وهذا يقتضي أن تكون العبارة التحديدية تظهر فيها الصفات الجوهرية للشيء ولا يكون ذلك إلا بتحديد الجنس لأنه هو الذي يحدد ماهيته والفصل لأنه يميزه عن بقية الأنواع الأخرى.

ولاشك أن تصور أرسطو للحد واشتراطه لتحديد الذات قد وجد مجالا رحبا في الأوساط الفلسفية والمنطقية عند العرب على نجو ما نجده عند صاحب المعتبر فقد ورد فيه: " اعلم أنّ الحدود لا يتوجه فيها بقصد أوّل إلى التمييز بالأوصاف المشهورة وإنّما يتوجه فيها إلى تقرير الأوصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة المحدود في النفس فإن تلك هي المعرفة " [2].

والمُلاحظ من هذا القول رفضُ أن يكون التعريف قائما على الأوصاف العرضية، فالأهم في التعريف ليس تلك الصفات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقدم صورة حقيقة عن الشيء مهما كانت تلك الصفات ولكن الجانب المميز فيه هو الصفات الذاتية التي تصف المحدود وصفا كليا، وما تجدر الإشارة إليه من هذا القول أيضا أنّ الحد لا يكون للتميز إنّما لبيان حقيقة الشيء لأنّ الحد بالتمييز يجعله غير تام ويخلّ به، ويذكر ابن سينا في هذا المقام: " لو كان الغرض في الحد التمييز بالذاتيات كيف اتفق لكان قولنا الإنسان جسم ناطق مائت

[1] رسالة في الحدود، ابن سينا، ص : 73

[2] المعتبر من الحكمة، البغدادي، ج : 1، ص : 53

حدا " [1]، ويرجع السبب في عدم صحته إلى انعدام تحديد الجنس الذي يجمع العناصر المشتركة والتي من المحتمل أن تدخل مع الإنسان كالحيوان.

وفي الحقيقة اختلاف الباحثين في تحديد الغرض العام من الحد من شـــأنه أن يؤدي إلى اختلاف في العبارات التعريفية، فقد اتفق البعض على أن الغرض منه التمييز والبعض الاخر تحصيل الصورة الكلية، – وهذا ما سنشير إليه لاحقا – ولاشك أن تصور أرسطو هذا ومن تبعه راجع إلى فكره الذي يقوم على المادة والصـــورة، فالحد مادته الجنس والنوع أما صـــورته فتلك المعرفة المرتبة في النفس ويوضح صاحب البحر المحيط هذه الفكرة: " أن الحد وضع لشيئين صورة الشيء، إذ الصورة إنما هي كمال وجود الشيء وهي أسره ما به قوامه، فلهذا وجب أن توجد أجزاء الحد من جهة الصورة لا من جهة غيرها، ولا شك أنه إذا أوجد الحد يجنسه وفصله صور الشيء بصورته التي هي أكمل من مادته "[2]. فللحد إذن جانبين مادي وصوري ويمكن تحديد الشيء من ناحية مضمونه في الذهن ومن الناحية المادية، كما يمكن التمييز بينهما بأن تقتصر الأولى على ترتيب المعطيات في الذهن بينما تتعلق الثانية بتحديد جوانبه الحسية.

ويصف صاحب البصائر التنصيرية العلاقة التي تجمع بين الماهية والحد " **بالمطابقة والتضمن** " [3] لا دلالة الالتزام، لأن الحد إذا كان قولا دالا على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا حينئذ ومثال ذلك تحديد الإنسان بأنه ضحاك مشاء على رجلين بادي البشرة، فالواجب أن دلالة الحد احدى الدلالتين المعتبرتين، أي أن يكون مركبا من مقومات الشيء.

---

[1] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ج: 1، ص : 99

[2] البحر المحيط، الزركشي، ص : 103

[3] البصائر التبصيرية، ص : 132، والمنوط بها هذا المصطلح : أن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه، كدلالة لفظ الكاتب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف وكدلالة لفظ الإنسان على تمام معناه وهو الحيوان الناطق، وتسمى الدلالة حينئذ المطابقة أو التطابقية لتطابق اللفظ والمعنى، وتجدر الإشارة إلى وجود علاقات دلالية أخرى بين الحد والمحدود إلا أن دلالة المطابقة هي التي تعكس الحد التام، ينظر : المنطق، محمد رضا المضفر، ص : 37، وهذه المعاني التي تخص العلاقة بين اللفظ ومعناه من المطابقة والتضمن والالتزام قد توسع فيها الأصوليون كثيرا مقارنة بأبحاث أرسطو. أما علاقة التضمن فالمراد بها العلاقة التي تتشكل حينما تكون العناصر التي تتكون منها المجموعة أو الكلمة الأولى جزءا من العناصر التي تتكون منها عناصر المجموعة أو الكلمة الثانية كالعلاقة الموجودة بين وغر وحرب حيث يعني الوغى الأصوات المصاحبة للمعركة وهي جزء من مظاهر الحرب. ويعلل صاحب كتاب المطلع ارتباط المطابقة والتضمن، فاللفظ الدال بالوضع وهو ما وُضع لمهنى يدل بتوسط لوضع على تمام ما وضع له بالمطابقة، أي موافقته له من

2. إيراد الذاتيات:

إن الشـرط الثاني للممارسـة التعريفية يرتبط بالشـرط الذي ذكرناه أعلاه وبالحد الحقيقي، حيث يتطلب من المعرف أن يعتمد على طريقة معينة يكون قادرا على بناء تصـور واضـح ومطابق للشـيء، ويبدو مبدئيا بالنسبة للمناطقة أنه ليس هناك عبارة تعريفية خالصـة وباستقلال عن كل الذاتيات، فارتباط الحد بالذاتيات ارتباط وثيق ولا يمكن فصمه، لذلك وضـع صورة كلية ومطابقة للشـيء لا تتم دون تحديد كل الذاتيات التي يندرج فيها. ويذكر الكفوي هذا الشـرط حيث يذكر: " ومن شـرائط الحقيقي أن يذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصـل، وأن يذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد " [1]، ويلح الغزالي على هذا الشرط في أكثر من موضـع في مختلف مؤلفاته المنطقيـة، فيذكر: " فلا تورد في الحقيقي إلا الذاتيات، وينبغي أن تورد جميع الذاتيات حتى يتصـور بها كنه حقيقة الشـيء وماهيته " [2]، تعتبر هذه دعوة لإحصـاء واسـتغراق كل الذاتيات وذكرها دون اقصاء واحدة منها.

هذا ويذكر الغزالي في موضـــع اخر الاتي: " أن تذكر جميع ذاتياته وإن كانت ألفا ولا تبالي بالتطويل، لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص فلا تقول نام جســـم بل بالعكس، وهذه لو تركتها لتشـــوش النظم ولم يخرج الحقيقة عن كونها مذكورة مع اضـــطراب اللفظ "[3]، ومن هذا تتجلى النظرة الكليـة للحـد بحيـث تنخفض أهميـة طول العبـارة التعريفيـة مقـارنـة بـإيراد جميع الذاتيات هذا من جهة، كما أشار الغزالي إلى قضية ثانية لا تقل أهمية عن الأولى، فصحيح أن موضوع الحد عند المناطقة ينطلق من إحصاء كل الذاتيات بوصفها مادة الحد، غير أن هذا لا يعني بحال أن يتم ذكر كل تلك المقومات بطريقة اعتباطية ولا تخضـــع للترتيب فقد لا يظهر التصـور الصـحيح للحد مهما كانت درجة شـموليته لتلك المقومات، لذلك يعد الترتيب والتنظيم

قولهم طابق النعل النعل إذا توافقا، ويدل على جزئه أي جزءهما وُضع له بالتضمن لتضمن المعنى لجزئه إن كان له جزء.

يُنظر : المطلع شرح إيساغوجي، زكريا الأنصاري، دار الطباعة، 1686، ص : 4

[1] الكليات، الكفوي، ص :392

[2] المستصفى، الغزالي، ص : 13

[3] نقسه، ص : 14

الطريقة المثلى للوقوف على طبيعة الماهية، ويخضع ذلك الترتيب إلى طريقة مخصوصة يُقدم فيها ما هو أعم على ما هو أخص مثلما وضحه الغزالي فيفترض أن لفظة جسم أعم من لفظة نام لأنها تمثل الجنس بخلاف الثانية التي تشير للفصل النوعي.

هذا ويذكر ابن سينا: " إذا حُفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب فائدة وهي أن الحد لا يتم بتجميع المقومات بل يجب مع ذلك أن يُرتب فيقدم الأجناس ثم الفصول ليتحصل صورة مطابقة للمحدود " [1]، وعليه فالجمع للمقومات مهما كان شاملا فلن يعكس بصدق حقيقة الشيء، فالشمولية التي يجب السعي إليها ليست شمولية من حيث الكم فحسب بل يجب أن تكزن من حيث الكيف أيضا.

ويذكر التفتازاني في موضع اخر " أن مجرد جمع أجزاء الشيء ليس نفسه وإنما نفسه تلك الأجزاء مع هيئة مخصوصة اجتماعية وجدانية هي هي" [2]، والجدير بالتنويه في هذا المقام أن الحد المشار إليه هو الحد الحقيقي أو التام وتحديد كل أجزاءه التي يتركب منها لا يعني بالضرورة ذلك الشيء إلا بمقدار الترتيب على هيئة مخصوصة.

ولعل السبب في جعل أجزاء الحد على هيئة مخصوصة ارتباطه بالمادة والصورة التي ذكرناها أعلاه، فالتنظيم على طريقة مخصوصة يجسد صورة الحد في الذهن وهذا ما يبنه التفتازاني لاحقا إذ يذكر: " فالحد التام تعريف لجميع الأجزاء المادية إذ بحصولها في الذهن تحصل صورة واضحة مطابقة لما في الأعيان " [3]، ويذكر الساوي: " ثم التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فإن معنى الحد في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود، فكما أن المحدود لا يوجد إلا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفي وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان، بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة، وكذلك كل

[1] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 100، 101

[2] شرح المقاصد، ص : 209

[3] نفسه، ص : 209

ماهية مركبة إنما تركب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويقيده مخصصا في الوجود " [1].

والواضح أن لفظة المطابقة المذكورة في النصين لدليل واضح أن تحصيل الصورة الحقيقة للشيء أهم ما يُرام إليه من التحديد لذلك لا يعتبر بعض المناطقة أن الغرض من الحد مجرد التمييز بين الأشياء بالذاتيات بل إن الترتيب وفق نظام معين هو الذي يضمن تحصيل صورة ذهنية مطابقة للشيء تماثل وجوده الطبيعي أو الحقيقي،

وهذا الأمر جعل المناطقة يشترطون أن تكون صورته وهيئته أن يراعى فيها الجنس القريب ونفهم بذلك أن الترتيب المقصود هو تقديم الأعم على الأخص وهو ما يذكره صاحب المحيط أيضا: ويجب أن يبتدئ بالأعم ثم بالأخص في الحدود التامة لأن الأعم منها هو الجنس فلا يقال مسكر معتصر من العنب بل بالعكس لأنه لا يمكن معرفة الأخص مع الغفلة عن الأعم [2].

والمستنتج من كلامه أن الترتيب وفق هذه الكيفية ليس اعتباطا حيث نراه يعلل السبب وراء ذلك – لأنه لا يمكن معرفة الأخص مع الغفلة عن الأعم – لأن شرط المعرفة والعلم رهين وموصول بما هو أعم لذلك هو متقدم وسابق على الأخص لاعتبار الوضوح والمعرفة بعكس لو قدمنا الأخص فهو مبهم وغامض.

وإذا كان صاحب المحيط يرى أن تقديم الأعم على الأخص لسبب المعرفة فإن الرازي يرى أن التقديم بسبب التسهيل وشهرة الأعم لقربه من النفس وهذا ما يظهر من كلامه: " ينبغي أن يقدم الأعم على الأخص ذاتيا أو عرضيا، أي فصلا كان أو خاصة في التعاريف أي ينبغي أن يقدم الأعم في التعاريف تسهيلا، فالأعم لكوته أكثر ملاقاة مع النفس أشهر عندها وأظهر "[3].

وما ينبغي التنويه إليه في هذا السياق عدم اعتماد كل العبارات التعريفية على تقديم الأعم على الأخص فهناك من يعتمد على عكس هذا الترتيب قد يرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر بين

---

[1] البصائر التنصيرية، الساوي، ص : 135

[2] البحر المحيط، ص : 108

[3] شرح الغرة في المنطق، الرازي، منشورات دار دمشق، بيروت، لبنان، 1983، ص : 51

المعرفين فيظهر الأخص بالنسبة إليهم أعرف من الأعم، لذلك يعلق الرازي على القول: هناك من يجوزه لذلك قال ينبغي دون يجب [1].

3. إيراد الجنس القريب:

نص كثير من المناطقة على أن دليل التعريف الجيد هو إيراد الجنس القريب في العبارة التعريفية، يقول الغزالي: إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه فتكون مكررا [2].

فالجنس القريب من أهم المحددات الذاتية للشيء والذي بدوره يوضح المحدود ويقربه للتصور الذهني، ومن هذا المنطلق يمثل الغزالي في هذا الشأن بحد الإنسان وحد الخمر فيرى أنه من الواجب أن لا نقول في حد الإنسان جسم ناطق مائت وإن كان ذلك مساويا للمطلوب بل تقول حيوان فإن الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان، فهو أقرب للمطلوب من الجسم ولا تقول في حد الخمر أنه مائع مسكر بل تقول شراب مسكر فإنه أخص من المائع وأقرب إلى الخمر.

ومن هذين المثالين يتضح أن الحد قد يكون مساويا للمحدود وذلك لاشتماله على الذاتيات أو الجنس إلا أنه لا يستوف المطلوب مادام أن العبارة التحديدية لم تبتدأ أصلا بالجنس الأقرب، ويبدو أن إهمال الجنس الأقرب قد يفتح المجال لدخول بعض الأخرى التي قد تشترك معه، بينما يتصف الجنس القريب في الأساس بالخصوصية والدقة مقارنة مع بقية الأجناس الأخرى التي توجد معه، فمثلما يوضح الغزالي في حد الإنسان أن الحيوان أدق وأخص من الجسم لاحتوائه على الجسمية والبشرية، فكان التقديم بمقتضى الخصوصية في الجنس للحيوان أولى من الجسم ولو كان بخلاف ذلك لما اتضح الأمر ولدخلت عناصر أخرى معه، ونفس الأمر بالنسبة للشراب والمائع فالشراب أخص من المائع لأن المائع في الأصل هو كل سائل ذائب وبالتالي هو أعم من الشراب والسبب في ذلك أنه ليس في كل حالات المائع يكون قابلا للشرب فهناك سوائل تتصف بالميوعة في حين أن الشراب هو بالضرورة قابل للشرب وصالح له لذلك كان أخص منه وأقرب منه.

---

[1] يُنظر نفسه، ص : 51

[2] المستصفى، الغزالي، ص : 14

ونستنتج من هذا كله أن معيار انتقاء الجنس القريب هو معيار الدقة والأخصية لقلة العناصر التي تشترك معه، ويتوافق ابن سينا بضرورة هذا الشرط في التعريف حيث يذكر: ومن ذلك أن تنظر هل وضع فيه أقرب الأجناس فإنه لابد من أن يترتب فيه الجنس الأقرب ليشمل على جميع المقومات المشتركة ثم يؤتى بالفصل.

فالتحديد وفق هذا المنظور هو عبارة عن ترتيب للأوليات بحيث يكون للجنس الذي يحمل جميع المقومات التي تشترك فيها العناصر أولوية التقديم لذلك يورد الغزالي عبارة حتى لا تكون مكررا، فذكر الجنس القريب يغني عن ذكر بقية الأجناس حتى وإن تم ذكرها فإنها تؤدي إلى التكرار ولا يؤدي وظيفة في العبارة التعريفية، ويبرر ابن سينا هذه الوظيفة – تجنب التكرار – أيضا فإذا كانت الأشياء التي تحتاج إلى ذكرها معدودة وهي مقومات الشيء لم يحتمل التحديد إلا وجها واحدا من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها أجمع، ولم يمكن أن يوجز ولا يطول لأن إيراد الجنس القريب يغني عن تعديد واحد من المقومات المشتركة إذا كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن [1]، وهذا يعني أن الجنس القريب يدل دلالة ضمنية على بقية المقومات بحيث إذا ذكر فلا يوجد حاجة ضرورية إلى ذكر البقية وبالتالي يسلم المعرف من الوقوع في التكرار.

هذا وقد حاول البعض تعليل وتقديم تفسير عن ضرورة إيراد الجنس القريب في التعريف ولعل أقرب تلك التبريرات ما ذكره الساوي لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة، فإذا عد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي إلا مشتركا أو خاصا وإذا استوفت الذاتيات بأسرها تمت الماهية [2]، والمستنتج من هذا الكلام أن اجتماع الجنس القريب مع الفصل النوعي هي المعادلة الوحيدة لتحصيل الدلالة الكلية للماهية وهي الجزء المطلوب من التحديد ولئن اعتبر الساوي أن الجنس القريب ضرورة لتحديد الماهية فإن الرازي

[1] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 100

[2] البصائر التنصيرية، الساوي، ص : 147

يرى أن الجنس القريب هو أول ما يتبادر إلى ذهن المتلقي فالجنس قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا والمناسبة المتولدة من الجنس القريب تقدم على المناسبة المتولدة من الجنس البعيد ثم المناسبة في كل قسم من هذه الأقسام قد تكون جلية وقد تكون خفية أما الجلي فهو الذي يلتفت الذهن إليه في أول سماع الحكم [1].

ووفق هذا الاعتبار يرى الرازي أن الجنس القريب قد يكون السبب فيه ظاهرا كما قد يكون خفيا أما المعيار الذي نقدم فيه الجنس القريب الظاهر بالنسبة لذهن السامع الذي يسمع الحد.

ونرى أن الجماعلي قد جمع كل فوائد إيراد الجنس القريب من تجنب التكرار والدلالة على الماهية والأخصية وبالتالي هي تحصيل لما ذكره السابقون فيقول: وينبغي أن تذكر الجنس القريب ليكون أدل على الماهية فإنك إن اقتصرت على ذكر البعيد بعدت وإن ذكرت القريب معه كررت، فلا تقل في حد الادمي: جسم ناطق بل حيوان ناطق [2].

والجدير بالملاحظة في هذا المقام أيضا أن هذا الشرط لا ينطبق على الحد الحقيقي فحسب بل يشترك معه الحد بالرسم، غير أن المقصود به هنا الرسم التام وليس الناقص وإذا كان يعرف عند المناطقة أنه ما تركب من الجنس القريب والخاصة فلهذا الاعتبار يفضل كثير منهم الرسم التام، ويذكر ابن سينا أن أجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولا لتنفيذ ذات الشيء مثاله ما يقال للإنسان إنه حيوان مشى على قدميه عريض الأظافر ضحاك بالطبع، ويقال للمثلث إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا [3]، فلفظة حيوان تمثل الجنس القريب في هذا التعريف ووجه الشبه بين التعريف بالحد الحقيقي والرسم التام هو إيراد الجنس الأقرب ولنفس الأسباب التي ذكرناها أعلاه ولدلالته الخاصة. كما يحرص الغزالي أن يكون الترتيب في الحد بالرسم بإعطاء أولوية التقديم للجنس القريب حيث يرى أن أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه الجنس

---

[1] المحصول، الرازي، تح : طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط : 1، 1997 ، ج : 5، ص : 459

[2] روضة الناظر وجنة المناظر ، أحمد بن قدامة الجماعيلي، وضحه : شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، ط: 2، 2002، ج : 1، ص : 62

[3] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 103، 104

القريب أصـــلا ثم تذكر الأعراض الخاصـــة المشـــهورة فصـــولا [1]، والظاهر من كلامه أن إيراد الجنس القريب في الرسم يجب أن يوضـع بالأصـالة أي يجب أن يكون موجودا في كل الرسـوم وفي الحقيقة هذا تفكير بديهي بالنسبة للمناطقة لأن المراد الجوهري هو تحصيل الحقيقة ويكون ذلك سهلا إذا اعتمد على الجنس القريب.

4. أن يكون لكل محدود حد واحد:

يتميز الحد منذ بدايته بارتكازه على معرفة الماهية، حيث يذكر الغزالي في هذا الســـياق: " لا يكون الحد حقيقيا إلا بها فإن تركها سـميناه رسـميا أو لفظيا ويخرج عن كونه معربا عن حقيقة الشـــيء ومصـــورا لكنه معناه في النفس " ومن بين جملة هذه الشـــروط الاقتصـــار على عبارة تعريفية واحدة، ذلك أن تحديد الماهية لا يمكن أن يكون في أكثر من عبارة تعريفية، وهذا الشرط كما يتضح ينطبق على الحد الحقيقي دون الرسمي أو اللفظي.

ويعلل الغزالي ســـبب تعدد العبارات التعريفية في الحد اللفظي والرســـمي في قوله: " أما الحد اللفظي فيجوز أن يكون ألفا إذ ذلك بكثرة الأسامي الموضوعة للشيء الواحد وأما الرسمي فيجوز أيضـا أن يكثر لأن عوارض الشـيء الواحد ولوازمه قد تكثر "[2] وهذا يعني أن الحد اللفظي يتعدد بتعدد الأسـماء التي ترادف المحدود وهي موضـوعة أسـاسـا في اللغة ولا مجال لرد تلك الألفاظ، أما الحد الرســـمي فكثرة العوارض فيه واللوازم التي يتميز بها تجعل من أمر ضـــبطه في عبارة تحديدية واحدة شـــبه مســـتحيل، لذلك يجوز في كلاهما التعدد بينما هذا لا ينطبق على الحد الحقيقي، فالشيء الواحد لا يكون له إلا حدا واحد ولا يحتمل الإيجاز والتطويل.

فالحقيقة في نظر المنـاطقة هي واحدة وثابتـة وعليـه ينبغي أن يكون تحـديـدهـا بعبـارة واحـدة وتتميز تلك العبارة بصفة المماثلة للحقيقة بحيث لا تستثني عنصرا من عناصر المحدود فيكون موجزا وبالتالي يخرج من باب المماثلة إلى باب العموم، ولا يدخل عناصـر ليسـت من عناصـر المحدود فيكون مطيلا فيها فيخرجها من باب المماثلة إلى باب الخصوص، لذلك يصرح الغزالي

[1] معيار العلم، الغزالي، ص : 267

[2] المستصفى، الغزالي، ص : 24

في هذا الشأن أنه مادامت الذاتيات هي أهم عناصر الحد الحقيقي وهي محصورة ومحدودة بين الجنس والفصـــل النوعي هو ما جعل الحد الحقيقي يرتبط بعبارة تعريفية واحدة فيذكر: " وأما الحد الحقيقي فلا يتصـور إلا واحدا لأن الذاتيات محصـورة فإن لم يذكرها لم يكون حقيقيا وإن ذكر بعضـها فالحد ناقص وإن ذكر مع الذاتيات زيادة فالزيادة حشـو [1]. ومن هذا القول نستنتج علاقة الارتباط واللزوم بين الحد والذاتيات فقط وهو ما يجعلها تنحصـر في تحديد واحد، إلا أن الجدير بالتنويه في هذا المقام أن الغزالي يشـــير إلى إمكانية الترادف في العبارة التعريفية وهذا يظهر في قوله: " فإذا هذا الحد لا يتعدد وإن جاز أن تختلف العبارات المترادفة، كما يقال في حدث الحادث إنه الموجود بعد العدم أو الكائن بعد أن لم يكن أو الموجود المســـبوق بعدم أو الموجود عن عدم، فهذه العبارات لا تؤدي إلا معنى واحدا فإنها في حكم المترادفة " [2]. والواضح من خلال هذا المقتطف أن الترادف في العبارات التعريفية لا يخل بأحادية التعريف الخاص بالحد الحقيقي مادامت أنها تدل على نفس الدلالة، فالملاحظ من خلال ماذكره الغزالي ان لفظة الموجود أو الكائن لهما نفس الشـــحنة الدلالية التي تُؤدى في مقام الجنس أما عبارة لم يكن أو المسبوق بعدم فهما أيضا يؤديان نفس الوظيفة في مقام الفصل، وعلى هذا الاعتبار يمكن التنوع في العبارات التعريفية الخاصـــة بالحد الحقيقي بشـــرط أن تكون دالة على نفس الدلالة أي أن تكون مترادفة حتى لا يختل المعنى ويتغير عن المقصود.

5. المساواة بين الحد والمحدود:

والمُراد به أن يتسـم الحدّ بسـمة الشـمول، فينبغي أن يكون الحدّ مكافئا ومطابقا للمحدود وذلك بحصـــر جزئيات المحدود فيه حصـــرا جامعا مانعا، فلا يزيد عناصـــر ليســـت منه ولا ينقص عناصـــر هي منه، فالعلاقة بينهما تقوم على المســاواة، والحدّ كما يذكر السـكاكي "هو وصـف الشـيء وصـفا مسـاويا، ونعني بالمسـاواة أنّ ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصـوف ولا نقصـان يدخل غيره فيه، فشـأن الوصـف هذا يكثر الموصـوف بقلته ويقلله بكثرته، لذلك يلزمه

[1] محك النظر، الغزالي، ص : 269

[2] المستصفى، الغزالي، ص : 86

الطرد والعكس، فاتساع الطرد علامة النقصان وامتناع العكس علامة الزيادة وصحتهما علامة المساواة "[1].

ويمكنُ توضيح ذلك وفق المثال الآتي: فلو عرّفنا الإنسان بأنّه حيوان رسّام لما كان مساويا للحد، لأنّه ليس كل إنسان بالضرورة هو رسّام، فلو كان الأمر كذلك لمّا اتصف الإنسان بهذه الصفة – أي الإنسانية أو البشرية – إلّا من كان رسّاما، والتحديد على هذا النحو ليس مساويا للحد أبدا لذلك يشترط فيه الطرد والعكس.

ويُعرّف الانعكاس: "أنّه إذا عدم الحدّ عدم المحدود ولو لم يكن مطردا لما كان مانعا لكونه أعم من المحدود ولو لم يكن " [2].

أما الطرد: " فهو وجود الحدّ لوجود المحدود، وكلما انتفى الحدّ انتفى المحدود لذلك سُمي الحدّ حدّا لأنّه يمنع المحدود من الخروج عنه ويمنع غيره من الدخول فيه "[3].

أي أن الحد لا يشمل إلا ما ينتمي إلى أفراد المحدود وهذا هو الاطراد فلا يخرج شيئا داخلا فيه وأما الانعكاس فكل ما لا يشمل على العناصر الموجودة في المحدود فهو ليس منه فالحد هنا لا يكون بما هو أعم من المحدود فيتوسع ويدرج مما ليس منه ولا أضيق منه فيستثني أفرادا هي منه، ولعل أفضل ما نوضح به في هذا المقام تعرف المناطقة الإنسان بأنه حيوان ناطق، فهذا التعريف يشمل مفهوم الكلية لأنه كل من يتصف بتلك الصفات فهو منه ومن مجاله.

ونجد مصطلح الجمع والمنع من المصطلحات التي تتداخل ومفهوم الطرد والعكس، فالجمع: أن يكون التعريف جامعا لجميع أفراد المعرف حاويا لها، فكلما وجد التعريف وجدت الماهية المعرفة ويسمى الجمع بالانعكاس. [4]

---

[1] مفتاح العلوم، السكاكي، ص : 545

[2] الكليات، الكفوي، ص : 391

[3] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطي، تح : محمد إبراهيم عيادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط : 1، 2004، ص : 37

[4] مقدمة في صنع الحدود، السنوسي، ص : 85

أما المنع: أي أن يكون مانعا من دخول فرد من غير المعرف فيه، فكلما انتفى التعريف انتفت الماهية المعرفة ويسمى المنع بالطرد [1].

فالمفاهيم التي سـقناها تبين لنا أنّ التعريف يتم وفق معادلة متسـاوية بين المُعرَّف والتعريف وذلك بحصـر كل العناصـر الداخلة فيه، ، فالمميز في الصـياغة التعريفية عند السـكاكي هو الصبغة الرياضية التي نلتمسها فيها فالحد يجب أن يُصاغ بدقة متناهية تتماثل ودقة المعادلات الرياضية التي تتساوى فيها طرفيها فكأننا نقول أن

1+1 = 2

فالحد 1+1 مساو للمحدود 2 بدون زيادة ولا نقصان والتعريف 1+1 مساو للمعرف 2 [2].

فطرفا المسـاواة في الحد هي الزيادة والنقصـان، إلاّ أنّ الملاحظ في تعريف السـكاكي أنّه يرى كل زيادة اخلال بالمعنى، بالرغم أن الزيادة إذا كانت في العرضـيات والخاصـة دون الجنس والفصـل النوعي فهي بذلك لا تنقص من المحدود شيئا بل تضـيف صـفات هي منه، و يفصـل جابر بن حيان هذه النقطة حيث كان أوضح منه في تفصيل ذلك، وبيّن أنّ الزيادة نوعان وليس بالضـرورة أن تكون كل زيادة نقصـان من المحدود، حيث يذكر في رسـالته: " فأما الزيادة فيه فينقسم إلى قسمين، فما كان منها ليس من أثر الفصول وخواصها بالكل لا بالجزء فهي ناقصة من المحدود، وما كان من أثرها وخواصـها بالكل لا بالجزء فليس بناقص من المحدود ولا زائد فيه "[3].

---

[1] نفسه، ص : 85 ، ويرى صحاب البحر المحيط أن مصطلح الطرد أوفق للاستعمال اللغوي، لأن المفهوم في قولنا اطرد كذا أنه وُجد واستمر فيلزم أن يكون معنى الطرد الوجود في جميع الصور ويعلل سبب اختياره لهذا المصطلح على المصطلح الاخر لأو وصف الشيء بالاطراد فيعني أن تعريف المحدود مطرد وهذا الذي تحقق وصفه بالمحد، فالمراد اطراد التعريف، وهذا في رأينا يتوافق مع البناء المعجمي للاطراد فيذكر ابن جني أن أصل مواضع ط ر د في كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة إذا اتبعها واستمرت بين يديك، يُنظر : البحر المحيط، ص : 104، والخصائص، ج : 1، ص : 96

[2] المثال مأخوذ من : صياغة التعريف عند السكاكي، محمد بوحمدي، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، ع : 1، 2001، ص : 55

[3] مختارات رسائل جابر بن حيان، بول كراوس، ص : 98

ونفهم من كلامه أن الزيادة إذا كانت في الكل فهي نقصـــان من المحدود، أما إذا كانت الزيادة في الخواص الكلية فهي لا تنقص المحدود ولا تأثر في مســاواته، ويمثل لذلك كأن تقول إن حد الإنسان حي ناطق مائت ضحاك فتأتي بالخاصة عريض الأظافر وذو رجلين، فتأتي بالعرض لم ينتقص المحدود لأنه لا إنسان إلا وهذه حاله [1].

ونســتنتج من ذلك أن الزيادة ما دامت بالخاصــة والعرض وتشـمل أفراد المحدود فهي لا تخل بالحد ولا بمســـاواته، أمّا النقصـــان فيرى جابر أنّ النقص من الحد هو زيادة في المحدود لا محالة، ويعني بذلك أنّ النقص في الحد ينتج عنه زيادة في المحدود، والعلة في ذلك أنّ الحد يكون في ترتيبه مأخوذ من الجنس والفصـــول المحد به لذلك النوع المقصـــود بالحد إليه، فإذا نقص فصل دخل في النوع ما عدم ذلك الفصل، وما وجد فيه لاشتراكهما في الجنس الذي هما تحده، فحصلت الزيادة في النوع المحدود [2].

ويتضــح مما تقدم ذكره أنّ شــرط تحقيق المســاواة أي الجمع والمنع يتعلق بالجنس والفصــل القريب، ويجعله العلماء علامة صـــحة المحدود وســـلامته من خلال قبوله مبدأ الكلية، ويذكر الكفوي أن علامة اســـتقامته دخول كل في الطرفين جميعا كما يُفعل في تحديد النار: كل نار فهو جوهر محرق وكل جوهر محرق فهو نار[3]. وهذا يعني أن النار هي العنصـــر الذي يحرق ولا يطلق هذا الحد إلا على الشيء الذي يحرق ويُستثنى منه كل ما لا يحرق.

ولعل هذا المثال المستدل به ليشير إلى المساواة بين الحد والمحدود من خلال خاصيتي الجمع والمنع لذلك نستطيع حمل الواحدة على الأخرى، ويشير السيوطي إلى ضرورة عدم التحديد وفق الأعم فقط أو الأخص لأن ما هو أعم يخل بشـرط المنع أمّا التحديد وفق الأخص فيخل بشـرط الجمع، فإما أن يكون المعرف أعم من المحدود أو أخص منه، فإذا كان أعم فلا محالة يدخل

[1] المرجع السابق، ص : 99

[2] ينظر : نفسه، ص : 98

[3] الكليات، الكفوي، ص : 391

في التعريف شـــيء مغاير لذلك المحدود وإن كان أخص فيخرج منه بعض أفراد المحدود فلا يكون جامعا مانعا على التقديرين ولا يطرد ولا ينعكس فيكون فاسدا[1].

فلو قلنا إنّ الإنسان حيوان يبصر فهذا التحديد يضم الإنسان وغيره فهو غير مانع لأنه تعريف بالأعم، بينما لو عرفنا الإنســان أنّه حيوان كاتب فهو تعريف غير جامع لكل أفراد المحدود لأن بني البشر ليسوا كلهم من الكتّاب.

والجدير بالتنويه في هذا الســياق إشــارة العلماء إلى أنّ التعريف بالمُباين يخل أيضــا بشــرط المساواة كقولك الإنسان حجر، فهو يباين لماهية الإنسان ولا يدخل شيئا من الافراد ولا يطرد ولا ينعكس، والعلة في ذلك أن المتباين لا يصدق أحدهما على الثاني ولا تستطيع حمل الأول على الثاني، فالحد بالمباين أو بالمخالف خطأ محض [2].

6. أن يكون واضحا:

لا ســبيل لمعرفة المحدود إلّا من خلال الحدّ، فلابد أن يكون التعريف مبينا وغير مبهم أي أن يكون أشــد وضــوحا وظهورا من الماهية المعرفة لدى المخاطب وإلا فإنه يقصــر عن الغرض الذي هو إفادة التصور[3].

فـالتعريف وُجـد لغرض التوضـــيح والإعلام وإزالـة الغموض عن المُعرَف وتقريـب مـدلولـه للمخاطب، فالحدود التي نتعامل معها ليســت دائما ثابتة وقارة، فهنالك ما هو مختص بالجانب النفســي وبعضــها بالجانب الفيزيائي أو اللّغوي وبعضــها قد يكون غير قابل للاســتعاب، ولعل أفضــل مثال نوضــح به في هذا المقام هو تعريف " اللغة " الذي نجد فيه العديد من التعاريف صاغها العلماء كل حسب وجهة نظره ومجاله العلمي.

فالوضوح بهذا المعنى هو إزالة كل الالتباسات على المعرف ولتحقيق هذا الشرط ينبغي العمل على تفادي كل الالفاظ التي لا تدل بشكل دقيق على المحدود، وفي هذا السياق يُبيّن السيوطي

---

[1] معجم مقاليد العلوم، السيوطي، ص : 36، 37

[2] ينظر : مقدمة في صنع الحدود، السنوسي، ص : 83، 84

[3] نفسه، ص : 84

في مقام حديثه عن تعريف الماهية بالأمور الخارجية هذا الشرط فيذكر: "وشرط هذا المُعرف أن يكون مُلازما للماهية نفيا وإثباتا وأن يكون أبيّن منها وأظهر "[1].

فالمُعرف ينتقي الألفاظ الواضـــحة لبين ماهية الشـــيء وهذا يتوافق مع ما ذكره الكفوي في الكليات فالتعريف عنده ما أنبأ عن الشيء بلفظ يكون أظهر عند السائل من اللفظ المسؤول عنه مرادف عنه [2]، وعلى هذا الأساس يمكن للتعريف أن يرد بشكل مرادف ولكن مع المحافظة على شـرط الوضـوح والإعراب فيه، كما يجب الاحتراز عن تعريف الشـيء بما لا يعرف إلّا به وهذا يحدث غالبا بدخول المتضـــادات أو المترادفات في التعريف، فحينما تُعرّف العلة أنها ما يُحدث معلولا ففي هذه الأحوال يُعرف الشيء ممّا لا يُعرف إلّا به [3].

وفي موضـع اَخر يُبين شـهاب الدين السرهودي ضـوابط التوضـيح في التعريف: "فالتعريف لابد أن يكون بأظهر من الشيء لا يمثله أو بما يكون أخفى منه أو لا يكون لا يعرف الشيء إلا بما عرف يه.

فقول القائل في تعريف الأب: إنّه هو الذي له الابن غير صـــحيح، فإنهما متســـاويان في معنى المعرفة والجهالة ومن عرف أحدهما عُرّف الاخر ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معلوما قبل الشـيء لا مع الشـيء، فيقال في النار مثلا هي الأسـطفس الشـبيه بالنفس والنفس أخفى من النار وكذا قولهم إن الشـــمس كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف إلا بزمان طلوع الشمس" [4].

والظاهر من كلامه هذا أن المســاواة ليســت دليلا على صــحة التعريف والمقصــود بالمســاواة تطابق المعرف والتعريف في الظهور أو المعرفة والخفاء أو الجهالة، فالمســـاواة في الظهور كتعريف الأب هو الذي له ابن فهما متســـاويان في المعرفة حيث أن معرفة الأب تســـتدعي بالضرورة معرفة الابن ولكنه تعريف غير واضح،

---

[1] معجم مقاليد العلوم، السيوطي، ص : 37

[2] الكليات، الكفوي، ص : 392

[3] المنطق الصوري والرياضي ، عبد الرحمن بدوي، ص : 77

[4] حكمة الاشراق، شهاب الدين السرهودي، ص : 9

أما المساواة في الخفاء كتعريف النفس بأنها أخفى من النار فالنار يمكن إدراكها ورؤيتها بالعين من النفس --أي الروح- فهي حقيقة لا ترى وهذا لا يجوز، ويبقى التعريف على هذا الأساس غامضا مادام أنه لم يوضح بما هو أوضح منه، ويعلق السكاكي في هذا الشأن بأن تعريف المجهول بالمجهول ممتنع وأنه لابد من كون المعرف معلوما قبل المعرف [1].

فالتعريف بالمساوي لا يزيد في التعريف شيئا ويُرجع ابن سينا التعريف بالمساواة إلى أخطاء السهو عند المعرفين فقد يسهو المعرفون في تعريفاتهم وربما عرفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة كمن يعرف الزوج بأنه العدد الذي ليس له مفرد [2].

أما البغدادي فيورد شرط الوضوح في سياق حديثه عن صحة الحدود حيث يذكر: فهو ما كان مع ما ذكر من شروطه ما يشمل عليه مع المعاني أعرف من الشيء الذي يعرف بها إما في نفسه وإما عند المعرف وإما مع الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة على ترتيبها التآلفي موجود لمعرفة الشيء الذي يعرفه بها وحتى لو كانت المعاني الذاتية كجنسه وفصله ليست أعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لأنه لا يبلغ الغرض المقصود من التعريف [3]

والمستنتج من هذا الكلام أن الوضوح في التعريف يتعلق بالألفاظ التي تعبير عن المعاني الصحيحة وسواء أتعلق الأمر بالجنس أو بالفصل في الحد المهم أن يكون أوضح منه ومن المعرف نفسه ببساطة لأن الغرض من التعريف الإفادة والإعلام.

ويشير في بقية كلامه عن دور الترتيب في التوضيح: وما ترتيب فيه مفردات الألفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الأعرف فالأعرف إن كان لها تقدم وتأخر في المعرفة حتى يكون تصورها عند الذهن مقررا للترتيب الانتقالي في المعرفة عن السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الأعم فيها على الأخص كالحيوان على الإنسان [4].

---

[1] مفتاح العلوم، السكاكي، ص : 547

[2] ينظر : الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ج : 1، ص : 103

[3] المعتبر في الحكمة، البغدادي، ص : 51

[4] نفسه، ص : 51

ويفهم من كلامه أن تحقيق شـرط الوضـوح يحتاج إلى ترتيب ويكون الترتيب ذلك وفق ما هو عام إلى ما هو خاص حتى يصل المعنى صحيحا إلى السامع دون تشويش أو ابهام. فهو يرى أن تقدم الأخص على ما هو أهم من شأنه أن يفسد التعريف وينقصه فيذكر: أما الفاسد الناقص من سـائرها فما كان بخلاف ذلك مثل أن يعرف فيها الشـيء بمسـاويه في المعرفة أو بما هو أعرف منه. .. أو يقدم الأخص فيها على الأعم أو غير الأعرف على الأعرف أو بأن يذكر فيها الألفاظ المجازية والاستعارية والمشتركة [1].

فالبغدادي يشـير إلى أن تعريف الشـيء بمرادفه يخل بالتعريف ومثاله تعريف السـواد أنه اللون المضاد للبياض وليس فيهما ما يستحق أن يعرف بصاحبه لتساويهما في المعرفة [2]، وبالإضافة إلى معيار الترتيب من الأعم إلى الأخص يصـرح بتجنب الألفاظ المجازية والاسـتعارية، وهذا الرأي يتوافق مع ما ذكره ابن سـينا الذي يرى أن السـبب في رداءة التعريف اسـتعمال الألفاظ المجازية والمسـتعارة والوحشـية التي تزيد من التباس وغموض التعريف بخلاف لو اسـتعمل المعرف الألفاظ المناسـبة والمعتادة التي يألفها المتلقي لذلك يطلب من المعرف الاجتهاد في انتقاء الألفاظ المناسبة فيقول: فإن اتفق أن لا يوجد لفظ مناسب مُعتاد فليخترع له لفظ من أشد الألفاظ مناسبة وليدل على ما أريد به ثم يستعمل فيه [3].

ولكن ما يجب التنبيه إليه في هذا المقام أنه لا يكون الحد دائما بالألفاظ المباشـرة بل قد يضـطر المَعرف إلى الاسـتعانة بالمجاز والاسـتعارة ويبدو أن البغدادي وابن سـينا ليسـوا ممن يجيزون المجاز في التعريف ولعل السـبب في ذلك راجع إلى أن تلك الاسـتعمالات تؤدي إلى الغموض بدل الإيضـاح على عكس الغزالي فهو يُجوز الاسـتعارة مع طلب الاحتراز من الألفاظ الغريبة والوحشـية والمجازية البعيدة والمشـتركة المترددة، كما يطلب الاجتهاد في الايجاز ما

[1] المرجع السابق، ص : 52

[2] نفسه، ص : 52

[3] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ج : 1، ص : 106

استطاع المعرف وطلب اللفظ ما أمكن فإن احتاج النص إلى الاستعارة أخذ منها الأكثر مناسبة للغرض[1].

7.ألا يستلزم المحال:

ومن بين الشـــروط اللازمة في الحد ألا يســـتلزم المحال، فما يهم من الحد أن يعطي معاني ودلالات واضـــحة ومفهومة عن الشـــيء وما دام بحافظ على ذلك فيعد ســـليما وصـــحيحا، وقد يصبح الحد مستلزما للمحال وضد الصواب إذا استعمل فيه الدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب الشيء عن نفسه، كما يعرف يوسف محمود التعريف المستلزم للمحال: ذلك بأن يكون مشتملا على دور أو تسلسل مثل تعريف الباب بأنه الذي صنعه النجار وهذا يستلزم التسلسل وهو من الذي صنع أو أوجد النجار إلى أن يتسلسل الأمر[2]

هـذا وإن فهـم هـذا التسلسـل يتطلـب منـا تحديـد مفهـوم الـدور أولا، فالـدور فـي اللغـة كمـا ورد فـي لسـان العـرب مـن دار الشـيء يـدور دورا ودورانـا واسـتدار. .. والـدور قـد يكـون مصـدر الشـعر ويكـون دورا واحـدا مـن دور العمامـة ودور الخيـل. . . ويقـال دار يـدور واسـتدار ويسـتدير بمعنـى إذا طـاف حـول الشـيء وإذا عـاد إلـى الموضـع الـذي ابتـدأ منـه [3].

وجـاء فـي مقـاييس اللغـة: الـدال والـواو والـراء أصـل واحـد يـدل علـى احـداق الشـيء بالشيء من حواليه، ويقال دار يدور دورانا الدهر لأنه يدور بالناس أحوالا [4].

وهذا يعني أن الفعل دار يدل على الاســتدارة وإعادة الرجوع إلى الهيئة أو الوضـــع الذي انطلق منه.

[1] ينظر : المستصفى من علم الأصول، الغزالي، ص : 48

[2] المنطق الصوري، يوسف محمود ، ص : 74

[3] لسان العرب، ابن منظور، مادة : دور

[4] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة دور

أما في معناه الاصـطلاحي فيعرفه صـاحب الكليات: "هو توقف كل واحد من الشـيئين على الاخر "[1].

ويعرفه جميل صـليبا: الدور في المنطق علاقة بين حدين يمكن تعريف كل منهما بالآخر أو علاقة بين قضـيتين يمكن اسـتنتاج كل منهما من الأخرى بين شـرطين يتوقف أحدهما على الاخر [2].

على العموم مهما اختلفت العبارات التي تعرف الدور إلا أنها تتفق على أنه توقف أحد الشيئين على الاخر، وقراءة في هذا التعريف نسـتنتج أن التوقف في الدور يتطلب وجود طرفين فكما عرف جميل صـليبا هو علاقة فالعلاقة ترتبط بطرفين فأكثر وفي مجال التعريف بين المعرف والمعرف. يجعله علماء المنطق من الأشياء التي تفسد الحد وتخل بصحته نظرا إلى أن المعرف في حد ذاته هو غير معلوم ولا يسـتطيع المتلقي فهمه إلا من خلال الحد أو التعريف فيقوم المُعرف بجعل المعرِف لا يَفهم إلا بالمُعرف وبالتالي يتحول المعرِف مَعرفا

وصور الدور في التعريف أن يكون المعرف (بالكسر) مجهولا في نفسه ولا يعرف إلا بالمعرف (بالفتح) بينما المقصود من التعريف هو تفهم المعرف (بالفتح)بواسطة المعرف (بالكسر)، وإذا المعرف (بالكسر)في الوقت نفسه إنما يفهم بواسطة المعرف (بالفتح) فينقلب المعرف (بالفتح) معرفا (بالكسر) وهذا محال لأنه يؤول إلى أن يكون الشـيء معلوما قبل أن يكون معلوما أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه وتوقف الشيء على نفسه هو الدور [3].

هذا ويقسم المناطقة الدور إلى صريح وأخر مضمر [4]، فالدور الصريح: ما كان التوقف في كل واحد من الشـيء بمعرفة واحدة كان الدور مصـرحا بتوقف(أ) على (ب) وبالعكس مثل تعريف الشـمس بأنها كوكب نهاري ثم تعريف النهار بأنه زمان طلوع الشـمس فوق الأفق، أما الدور المضـمر فهو توقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج)، ويذكر الجرجاني هذين

---

[1] الكليات، ج : 2 ص : 334، التعريفات، الجرجاني، ص : 105

[2] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج : 1، ص : 567

[3] المنطق، محمد رضا المظفر، دار المعارف، ط : 3، 2006، ص : 104

[4] ينظر : نفسه، ص : 104، 105

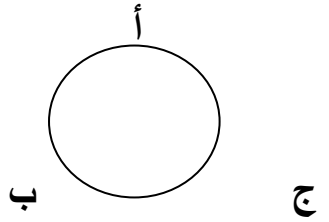
النوعين في كتابه: يسمى الدور المصرح كلما توقف (أ)على (ب) وبالعكس أو بمراتب، ويسمى الدور المضـــمر توقف(أ) على (ب) و(ب) على (ج)و (ج) على (أ) والفرق بين الدور وبين تعريف الشـــيء بنفســـه هو أن في الدور يلزم تقدم عليها بمرتبتين وإن كان صـــريحا وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمنزلة واحدة [1].

والملاحظ من هذا كله أن الدور الصـريح هو ما كان متوقفا بين المعرف والمعرف بمرتبة واحدة مثل الشمس والنهار

الشمس ← النهار

أ ← ب

أما الدور المضـــمر فهو ما وقع على مراتب تزيد على المرتين حيث أن العنصـــر الأول يتوقف على الثاني والثاني على الثالث ويتعلق العنصر الأخير بالعنصر الأول.



مثل تعريف الحركة خروج الشـــيء من القوة إلى الفعل بالتدرج والتدرج وقوع الشـــيء في زمان والزمان مقدار حركة، وســـمي بالدور الخفي لغموض التوقف فيه بســـبب تعدد المراتب وتكثرها بين الموقوف والموقوف عليه [2]، وقد يكون أكثر من ذلك لذلك يطلق عليه البعض مصـــطلح التسلسل حيث يذكر صـاحب الكليات أن الدور قرينة التسـلسـل غالبا. ..[3] إلا أن الملاحظ من تعريف الجرجاني أنه يفرق بين تعريف الشيء بنفسه وبين الدور وإن كان التعريف الشيء بنفسه يعد دورا أيضـــا وهذا ما يذكره الســـنوســـي: أن يكون المعرف عين المعرف في المفهوم كتعريف الإنسان بالبشر والحركة بالانتقال، ولو صح هذا التعريف لوجب أن يكون معلوما قبل أن يكون

[1] كتاب التعريفات، الجرجاني، ص : 105

[2] المنطق، محمد رضا المظفر، ص : 121، 122

[3] الكليات، الكفوي، ص : 448

معلوما ولزم أن يتوقف الشيء على نفسه وهذا دور [1]. فتعريف الشيء بنفسه يعني أنه يتوقف على نفسه فيكون متقدما وسابقا عليه والدور يستدعي مراتب أما الصريح فيتوقف على نفسه وعلى العنصر الثاني وبالتالي منزلتين وكلاهما دور.

ويصطلح ابن سينا على هذين النوعين مصطلح الدور الظاهر والخفي حيث يذكر: التعريف بنفسه بما لا يعرف إلا به إما بمرتبة واحدة وهو دور ظاهر أو بمراتب وهو دور خفي [2]

أما الصريح أو الظاهر مثل قولهم إن الكيفية ما بها تقع المشابهة وخلافها لا يمكنهم أن يعرفوا المشابهة إلا أنها تتفاوت في الكيفية فأنها إنما تخالف المساواة والمشاكلة بأنها اتفاق في الكيفية لا في الكمية والنوع وغير ذلك [3].

وهذا يعني أن الكيفية هي المشابهة وهو تعريف بمنزلة واحدة لذلك هو دور صريح وظاهر أما المضمر فهو أن يكون المعرف به ينهي تحليل تعريفه إلى أن يعرف بالشيء وإن لم يكن ذلك في أول الأمر مثل قولهم أن الاثنين زوج أول ثم يحددون الزوج بأنه عدد ينقسم بمتساوين ثم يحدون الشيئين أنهما اثنان لابد من استعمال الاثنية في حد الشيئين من حيث أنهما شيئان

أما هذا التعريف فيتعلق كل حد منه على معرفة الحد الاخر بشكل متسلسل فهو دور مضمر ويرى في موضع اخر يرى أنهما كلاهما رديئين في التعريف ويعلق ابن سينا في شرحه: الظاهر أشنع والخفي أردأ في الحقيقة والأمثلة المذكورة في المتن ففي تعريف المساوي تعريف الزوج أنه ليس بفرد والزوج يقابل الفرد تقابل التضاد فحسب. ..[4]

بينما يرى صاحب الشمسية أن التعريف بنفسه أو المساوي مقبول مقارنة بالتعريف بالدور ويعلل ذلك أن التعريف بالدور أردى من التعريف بالمساوي لأنه يمكن أن يصير أعرف في

---

[1] مقدمة في صنع الحدود، السنوسي، ص : 85، 86

[2] الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ص : 107

[3] ينظر : المرجع نفسه، ص : 108

[4] نفسه، ص : 107

بعض الصور بخلاف نفس الشيء والدور الخفي لمرتبتين لاشتماله على الأول مع الزيادة لكن الدور الظاهر أشنع نظرا [1]

ثالثا: وظائف التعريف:

يُمكن القول من خلال ما ذكرنا سابقا أن نظرية الحد في عمومه قد دار في إطار تصور وإظهار المحدود ومعروف كذلك أن غاية جل الاتجاهات المناطقة وعلماء الكلام كانت محاولة إيجاد مفهوم واضح للمحدود ثم القيام بوصف أو التعبير عن هذا الأخير وفق خطوات إجرائية سابقة.

ثم إن تمييز وظائف الحد عند العلماء العرب لم تكن بعبارات صريحة نتيجة التداخل الحاصل في الاستعمال الإجرائي بين الشروط والوظيفة، وهذا ما يجب التنبيه إليه في هذا المقام فما يمثل شرطا من شروط الحد قد يكون في الوقت نفسه وظيفة، كما ان تلك الوظائف قد لا تنطبق على كل أنواع التعريف مما يجعلها تتميز بعدم الشمولية فقد تتوافق مع نوع أو نوعين دون الأنواع الأخرى.

1. وظيفة تحديد الماهية:

إن الفلاسفة القدماء كانوا يلزمون أنفسهم بتحديد ماهية كل محدود لاعتقادهم أن الحد يجب أن يدل على ماهية الشيء، لذلك يذهب ابن سينا في تحديده لوظيفة الحد في قوله: " إن الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء " [2]

وتتفق كثير من التعريفات والتعليقات التي وضعها العلماء العرب على إناطة الوظيفة الأساسية بتحديد الجوهر وهذا من خلال تصوير الشيء الخارجي بواسطة لفظ تُورد فيه الصفات الذاتية ويذكر صاحب البحر المحيط أن فائدة الحد عند المناطقة هو التصوير [3] وهذا يعني ان غاية الحد هو التصوير الكلي للشيء وتوضيح الماهية من خلال اللفظ ولا مجال للاهتمام بالأشياء المحسوسة لذلك يذكر ابن تيمية: " وكان منتهى عقلهم أمورا عقلية كلية كالعلم بالوجود

[1] شرح الشمسية، ، السعد التفتزاني، تح : جاد الله بسام صالح، دار النور، عمان، الأردن ط : 1، 2011، ص : 197

[2] الشفاء، ابن سينا، تح : الأب قنواتي وغيره، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1953، ج : 1، ص : 48

[3] البحر المحيط، الزركشي، ص : 95

المطلق وانقسامه إلى علة ومعلول وجوهر وعرض وتقسيم الجواهر ثم تقسيم الأعراض وهذا هو عندهم الحكمة العليا والفلســـفة الأولى ومنتهى ذلك العلم بالوجود المطلق الذي لا يوجد إلا في الأذهان دون الأعيان [1]، وهذا يعني أن الفلاسـفة قد أفرطوا في النزعة العقلية بصـفة عامة وفي مجال الحد بصـفة خاصـة على الرغم من أن الفرد يمكنه تحصـيل تصـور عن الشـيء يصـرف النظر عن العبارة التحديدية حيث يذكر ابن تيمية في موضـع اخر أن الحد باعتباره قول الحاد، وأن تصــور المعاني لا يفتقر إلى الألفاظ فإن المتكلم قد يتصــور المعنى دون اللفظ وحتى دون التخاطب بالكلية فكيف يمكن إذن أن يقال لا تتصـور المفردات إلا بالحد الذي هو قول الحاد ؟ [2]

وبالتالي يرجع ابن تيمية أهمية الحواس والمشـاعر في تحقيق التصـور فيذكر: " إن الموجودات المتصــورة إما أن يتصــورها الإنســان بحواســه الظاهرة كالطعم، واللون، والريح والأجســام التي تحمل هذه الصـفات، وإما أن يتصـورها بمشـاعره الباطنة، كما يُتصـور الأمور الحسـية الباطنة الوجدية، مثل الجوع والشــبع، والحب والبغض، والفرح والحزن، واللذة والألم، والإرادة والكراهية، والعلم والجهل، وأمثال ذلك، وكل من الأمرين قد يتصــوره معينا، وقد يتصــوره مطلقا أو عاما، وهذه التصورات جميعها غنية عن الحد " [3]

ويبدو أن اعتراض ابن تيمية لهذه الوظيفة يرجع في الأساس إلى عدم اقتناعه بالحد الحقيقي إلا أنه ما يمكن استخلاصه أن هذه الوظيفة تعد من أهم الوظائف التي أشار إليها الفلاسفة لاسيما أتباع الحد الأرسطي.

2. وظيفة التمييز:

تنطبق هذه الوظيفة على كل أنواع الحدود والمنوط بها فصــل وتمييز الأشـياء المحدودة عن غيرها، ويذكر الجرجاني في هذا المقام: " الحد قول يشمل على ما به الاشتراك وما به الامتياز

[1] منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تح : محمد رشاد سالم، ط : 1، 1986، ج : 1، ص : 366

[2] الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص : 11

[3] نفسه، ص : 11

" [1]، ونفهم من كلامه أن الحد يضم المحدودات المشتركة في الخصائص والميزات وتلك الأخيرة تجعلها بالضرورة تتميز عن غيرها مما يخالف تلك الميزات.

وقد أشار الغزالي إلى هذه النقطة أيضا فيذكر: والمخلصون إنما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في نفوسهم لا لمجرد التمييز، ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز "[2] وإذا كان الجرجاني قد حدد وظيفة التمييز من خلال مميزات المحدود فالغزالي قد وضح ذلك من خلال التصور الذهني ذلك أن تحصيل التصور الذهني للحد يجعل الفرد يميز كل المحدودات من خلال تلك المتصورات عن طريق فصله بين المتشابهات والمختلفات.

إلا أن الجدير بالإشارة أن هذه الوظيفة قد لا تظهر في جل العبارات التحديدية خاصة إذا كانت تتوفر على شرط الاطراد والانعكاس فهذا من شأنه أن يؤدي إلى عناصر مشتركة ولكنها ليست منه وبالتالي يصعب تحقيق هذه الوظيفة وفق هذا المنظور، وهذا ما جعل بعض الباحثين يشيرون إلى الاهتمام بما يحقق التمييز فحسب، ويذكر ابن تيمية: إذا كان المطلوب التمييز، فإنما ذاك بالمميز فقط دون المشترك، ولأنه كلما كان أوجز واجمع وأخص كالأسماء، فليس الحد في الحقيقة إلا اسما من الأسماء، أو اسمين، أو ثلاثة كقولك " حيوان ناطق " [3]

ومحصلة الكلام أن وظيفة التمييز لا تقل أهمية عن الوظيفة الأولى لأنه كما هو ملاحظ من قول ابن تيمية قد تكون عدة أسماء والتمييز هو الذي يفصل بين تلك الأسماء ويجعلها لا تتداخل مع بعضها البعض.

3. وظيفة التنبيه:

لقد وردت هذه الوظيفة عند ابن تيمية حيث يذكر: " الحد قد ينبه على تصور المحدود، كما ينبه الاسم، فإن الذهن قد يكون غافلا عن الشيء، فإذا سمع اسمه أو حده أقبل بذهنه إلى الشيء الذي أشير إليه بالاسم أو الحد، فيتصوره، فيكون فائدة الحد من جنس فائدة الاسم "[4]

---

[1] التعريفات، الجرجاني، ص : 146

[2] معيار العلم، الغزالي، ص : 193

[3] الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص : 10

[4] نفسه، ص : 59

والمنوط بالتنبيه هو تحفيز العقل على إدراك صورة المحدود في الذهن، فقد يحصل وأن ينسى الإنسان تصورا لمحدود ما وبمجرد أن بسمع اسما أو حدا فيجد أن التصور كان مخزنا في ذهنه وبالتالي الحد على هذا الأساس قام بتنبيه ذهن السامع فقط على استرجاع المفهوم شأنه شأن الاسم.

4. الوظيفة الوصفية:

لم يشـــر العلماء العرب المتقدمون إلى هذه الوظيفة بالعبارة الصـــريحة إلا أنها وردت في تعريفاتهم في سـياق تحديد مفهوم الحد مثلما فعله السـكاكي في تعريفه للحد: وصـف الشـيء وصفا مساويا، ونعني بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره " [1]، والمُلاحظ بخصـــوص هذه الوظيفة أننا نجدها في كل الوظائف الســـابقة، فالوصـــف يقوم على تنظيم المعطيات وترتيبها وهذا تشـــترك فيه كل المباحث العلمية إلا أن الاختلاف يكمن في الهدف من الوصف.

وإذا كان الغرض من الحد هو الوصـــف الذي يحقق تكافؤا ومســـاواة بين الحد والمحدود فهذا يتعين أن يتحقق فيه الاطراد والانعكاس التي ذكرناهما في موضـــع ســـابق من هذا البحث، فلا يكون أشمل منه يدخل عناصر لا تنتمي إليه ولا بالضيق فيخرج عناصر هي منه.

إذن نســـتنتج في الأخير أن هذه الوظائف هي أهمها والتي وُجدت عند علمائنا العرب، وما يمكن ملاحظته حول هذه الوظائف أنها لم تكن من مجال اهتمام العلماء باســـتثناء الوظيفة الأولى والثانية أما الوظائف الأخرى في مســـتخرجة من تعاريفهم ودليل ذلك أن ما يذكرونه قد يمثل شرطا من شروط التحديد من جهة ووظيفة من وظائف الحد من جهة أخرى.

إن الشـــروط العامة للتعريف في التراث العربي نموذج واضـــح لتأثير أرســـطو في الدراســـات الفلسفية بصفة عامة وفي قضية الحد والتعريف بصفة خاصة، ويندرج هذا التصور في إطار افتراض فكري عام يستمد أصوله من الفلسفة العقلانية لأرسطو ومفاده وجود تطابق كامل وتام بين الحد والمحدود، فالحد في عرف أرســـطو ليس ســـوى تعبير منطقي عن الحقيقة، والأشـــياء

[1] مفتاح العلوم، السكاكي، ص : 545

على الرغم من اختلاف بنياتها وأشـكالها تشـترك في كونها تتوافر على بنية مهمة وهي بنية " الماهية " essentialisme التي تحددها.

ومن هذا المنطلق كان المناطقة والمتكلمون العرب يضـعون قواعد عامة للتعريف لتُطبق على المحدودات لأن هذه الاخيرة مهما تعددت وتنوعت فهي تخضـع للشـروط نفسـها، والتي تُعد من وجهة نظر أرسطو أساسا صالحا لبناء صيغة تعريفية، فهي تمثل صورة مطابقة بين الشيء والتصور في الذهن.

غير أن ثمة جملة من القضايا التي طُرحت بكيفية قد تتسم بالغموض أو استحالة تطبيقها في الصـياغة التعريفية نتيجة تلك الشـروط التي قد تسـتعصـي على المعرف، وهذا ما أثار جدالا ونقاشـا حولها ولعل ما يظهر في مقدمتها هو تلك العلاقة المتينة بين الماهية وإدراك الشـيء، حيث جُعلت معرفة الماهية معيارا لمعرفة العلم وتحصـيل الحقيقة الكلية، وهذه النظرة قد تجاوزتها العديد من الدراسات الحديثة، فقد نوهت العديد من القراءات النقدية وأشارت إلى تأثير الماهوية في قضية التعريف والتصنيف، فيشير عادل مصطفى إلى هذا الرأي حيث يذكر: منذ دفع أفلاطون بنظريته في المثل ideas وقفى عليه أرسـطو بنظريته في التعريف اسـتتبت نزعة الماهوية ورابت على العقل البشـري أكثر من ألفي عام، وصـارت الماهوية مكونا أصـيلا من مكونات الحس المشـترك عاق العقل عن تصـور أشـياء كثيرة وعطل علوما كثيرة في علم التصنيف [1].

ومرد ذلك إلى تقنين معرفة الأشـياء وجعلها تقتصـر على العناصـر الذاتية فقط، ويرى كارل بوبر أنه بقدر استخدام كل تخصص لمنهج أرسطو في التعريف فقد ظل هذا التخصص موقوفا في حالة من الحشو اللفظي الفارغ والاسكولائية العقيمة، وإن العلوم المختلفة قد حققت درجة من التقدم بقدر ما تمكنت من التخلص من منهج البحث الماهوي. لا تصـدق هذه العبارة في أي

[1] وهم الثوابت، عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، ط " 1، 2019، ص : 14

علم من العلوم بقدر ما تصدق في علم التصنيف: ذلك أن أهمية التعريف لا تتجلى في أي علم بقدر تجليها في علم التصنيف [1].

ولا تقتصر هذه الرؤية النقدية على المحدثين فحسب، بل إننا نجد في التراث العربي من تفطن إلى ذلك، فإن ما يبدو عند الفلاسفة من تحليل لماهية الإنسان والتفكير في وضع تصور كلي يفصل ماهيته عن الحيوان فهذا التصور بالنسبة للرازي واضح عند كل فرد فهو يرى أن ماهية الإنسان بأنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة: نام، مولد، حساس، متحرك بالإرادة، ناطق، فكل إنسان يعلم كونه إنسان علما ضروريا مع أنه لا يكون عالما بكونه مركبا من هذه التفاصيل، وذلك يدل على أن العلم بالماهية لا يكون مشروطا بالعلم بأجزائها "

ومن المنطلق ذاته يرى ابن تمية أن الحد عندهم مكون من الجنس والفصل، وما يسعى إليه الفلاسفة باستثناء حالات معدودة لا يُعتبر حدا حقيقيا وهذا قد صرح به غير واحد منهم، حيث يذكر: إن تصور الماهية إنما يحصل عندهم بالحد الحقيقي المؤلف من الجنس والفصل وهذا الحد إما متعذر أو متعسر كما قد أقروا[2] بذلك وحينئذ فلا يكون قد تصور حقيقة من الحقائق دائما أو غالبا، وقد تصورت الحقائق فعلم استغناء التصورات عن الحد، وواضح أن الصياغة التعريفية الأرسطية لا تصمد طويلا أمام جملة الانتقادات فعلماء الإسلام يرون أن الفائدة من الحد التمييز ولا يتعدى هذه الوظيفة وبالتالي يكتفون بالفصل أو الخاصة ولا يشترطون مثلما فعله أرسطو من تبعه من تحديد الجنس القريب والترتيب وغير ذلك من الشروط، ومادام أن الحد الأرسطي يقترن بالنظرة الميتافيزقية اقترانا فهذا السبب في الاختلاف الحاصل بين المناطقة وعلماء الكلام مع غيرهم من علماء الإسلام أو النحويين.

فالحد عند أرسطو يُحدد وفق الجنس والفصل ليس إلّا، وقد تبعه في ذلك الفلاسفة العرب وقد بالغوا في قصر اهتمامهم على الجنس والفصل النوعي للمحدود وحده حتى جعلوا الحد كله متوقفا عليها، وهذا خالفه فيه كثير من الأصوليين، فقد جاء في الرد على المنطقيين لابن

[1] المرجع السابق ، ص : 14

[2] الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص : 50

تيمية: "إن الأمم جميعهم من أهل العلم والمقالات وأهل العمل والصـناعات يعرفون الأمور التي يحتاجون إلى معرفتها ويحققون ما يعانونه من العلوم والأعمال من غير تكلم بحد منطقي، ولا تجد أحدا من أئمة العلوم يتكلم بهذه الحدود لا أئمة الفقه ولا النحو ولا الطب ولا الحســـاب ولا أهل الصناعات مع أنهم يتصورون مفردات علمهم "[1].

فنظرة المناطقة للحد تختلف عن الأصــوليين اختلافا جوهريا كما تتباين نظرتهم مع النحاة كما سنبينه لاحقا، فهم يهتمون بالحد كصورة كلية قائمة على حصر الذاتيات بالاستغراق التام لكل مكونات المحدود حتى يكون جامعا لكل عناصره مانعا من دخول غيره فيه، أمّا الأصوليون فلا يبتغون منه إلّا التميز فقط ويشـــير ابن تيمية إلى هذا "فالمحققون من النظار يعلمون أن الحد فائدته التميز بين المحدود وغيره كالاسم، ليس فائدته تصوير المحدود و تعريف حقيقية، وإنما يدعي هذا أهل المنطق اليوناني من أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليدا لهم من الإسلاميين، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلين وغيرهم فعلى خلاف هنا" [2]. ويواصل كلامه أنّ هذا التغليط وقع بعد حدوث التأثير المنطقي في أواخر القرن الخامس: "وإنما دخل هذا في كلام من تكلم في أصـــول الدين والفقه بعد أبي حامد في أوائل المئة الخامســـة وأوائل المئة السادسة أما سائر طوائف النظار من جميع الطوائف المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم فعندهم إنما يفيد الحد التميز بين المحدود وغيره" [3].

وجاء هذا الرد في الحقيقة بعد لجوء الأصـــوليين إلى وضـــع الحدود والتعريفات على منحى المناطقة، وبدأت هذه الطريقة في علم الأصـــول مع أبي حامد الغزالي الذي وضـــع مقدمة في مؤلفه المستصفى يُؤكّد فيه على ضرورة الإلمام بعلم المنطق، وفي هذا السياق يعبر عن ذلك علي النشـــار "يعتبر الغزالي المازج الحقيقي للمنطق الأرسـطاليســي بعلوم المســلمين لا لما

---

[1] الرد على المنطقيين، ابن تيمية، قدمه: سليمان الذروي، تح: عبد الصمد شرف الدين الكبتي، راجعه: محمد طلحة بلال منيار، مؤسسة الريان، لبنان، ط:1، 2005، ص : 50

[2] نفسه، ص : 56

[3] نفسه، ص : 56

وضعه من كتب منطقية سهلة العبارة، بل لتلك المقدمة التي وضعها في أول كتابه المستصفى والذي ذكر فيها أن من لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه قطعا"[1]

وقد جنح بعده الأصوليون إلى وضع تعريفات بالاعتماد على المعايير التي وضعها أرسطو وهي ضرورة الإحاطة بالجنس والفصل النوعي، على الرغم من أن أكثر الأصوليين قد أشار إلى النقطة ذاتها وهي صعوبة الإلمام بالحد التام والإحاطة بكل عناصره، فرد بعض الأصوليين المخالفين لمنطق أرسطو بأن الغرض من الحد هو التمييز بين المحدودات فحسب ولا يحتاج إلى تلك التعقيدات على غرار ما جاء به ابن تيمية والذي ذكرناه أعلاه إضافة إلى علماء جاؤوا من بعده كابن وهب في كتابه البرهان والشاطبي.

هذا ولا يقتصر ابن تيمية على الصفات الذاتية للحد بل يتجاوز ذلك، حيث يرى أن دلالة الألفاظ واضحة بخلاف ما هو متعارف عند المناطقة فهم يسعون إلى تصوير المحدود فيذكر: إن مستمع الحد يسمع الحد الذي هو مركب من ألفاظ كل منها لفظ دال على معنى، فإن لم يكن عارفا قبل ذلك بمفردات تلك الألفاظ ودلالتها على معانيها المفردة لم يمكنه من فهم الكلام. والعلم بأن اللفظ دال على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصور المعنى، فمن لم يتصور مسمى الخبز والماء والسماء والأرض والأب والأم لم يعرف دلالة اللفظ عليه. وإذا كان متصورا لمسمى اللفظ ومعناه قبل استماعه وإن لم يعرف دلالة اللفظ عليه امتنع أن يقال إنه إنما تصوره باستماع اللفظ لأن في ذلك دورا قبليا [2]

[1] مناهج البحث عند مفكري الإسلام، علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط : 4، 1978، ص : 73

[2] نفسه ، ص : 51، 52

الفصل الثالث:

نشأة الحدود النحوية

إن الدراسات التي أُفردت للنحو العربي قد حازت على شطر كبير في ميدان الدراسات اللغوية، وتعود الأصـــول الاولى لهذا النوع من البحث إلى الأفكار والتصـــورات التي انطلقت بكيفية مقصـودة وبصـورة غير مباشـرة وغير كلية من قبل القراَء والنحاة الأوائل، والذين يُعدون بطريقة او بأخرى مؤســـســـين لفكر نحوي، فقد ظهر بفضـــلهم ملامحه النظرية والإجرائية من خلال اعتمادهم على تفكير علمي منظم يقوم على تفحص المدونة اللغوية – القرآن الكريم، الحديث النبوي الشـريف، الشـعر، كلام العرب – واسـتقرائها وهو ما يعرف بالسـماع والذي يعتبر دليلا نقليا أو حسيا، كما سمحت أعمالهم بالكشف على النظام الخفي الذي يجري عليه مجاري العرب في كلامهم بتحليل المدونة وتفســـير ما ورد فيها وفق أدلة عقلية في عمومها وهو ما يعرف بالقياس.

فهذا النوع من الإشـــكال لم يكن له أن يُطرح أو أن يفكر فيه الباحثون العرب بهذا المنوال إلا بوجود النص القرآني وظهور العديد من الأسباب المتعلقة به كمحاولة فهمه أو لحن الأعاجم في قراءته، وإذا كان اعتمادهم على أســـس التفكير العلمي فكان بالضـــرورة بمكان تحديد وتعريف المصطلحات وتوضيح الحدود النحوية التي تعدا مفاتيح علم النحو وأسسه.

وفي هذا الســـياق لم يكن من الممكن الحديث عن حدود النحو مثل الاســـم، اللفظة، الفعل، وغيرها فهذه الحدود هي ثمار ما قام به النحاة بعد تفحص المدونة وتحليلها عبر مراحل إلا بعد الحديث عن نشأة الحدود النحوية.

أوّلا: نشأة الحد النحوي:

1. نشأة النحو العربي وواضعه:

يكثر استعمال مصطلح [حد]عند النحاة بصفة عامة وعند سيبويه بصفة خاصة ومن المعلوم كذلك أن المفاهيم العلمية أو المعارف لا تتكون طفرة وتنشأ من العدم بل لابد من وجود تصورات وإرهاصات أولية مهّدت لظهورها وتبلورها.

ويتطلب تحديد مفهوم الحد عند سيبويه العودة إلى الإطار المعرفي الذي ظهر فيه هذا المفهوم للوقوف على ماهيته في عرف النحاة وكيف أصبح متداولا في كتاب سيبويه، وهذا يقتضي منا الحديث عن نشـــأة النحو ليس بغرض تاريخي محض لأنّه قد قام بذلك الكثير من العلماء والباحثين والمؤرخين، بل لسبب يتعلق ببحثنا حيث أنّ نشأة هذا المصطلح (الحد) لم يكن بمنأى عن نشأة النحو العربي بل نشاَ معا هذا من جانب، وأيضا تشكيك معظم المستشرقين وبعض من تبعهم من الباحثين العرب حول ملابسات نشأة النحو العربي وواضعه وأصوله العلمية ومفاهيمه الإجرائية في تلك الفترة المتقدمة من الزمن حيث يقول المستشرق الفرنسي بروكلمان: "إن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائما محوطة بالغموض والظلام لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها "[1]، وبالتالي طعن النحو العربي وبأنه متأثر بمنطق أرسطو إيمانا منهم بمنطقية اللغة وأنّ المفاهيم المتداولة في النحو ما هي إلّا نقل عما وضعه فلاسفة اليونان والتي من بينها الحد، أو أنه متأثر بحضارات أخرى كالسريانية أو الهندية.

لقد عرف النحو العربي طوال القرون الأربعة الأولى تقدمات علمية وترجع الإرهاصات الاولى لهذه البحوث والدراسات والتفكير اللساني بصفة عامة إلى ظاهرة اللحن، وترجع البوادر الأولى لظاهرة اللحن إلى عهد النبي ﷺ حيث سمع رجلا يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"[2].

---

[1] أسس علم اللغة، بروكلمان، عالم الكتب، القاهرة، ط : 1973، 1983، نقلا عن هامش : البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط : 6، 1988، ص : 83

[2] الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج:1 ، ص: 08

وأخذت هذه الظاهرة تتزايد فيما بعد في زمن الخلفاء الذين حكموا الدولة الإسلامية حيث امتزج العرب مع غيرهم من الأعاجم، وقد ورد في المؤلفات العربية أنّ أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتابا لحن فيه فكتب إليه عمر أن قنّع كاتبك سوطا[1]، كما روى أيضا أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: إنا قوم متعلمين فأعرض عنهم مغضبا وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم [2].

كما ورد أيضا من حديث علي رضي الله عنه مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾(3) حتى قال الأعرابي برئت من رسول الله فأنكّر عليّ -رضي الله عنه -[3].

ومع فشو اللحن بهذه الكيفية والخطأ عند قراءة القرآن الكريم هبّ العلماء والقراء منذ القرن الأول للهجرة إلى وضع باكورة الدراسات اللغوية وقواعد تصون اللسان العربي وغير العربي عن الخطأ خشية على النص القراني أولا والذي يجب أن يؤدى بكيفية سليمة حتى لا يخرج النص عن معناه الأصلي وتقويم ألسنة العرب والعجم من ظاهرة يخشى منها على اللغة خاصة وأنّها اللغة التي أنزل بها القران الكريم.

أمّا بالنسبة لواضع علم النحو فالروايات التي تحدثت عن ذلك متعددة ومختلفة، فقد أورد ابن سلام الجمحي في طبقات فحول الشعراء: " وكان أوّل من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة فكان سُراة الناس يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم " [4].

---

[1] نفسه، ص :08

[2] الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواق، الرياض، ط :، 1992، ص:23

[3] الخصائص، ابن جني، ص : 08

[4] طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ص : 29، 30

وجاء في المعارف: " وهو أوّل من وضع العربية وكان شاعرا مجيدا " [1]، وهو يقصد أبا الأسود الدؤلي هنا.

وذكر السيرافي في طبقات النحويين روايات متعددة ومتباينة عن واضع علم النحو، فقد اختلف الناس في أول من رسم النحو فقائلون أبو الأسود الدؤلي وقال اَخرون نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي وقال اَخرون عبد الرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي[2]

ومن بين الروايات التي ذكرها السيرافي أخذ أبو الأسود الدؤلي النحو عن علي بن أبي طالب- رضي الله عنه - والرواية الثانية وضعه للنحو بطلب من زياد بن أبيه بعدما أصبح الناس يلحنون في قراءة آيات القرآن الكريم: حتى بعث إليه زياد: اِعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به وتُعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ (3) التوبة فقال: ما ظننت أنّ أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبا لقنا يفعل ما أقول: فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتى بأخر قال أبو العباس أحسبه منهم، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك عنه، فاجعل مكان النقطة نقطتين فهذا نقط أبي الأسود [3].

و هناك من يشير إلى نصر بن عاصم، فقد روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية[4].

ويشير الأنباري إلى علي بن أبي طالب حيث يقول: " اِعلم أيدك الله بالتوفيق وأرشدك إلى سواء الطريق أنّ أوّل من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين -علي بن

[1] المعارف، ابن قتيبة، تح: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط: 4، ص: 434

[2] أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، ط:1، 1955 ، ص: 10

[3] نفسه، ص : 12

[4] نفسه، ص : 15

أبي طالب رضـــي الله عنه- وأخذ عنه أبو الأســود ظالم بن عمرو بن ســفيان الدؤلي" [1]، وهو نفسـه ما ذهب إليه السـيوطي في سـياق ذكره عن أول من رسـم النحو فذكر أبو الأسـود الدؤلي وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه[2].

هذا وقد تناقل العديد من العلماء رواية الرقعة التي دفعها عليّ - رضـــي الله عنه -إلى أبي الأسود الدؤلي، فما رواه أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّي تأملت كلام الناس فوجدته قد فسُد بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم) فأردت أن أصنع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله اسـم وفعل وحرف، فالاسـم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبئ به والحرف ما جاء لمعنى وقال لي: انح هذا النحو وأضـف إليه ما وقع إليك واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر وإنما يتفاضـــل الناس يا أبا الأســود فيما ليس بظاهر ولا مضـــمر وأراد بذلك الاســم المبهم، ثم قال وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكن، فلما عرضتها على علي رضي الله عنه أمرني بضم لكن إليها وكنت كلما وضعت بابا من أبواب النحو عرضــته عليه إلى أن حصــلت ما فيه الكفاية، قال ما أحســن هذا النحو الذي قد نحوت فلذلك سمي النحو نحوا[3].

ومحصــلة ما ذكرناه ســابقا أنّ الروايات تنصّ على أنّ واضــع علم النحو هو إمّا أبو الأسـود الدؤلي، أو عليّ بن أبي طالب -رضـي الله عنه- أو نصـر بن عاصـم أو عبد الرحمن بن هرمز أو بطلب من زياد بن أبيه، إلا أن الظاهر من خلال كل الروايات التي ذكرناها أن أوّل من وضــع علم النحو هو أبو الأسـود الدؤلي، لأنّ أوّل من تكلم عن نشـأة النحو من المؤرخين هو

[1] نزهة الألباء في طبقة الأدباء، ابن الأنباري، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص : 14

[2] المزهر في علوم اللغة، السيوطي، شرحه وعلق عليه : محمد أحمد والمولي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد النجاوي، دار التراث، القاهرة، مصر، ط : 3، ج: 1، ص : 397

[3] نزهة الألباء، الأنباري ، ص : 14، 15

ابن سلام الجمحي والمتوفى سنة 231 هـ ونسب وضعه إلى أبي الأسود الدؤلي وقد تبعه في ذلك ابن قتيبة وهو من المتقدمين أيضـــا بالمقارنة مع باقي المؤرخين أو الناقلين، وإنّما النظر يكون على الأسبق زمانا والأقرب إلى تلك الفترة، فابن سلام الجمحي عاصر أقدم النحاة وهم تلامذة أبي الأسود الدؤلي ثم إن ابن سلام الجمحي قد سمع ذلك من النحاة وأقدمهم يونس بن حبيب وهو تلميذ أبي عمرو بن العلاء وأخذ عمرو من تلميذي أبي الأسود الدؤلي وهما يحي بن يعمر ونصر بن عاصم فبيّن الجمحي تلميذي أبي الأسود رجلان فقط، وكيف يصح عقلا أن يختلف ما يقوله عن نشأة النحو عما سمعه من مثل يونس أو الأصمعي أو سيبويه أو أبي عبيدة بالتحريف أو الزيادة أو النقصان ولا يكذبه أحد من العلماء على الإطلاق في زمان يونس ثم سيبويه بل كل من جاء بعد هما أكدوا دور أبي الأسود "[1].

أما بخصوص نسبة وضع النحو إلى علي بن أبي طالب فجاءت متأخرة، وأوّل من نسبه إليه كان الزجاجي فهو أوّل من أشار إلى هذه النسبة وهو ما يوضحه الطنطاوي: وبخصوص نسبة إلى الإمام علي كان اعتمادا على تقسيم الإمام أبا الأسود أقسام الكلمة وأقسام الاسم والباقي من النواســـخ إنّما يتم مع أن الذي قد ســـبق إليها – وهو الزجاجي– ســـاقها على أنها رواية من الروايات فحسب ونقلها عنه كذلك ياقوت في ترجمة الإمام [2].

فالزجاجي المتوفى ســـنة 337 هـ أورد هذه الرواية وجاءت بعد الرواية التي ذكرها ابن ســـلام الجمحي وتناقلها العلماء في كتبهم، إذن من المعقول أن تكون فكرة وضـــع قواعد للنحو قد

---

[1] منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص :19

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط : 2، ص: 28 وقد جاءت الرواية في الإيضاح للزجاجي في باب تسمية هذا النوع من العلم نحوا فذكر الرواية : إن سأل فقال : ما السبب في تسمية هذا النوع من العلم نحوا ولم حكم به ؟ قيل له : السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود الدؤلي أنه لما سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم وأن ابنة له قالت له ذات يوم : يابه ما أشد الحمر، فقال لها الرمضاء في الهاجرة يا بنية، أو كلاما نحو هذا. .. وهم أن يضع كتابا يجمع فيه أصول العربية فمنعه من ذلك زياد. . .. إلى أن فشـــا اللحن وكثر وقبح فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه، فوضـــع كتابا فيه حمل العربية ثم قال لهم : انحوا هذا النحو، أي اقصـــدوه. .. ويقال إنه أول من ســـطر في كتاب الكلام اســـم وفعل وحرف جاء لمعنى فســـئل عن ذلك فقال أخذته من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ينظر إلى الإيضـــاح في علل النحو، الزجاجي، تح : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط : 3، 1979، ج : 1، ص : 89

راودتهم في تلك الفترة خوفا على النص القرآني، فلا مانع أن تكون فكرة التدخل للمحافظة على اللغة العربية وبالتالي على دولة الإسلام اختمرت في دماغ كل واحد منهم واشتركوا في اقتنائها جميعا لقرب كل واحد منهم من الآخر كما يخبرنا بذلك التاريخ [1]، ولكن من غير المعقول أن يكون عليّ - رضي الله عنه- قد وضع كل تلك الأبواب مع بداية العمل النحوي مقارنة بدقتها مع الخليل وسيبويه لاسيما إذا علمانا أنّ العلماء قد أجمعوا على أنّ تنقيط المصحف كان من عمل أبي الأسود الدؤلي وفيها استقراء للنص القرآني واكتشف الضم والرفع والنصب والجر وهي التي تنتمي إلى الإعراب، فمن الطبيعي أن يكون أوائل الأبواب النحوية باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والنصب والجزم، كما أنّ عملية وضع النحو تستلزم الدقة والجهد وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه كان مشغولا بأمور السياسة وأمور الدولة كما يرويه التاريخ الإسلامي لنا وهو نفس الرأي الذي يذهب إليه الطنطاوي: "إنّ وضع النحو أمر خطير يتقاضى من القائم به عناية مبذولة إليه خاصة، وصدوفا عن مشاغل الحياة عامة ووقتا طويلا يستنزف في التقصي للكلام العربي وإعمال الفكر واستخراج القواعد. .. وحياة الإمام علي كرم الله وجهه تفضت في النضال العنيف والشجار المستجر ملأتها الحوادث المروعة"[2]

2. نشأة الحدود النحوية الأوليّة:

من المفيد أولا التنبيه إلى أن نشأة المصطلحات وحدودها في علم من العلوم يخضع إلى مبدأ التدرج فلا توضع دفعة واحدة لأن في ذلك مخالفة لطبيعة نشأة وتكوين العلوم أو غيرها، أما بالنسبة للحدود في النحو العربي فلم تكن بمنأى عن ذلك، حيث عرفت مراحل معينة إلى غاية وصولها إلى ما هي عليه في كتاب سيبويه، فقد راكم النحو العربي طوال هذه الفترة جملة من المسميات التي أسهمت في انبثاق عدد من المصطلحات التي اختص بها علم النحو إلا أن المميز فيها أن هذه المصطلحات قد تشكلت من المعاني المعجمية، ، بل يمكن القول أن المصطلحات النحوية الأولى نشأت نشأة عفوية ومرتبطة بمدلولها اللغوي أو الظروف المحيطة

[1] منطق العرب في علوم اللسان، حاج صالح، ص : 16

[2] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص : 27

بها، فمن مميزاتها ارتباطها المباشر بالقراءات القرآنية أو أنها كانت إجرائية تطبيقة منذ ظهورها، إذ نشأت عن طريق الاحتكاك المباشر بالتجربة العلمية بدءا بنقط القران وانتهاء بالآراء النحوية الواردة في الروايات [1].

2. 1 حد النحو:

لقد قام النحو العربي كما هو معروف بسبب ظاهرة اللحن التي بدأت تسود وتنتشر في اللسان العربي، ويهتم النحو بدراسة المقاييس والقوانين التي يقوم عليها الكلام العربي، وقد وضع بعض اللغويين حدا له فعرفه ابن جني: هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها [2]

كما وُضعت حدود أخرى تخصه بأنه صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى، وعرفه ابن عصفور: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها [3]

ومع تعدد العبارات التعريفية للنحو إلا أن الأمر المتفق فيه وجود صيغ تعريفية واضحة تعرف بالنحو وبإمكاننا أن نطلق عليها تعريفا، وهي الحدود التي يتداولها الباحثون بخلاف محاولة البحث عن حد له في الإطار المعرفي والزماني الذي ظهر فيه أي من خلال الحقبة الواقعة بين استقراء النص القرآني على يد أبي الأسود الدؤلي واكتمال النحو وبناء صرحه على يد سيبويه، ففي هذه الفترة التي أشرنا إليها نلاحظ أن النحويين لم يشيروا إلى عبارة تحد النحو ولعل السبب يرجع إلى توجيه الاهتمام إلى جمع اللغة ممن ترتضى لغته ومن ثم وصفها وتحليل نظامها

---

[1] الحدود النحوية في التراث، جنان التميمي، شبكة اللغويات، السعودية، 2008، ص : 61

[2] الخصائص، ابن جني، ج : 1، ص : 34

[3] الإقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية، راجعه : علاء الدين عطية، دار البيروني، ط : 2، 2006، ص : 23، 24

والكشف عن أسرارها، وتبعا لذلك بمكن القول أنهم لم يعتنوا بوضع المصطلحات وتعريفها بقدر اعتنائهم بالمفاهيم ومناقشتها، بل إن النحو لم يكن من المصطلحات التي تواضع واتفق عليها العلماء فقد خُص بالعديد من التسميات التي سايرت النحو واطلقت عليه.

فتسمية العربية من التسميات التي وردت مرادفة للنحو حسب ما جاء في بعض الروايات فقد روت الكتب عن عاصم: جاء أبو الأسود الديلي إلى عبد الله بن زياد يستأذنه أن يضع **العربية** فأبى[1]. " كما يروى أيضا: أخبرنا أبو إسحاق الزجاج: قال: سمعت أبا العباس المبرد يقول كان بعض السلف يقول عليكم بالعربية فإنها المروءة الظاهرة. ..[2] وجاء في الطبقات لابن سلام الجمحي: وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي " [3]

والواضح أن هذا المصطلح يدل على ما يدل عليه النحو في كثير من جوانبه، إلا أنه يتميز بصفة الشمولية والعموم فقد تحمل دلالة هذه اللفظة على الجوانب الصوتية والصرفية أو حتى الدلالية في اللغة. فتستعمل حينا بمعنى النحو على ما ذكره ابن سلام الجمحي وتستعمل بمعنى معرفة دقائق اللغة في كل جوانبها حينا اخر على نحو ذكره للرواية الآتية: وسمعت يونس يقول: لو كان أحد يبتغي أن يؤخذ بقوله كله في بني واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله ولكن ليس أحد إلا وأنت اخذ قوله وتارك [4]، ولعل المقود بالعربية كل الجوانب اللغوية خصوصا المعجمية، كما ذكر في موضع اخر وكان لأهل البصرة في العربية قدمة [5]

أما الإعراب فهو تسمية ثانية اطلقت على النحو، فقد وردت روايات بهذا الشأن وفهمها بعض العلماء أو الباحثين أن تحيل على النحو فقد ذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب رضي

---

[1] أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص :12، 13

[2] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ج: 1، ص : 95

[3] طبقات، ابن سلام الجمحي، ص : 31

[4] نفسه، ص : 31

[5] نفسه، ص : 33

الله عنه أنه استعمل كلمة الإعراب بمعنى النحو عندما قال: وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة. ورُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه [1].

فقد شاع مصطلح الإعراب مرتبطا بالنحو حتى أصبح من الصعب التفريق بينهما كما يظهر من النص، وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية القديمة نلاحظ أن عرب تدل على الإفصاح والبيان، فقد جاء في مقاييس اللغة: العين والراء والباء أصول ثلاثة أحدهما الإبانة والإفصاح. .. فالأول قولهم أعرب الرجل عن نفسه إذا بين وأوضح. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: الثيب يُعرب عنها لسانها، والبكر تُستأمر في نفسها "[2] وهذا يعني أنه قد يُستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى الحركات التي وضعها أبو الأسود الدؤلي والتي تكمن وظيفتها في تبيين الكلام وإظهاره، وعلى هذا الأساس قد يكون ما أشار إليه القدامى – أي الإعراب – هو تلك الحركات فهي تميز الكلام بعضه عن بعض " والتي يرى جميع النحاة العرب أنها تدل على المعاني التي تعتور الأسماء من فاعلية ومفعولية أو إضافة أو غير ذلك" [3]. وهو المعنى المستنتج من خلال القولين المذكورين أعلاه فدلالته هي الإبانة عن الحركات في الكلم أو الكلام من رفع ونصب أو جر، وقد يرتبط الإعراب بالنحو والصرف فيُقال للنحو إعرابا بسبب تغير حركات الألفاظ والتي تتغير بفضل العامل ويقال للصرف إعرابا أيضا فهو يحتاج إلى إظهار الحركات في الكلمة للإبانة عن معناها وهذا قد حصل قبل أن يؤلف المازني كتابه التصريف وتتضح الفروقات بينهما، فقد ذكر ابن جني في شرحه لكتاب المازني: فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المنتقلة ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل [4]، ومنه نخلص إلى أنه لما كان

---

[1] المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حمد القوزي، ص : 14

[2] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة عرب وجاء في لسان العرب عبارة الإعراب الذي هو النحو ينظر لسان العرب ج : 1 ص : 599

[3] فصول في فقه الغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخناجي، القاهرة، مصر، ط : 6، 1999، ص : 371

[4] المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط : 1، 1954، ص : 4

الاختلاط حاصلا بين علم الصرف والنحو وضع هذا المصطلح وحافظ على الدلالة اللغوية المأخوذة من الاستعمال اللغوي والموجودة في المعاجم اللغوية ليُستعمل على الإناطة بهذا العلم أي النحو.

أمّا اللحن فهذا المصطلح يمثل إشكالا نتيجة للتداخل الحاصل بينه وبين النحو من جهة وبينه وبين الخطأ وضد الصواب من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى اختلاط في الاستعمال فيه، فقد يذكره القائل وهو يقصد النحو وقد يذكره قائل اخر ويقصد منه الخطأ ويرجع السبب في ذلك إلى أن اللحن من المصطلحات التي تحمل دلالتين متضادتين فقد ورد في مقاييس اللغة أن اللام والحاء والنون له بناءان يدل أحدهما على إمالة الشيء من جهته، ويدل الاخر على الفطنة والذكاء فأما اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. ..ومنه أيضا اللحن: فحوى الكلام ومعناه [1]، وتطلق العرب هذا اللفظ على الصحيح من كلام العرب وعلى الكلام الذي خرج عن مجراهم وأساس الاختلاف الحاصل بينهما هو ما ذكره ابن فارس في مقاييسه وهو تسكين عين الكلمة أو فتحها، وعلى الرغم من أنه عُبر به عن دلالة النحو إلا أن دلالته على الخطأ وضد الصواب كان الأكثر استعمالا مقارنة بالدلالة الأولى. ويذكر الأنباري في الأضداد أن اللحن حرف من الأضداد، يقال للخطأ لحن، وللصواب لحن، فأما كون اللحن على المعنى الخطأ فلا يُحتاج فيه إلى شاهد [2]، وأما كونه على معنى الصواب فقد يحتاج فيه إلى بيان وإيضاح، ثم يروي بعض الروايات التي تتضمن لفظة اللحن ولكنها غير واضحة المقصودة فقد تفهم بالمعنيين السابقين، فذكر: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا نصر بن علي، قال خبرنا الأصمعي، عن عيسى بن عمر، قال: قال معاوية للناس: كيف ابن زياد فيكم ؟ قالوا: ظريف على أنه يلحن، قال: فذاك أظرف له، ذهب معاوية إلى أن معنى يلحن يفطن ويصيب. كما روى رواية ترجع إلى أبي بن كعب، قال فيها: تعلموا اللحن في القرآن كما

[1] مقاييس اللغة، اين فارس، مادة لحن

[2] الأضداد، أبو بكر الأنباري، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1987، ص : 149

تتعلمونه وروي عن عمر قوله: تعلموا الفرائض والســـنة واللحن، كما تتعلموا القرآن. .. وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقيل له ما اللحن؟ فقال: النحو[1]

هذا وقد يحمل اللحن دلالات أخرى يصعب في كثير من الأحيان تحديده بدقة على نحو المثال الذي استشهد به ابن منظور والمتمثل في بين مالك بن أسماء:

منطق صائب وتلحن أحيانا وخير الحديث ما كان لحنا [2]

فاختلف اللغويون في معنى اللحن هنا إلى ثلاثة أوجه الفطنة والفهم، ومعنى التعريض، ويرى ابن جني أن اللحن هنا العدول عن جهة الصـــواب تعمدا في التلاعب بالقول، وما يمكن حوصلته بخصوص هذا المصطلح أنه من التسميات الأولى التي أُشير بها للنحو من باب الصـــواب من القول والفطنة، وليس بالمعنى الدقيق للنحو، غير أن معنى الخطأ والميل عن الصواب استحوذ على المعاني الأخرى.

وتدل لفظة النحو على معان متعددة ورد في مقاييس اللغة أن النون والحاء والواو تدل على قصـــد ونحوت نحوه لذلك ســـمي نحو الكلام [3]. وجاء في لســـان العرب: النحو إعراب الكلام العربي، والنحو القصـــد والطريق، يكون ظرفا ويكون اســـما، نحاه وينحاه نحوا وانتحاء، ونحو العربية منه [4]

والواضح من خلال القولين أنهما يتفقان على أن معنى النحو هو القصد ويضيف ابن منظور معنى اخر وهو إعراب الكلام، ويضف الأشموني في مقدمة كتابه المعاني اللغوية الأخرى منها القصد: يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك، ونحوت الشيء إذا أتممته وكذلك يأتي بمعن التحريف: يقال نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه، وكذلك الصرف: يقال نحوت بصري إليه، أي صرفته، والمثل: تقول مررت برجل نحوك، أي مثلك، ويأتي أيضا بمعنى المقدار: نقول له

---

[1] ينظر : المرجع الســـابق، ص : 149، 150 وذكر ابن منظور معان أخرى للحن : فاللحن من الأصـــوات المصـــوغة الموضوعة ، . .. واللحن ترك الصواب في القراءة والنشيد. .. ولحن الرجل تكلم بلغته ومنهم قولهم لحن الرجل إذا فهم وفطن لما لا يفطن له غيره، واللحن التطريب وترجيع الصوت لسان العرب، ابن منظور، مادة لحن.

[2] ينظر : لسان العرب، ابن منظور مادة لحن

[3] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة نحو

[4] لسان العرب، ابن منظور، مادة نحو

عندي نحو ألف، أي مقدار ألف، وكذلك يأتي بمعنى الجهة أو الناحية: تقول سـرت نحو البيت أي جهته وكذلك النوع أو القســـم تقول: هذا على ســـبعة أنحاء، أي أنواع وكذلك تأتي بمعنى البعض تقول: أكلت نحو السمكة، أي بعضها [1]

إذن تعددت تعاريف لفظة النحو في اللغة بين القصد والجهة والمقدار والصرف والتصقت كلمة النحو في هذه الفترة للإشـارة على هذا النوع من الممارسـة الذي يقوم بمعالجة اللغة العربية وقد كثرت الروايات التي تروي سبب تسمية هذا العلم بالنحو، فيروي الزجاجي أن أبا الأسود هم أن يضـــع كتابا يجمع فيه أصـــول العربية فمنعه من ذلك زياد، وقال لا تؤمن أن يتكل الناس عليه ويتركوا اللغة، وأخذ الفصـاحة من أفواه العرب إلى أن فشـا اللحن وكثر وقبح، فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه، فوضـع كتابا فيه جمل العربية ثم قال لهم: النحو هذا النحو أي اقصـدوه والنحو القصـد فسمي لذلك نحوا[2]، وقيل سمي النحو نحوا لأنه من نحا ينحو فهو ناحية من العلم وقيل سمي نحوا لأنهم كانوا يقرؤن في الكتب القديمة هذا النحو منه اخر فسمي بذلك نحوا [3].

والناظر في هذا المصـــطلح يرى أنه رغم كل التطورات التي عرفها الدرس النحوي العربي إلا أنه ظل محافظا على معانيه اللغوية كالقصـــد والمثل، ويوجد من الباحثين من يرجع بداية استقرار المصطلح وظهور حد واضح المعالم كان على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي حينما سئل: "هل يقول أحد الصويق بمعنى السويق ؟ قال نعم عمرو بن تميم تقر بها وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس" [4]، وفي هذا المقام يعلق عوض القوزي على هذا القول أن عبد الله بن أبي إســـحاق حين يقيم اطراد النحو على القياس يكون قد رســـم حدودا واضحة لمسار النحو لأن النحو كله قياس فمن أنكر القياس أنكر النحو[5].

---

[1] شرح الأشمونية، الأشموني، مكتبة المعاجم واللغة العربية، شركة العرين، مقدمة المؤلف

[2] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفاش، بيروت، لبنان، ط:3، 1979، ج: 1 ، ص:89، 90

[3] المصطلح النحوي نشاته وتطوره. ...

[4] طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ص :31

[5] المصطلح النحوي نشأته وتطوره، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1981، ص: 18

إلا أن الجدير بالملاحظة والاهتمام في هذا السياق أن لفظة النحو لم يكن لها معنى خاص كالذي جاء من بعد هذه الفترة على الرغم من حضوره في أذهانهم، فمن يلاحظ كتاب سيبويه الذي يُنسب إليه فضل إبراز معالم النحو الواضحة لم يشر إلى ذلك المفهوم ولا إلى أنه مفهوم القياس بل حافظ على الدلالة اللغوية للفظة النحو كما يظهر من النماذج المقتطفة من كتابه:

وهذا	**النحو**	في الكلام كثير
كسرته فانكسر، ودفعنه فاندفع فهذا	**النحو**	إنما يكون في نفسه
دونك: دوني وعلي هذا	**النحو**	إنما سمعناه في هذا الحرف وحده
وهذا	**النحو**	في القران كثير
إنما انتصب هذا	**النحو**	على أنه يكون الرجل في فعل
وهذا	**النحو**	في الشعر كثير

إذن يُفهم من خلال العبارات الموضحة أعلاه أن لفظة نحو في كتاب سيبويه لم تحل أبدا على المعنى العلمي للنحو كما حُدد لاحقا عند النحويين، إنما يدل على **نوع** أو **نمط** من الاستعمال الوارد في كلام العرب أو في القرآن الكريم، وإذا أردنا تحديد معنى النحو هنا فالمنوط به " **ضرب** من الكلام "[1]، وهذه اللفظة أي ضرب يستخدمها اللغويون للإناطة على ضرب من ضروب الشيء وليس فقط الكلام لأنها تحمل المعنى اللغوي كالذي يستخدمه أصحاب المعاجم مثلما هو موضح في العبارات الآتية [2]:

الباء والتاء له وجهان وأصلان: أحدهما القطع، والأخر	**ضرب**	من اللباس
وقالوا سُمي بغلا من التَبْغيل، وهو	**ضرب**	من السير
الأبلم	**ضرب**	من الخوص
جمز: الجيم والميم والزاء أصل واحد وهو	**ضرب**	من السير

[1] منطق العرب، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 25

[2] الأمثلة مستخرجة من مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة بت، بغل، جمز

وبالتالي نستنتج التطابق الحاصل بين لفظة نحو عند سيبويه والضرب في الاستعمال اللغوي، فقد يكون للاستعمال اللغوي الواحد ضربا أو نحوا واحد لا غير أو عدة أنواع فهو كثير، فيعبر سيبويه عن ذلك النوع من الأنواع أي الضرب من الكلام بلفظة نحو.

ثم أُستعملت هذه اللفظة عند تلميذ سيبويه الأخفش الأوسط ت 215 هـ في ثمانية مواضع على النحو الآَتي[1]:

ومن العرب من يحذف الواو والياء في هذا **النحو**	أيضا وذلك قليل قبيح
إذا رخصت لهم في هذا **النحو**	
فناس من العرب يميلون ما كان من هذا **النحو**	وهم بعض أهل الحجاز
وكذلك كل واو ما قبلها مضموم من هذا **النحو**	
ما كان من الأمر والنهي في هذا **النحو**	فهو منصوب
ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا **النحو**	
وذلك أن كل ما كان من هذا **النحو**	تحسن إضافته
لم نسمع بها من أحد من العرب، ولا أهل **النحو**	

والملاحظ من هذا الاستغراق الدلالي للنحو أنها وردت بنفس المعنى الذي أورده سيبويه إلا العبارة الأخيرة، فإنها لا تدل الضرب من استعمال الكلام وفق أحد الوجوه النحوية إنما تدل على المتخصصين بمعالجة هذا الضرب من الكلام أي النحويين، ويعتقد عبد الرحمن حاج صالح أن تسمية أهل النحو أو النحويين قد لقبوا بها منذ زمان بعيد نسبة لاشتغالهم بنحو العربية، فحولت هذه التسمية للإشارة على هذه الجماعة التي تدرس الأنحاء العربية ليتضمن معنى العلم والمهنة وانتشر بعد ذلك ولم يشمل كل الباحثين إلا بعد زمان بدليل بقاء تسمية العربية بمعنى النحو عند أكثرهم [2]، ولعل ما اعتقده عبد الرحمن حاج صالح الأقرب إلى الواقع، فكتاب سيبويه لم يحمل هذه الدلالة كما أشرنا إلى ذلك من قبل حتى في حديثه عن النحويين حيث نجده يستعمل عبارات مثل: زعم الخليل، زعم يونس، زعم أبو الخطاب، أو عبارة بعضهم دون لفظة النحويين،

[1] معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تح : هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط : 1، 1990، ج : 1، ص : 28، 34، 41، 50، 83، 105، 125، ج : 2، ص : 407

[2] ينظر : منطق العرب، حاج صالح، ص : 27

بينما نجد أهل العربية للدلالة على هذه الجماعة كانت الأكثر رواجا في الأوســـاط اللغوية بين العلماء.

ونخلص في الأخير إلى أن وضع حد للنحو لم يكن في القرون المتقدمة الاولى، بل بعد أشواط عديدة ومراحل حيث عبر عنه بجملة من التسميات ثم أُطلق على أهل الاختصاص بدراسة نحو العربية بعد أن كان أهل العربية يطلق على النحويين واللغويين بصـــفة العموم، لتنتهي كل ذلك بوضـــح حد للنحو يتباين ويختلف فيه عن بقية العلوم الأخرى، بعد أن كان النحو لا يخرج عن المعنى اللغوي كالضـرب أو المثل وهذه الصـفة نجدها عند النحويين المتقدمين، إذن لم يسـتقر النحو على هذا الحد إلا بعد ردح من الزمن شـأنه شـأن بعض المصـطلحات والحدود الأخرى التي اســـتقلت من معناها المعجمي إلى معنى آخر كالإعراب الذي كان يدل على الإفصـــاح والبيان وأصبح يدل على الحركات التي تلزم أواخر الكلم، والفقه الذي كان بمعنى الفهم ثم اقتحم مجال أصول الدين وأصبح له معنى خاص.

3. الحدود النحوية عند أبي الأسود الدؤلي:

هذا وإن قواعد النحو سـابقة الوجود على النحو على اعتبار وجودها الضـمني واللاشـعوري في العقل العربي لأنه كان يتكلم العربية عن ســـجية وســـليقة، كما أن هذه القواعد كانت ماثلة في أذهان النحاة قبل ظهور علم النحو، لذلك لم يضـعوا مصـطلحات خاصـة من البداية لأن همهم الوحيد كان التصدي لظاهرة اللحن في قراءة القران الكريم والوصول لاستخراج واستقراء مواضع الرفع والنصب والخفض وليس تعريف المصطلحات، لاسيما وأن النحو نشأ بارتباط وثيق الصلة بالقرآن، بل معظم الذين وضـــعوا النحو في تلك الفترة كانوا من القراء كما يبينه التاريخ وهذا ما يفسر ظهور حدود المفاهيم متأخرة عن المصطلحات.

وقد تبين لنا فيما مضـى أن أبا الأسود الدؤلي هو من قام بتنقيط المصـحف أو ما يعرف بنقط الإعراب، يضـاف إلى ذلك تأكيد الرواية التي ذكرها صـاحب الفهرست: "كان محمد بن إسـحاق يتكلم عن رجل بمدينة الحديثة يقال له محمد بن الحســـن يعرف بابن هرة. .. كانت له خزانة للكتب وفيها خطوط العلماء على مصـــاحف ومنها خط خالد أبي الهياج صـــاحب علي بن أبي طالب رضـي الله عنه وخطوط الإمامين الحسن والحسين وخطوط العلماء في النحو واللغة مثل

أبي عمرو بن العلاء وأبي الشيباني والأصمعي وابن الأعراجي ترجمتها: هذه فيها كلام الفاعل والمفعول عن أبي الأسود رحمة الله عليه من خط يحي بن يعمر"[1].

ومحصلة الكلام أنّ المصطلحات التي نجدها عند أبي الأسود هي الضم والفتح والكسر ويضاف إلى ذلك الفاعل والمفعول زيادة على ما ذكره ابن سلام الجمحي حروف الجر والرفع والنصب والجزم. وبالتأكيد تمثل هذه الخطوة مرحلة الارهاصات الأولية في ظهور مصطلحات نابعة من الوصف الحسي الذي تميز به أبو الأسود، فتعد هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتماشى مع قانون النشوء وممكن أن تأتي مع أبي الأسود وواضح كذلك أن هذا يلفت النظر إلى النحو فعمل أبي الأسود يسلم إلى التذكير في الإعراب ووضع القواعد له[2].

أما بخصوص مصطلحات الفاعل والمفعول فالمرجح أنه تفطن إلى ذلك بسبب اطراد حركات معينة مع ألفاظ معينة كالضم مع الفاعل مثلا ثم إن معانيها لم تكن مماثلة ومتطورة مثل تلك الموجودة في كتاب سيبويه فهي مجرد نظرة أولية على اعتبار مدلولاتها الحقيقية، وهذه المصطلحات جعلت بعض الباحثين يزعمون أنها ليست من وضع أبي الأسود بل يعتبرون أنه لم يعرفها على الإطلاق وإنما نسبت إليه، مع أنها سميت بتلك الطريقة نسبة إلى معانيها الدلالية وليس باعتبار البنية الحملية أو التجردية المعروفة بعد ذلك، ويوافقنا في الرأي عبد الرحمن حاج صالح فهذان المصطلحان هما بنفسهما دليلان على قدمهما فقد سماهما أبو الأسود الفاعل والمفعول بالنظر إلى المعنى لا إلى حقيقة الإسناد النحوي وهذا التصور العلمي الذي هو الإسناد يرجع إلى ما بعد أبي الأسود[3].

وقد ترجع هذه التسمية أي الفاعل والمفعول إلى فترة متأخرة من زمن أبي الأسود الدؤلي خصوصا أنه في تلك المرحلة وضع نقاطا ترمز لحركات الرفع والنصب والجر من خلال الوصف النابع من حركة الشفتين ولكنه لم يسمها نقط الإعراب فما فعله هو وضع سمات معينة يستطيع بها أي قارئ للقرآن الكريم أن يقرأه بسلامة دون لحن أو خطأ فحسب، وهذا لا ينفي أبدا

[1] الفهرست، ابن النديم، شرح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1996، ص :63

[2] المصطلح النحوي، عوض القوزي، ص : 36

[3] منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، ص :18

أنه أول من وضع علم النحو ولكن قد يكون قد تفطن إلى التزام بعض الأسماء بالحركات نفسها كالرفع للفاعل مثلما ذكرنا سابقا وهذا قد يفتح المجال للعديد من التساؤلات كتفطنه فقط للفاعل والمفعول على الرغم من وجود بعض الظواهر اللغوية الأخرى تلتزم ببعض الحركات، لذلك فمن المرجح أن تكون التسمية جاءت متأخرة مثلما حصل في مصطلح الإعراب.

ويروي السيرافي رواية عن أبي الأسود مع ابنته، قالت له: " يا أبت ما أحسن السماء! قال نجومها؟ قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن؟ إنما تعجبت من حسنها قال: إذن قولي ما أحسن السماء! حينئذ وضع كتابا" [1]. وينقل مجموعة من العلماء والباحثين هذه القصة وعلى أن أول ما وُضع من أبواب النحو هو باب التعجب، وعلى الرغم أن المؤرخين المتقدمين كابن سلام الجمحي لم ينقلوا هذا الباب وينسبوه إلى أبي الأسود من جهة ولقلة عملية التصنيف والتأليف من جهة ثانية فجل المعارف كانت منقولة بالمشافهة لاسيما في هذه المرحلة المتقدمة من وضع النحو، فإن صحت هذه الرواية فالتعجب الذي وضعه يحمل الدلالة اللغوية أيضا لأنه لو كان له حد وتعريف خاص به لما استطاعت ابنته أن تفهمه بالأساس، ولكننا نفهم أنه تلك الطريقة اللغوية التي يستعملها المتكلم / المستمع العربي في تعجبه بصيغة ما أفعل وأفعل به، وأبو الأسود كان يعلم ضمنيا معنى التعجب وأن موضعها موضع نصب فلما غيرت ابنته من حال النصب إلى الرفع خرجت من باب التعجب إلى باب الاستفهام.

أما بالنسبة للحدود الأولى المنسوبة إلى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه - والتي ذكرها الأنباري وذكر فيها تعريف الاسم والفعل والحرف وكنا أشرنا إلى ذلك القول سابقا فهي تتعارض مع قانون التطور العلمي للمفاهيم والعلوم والتصور الحسي لبداية تأسيس المفاهيم. والمتتبع لتلك التعاريف يلحظ تقاطعها وتطابقها مع الحدود التي وجدت بعد تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، لذلك يستبعد تماما أن تكون تلك الحدود المنسوبة إلى علي قد جاءت على ذلك الوجه وبتلك التعريفات التي تميل إلى حدود المناطقة ومنطق أرسطو هذا من جانب، كما أنها

[1] أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص : 14

تختلف جذريا عما نجده عند الخليل وسيبويه وتختلف عنه اختلافا كبيرا من جانب آخر وهذا ما سنوضحه في مواضع لاحقة.

ونستنتج مما سبق ذكره أن الحدود في الفترة الأولى لم تكن قد نشأت بعد بل حتى بعض المصطلحات، وبخصوص التسميات الأولى التي وجدت كالفاعل والمفعول والمضاف فتتميز بحفاظها على مدلولها اللغوي.

4. الحدود عند تلاميذة أبي الأسود الدؤلي:

يمثل تلاميذة أبي الأسود المرحلة التي بدأت تنشأ فيها المصطلحات ذات التصورات المعرفية الخاصة والمتعلقة فقط بميدان النحو، ونقف أولا عند مصطلح الرفع والنصب مع يحي بن يعمر العدواني وذلك في سياق جمعه مع الحجاج بن يوسف الثقفي، فيروى أن الحجاج قال له يوما: " أتسمعني ألحن ؟ قال: في حرف واحد، قال في أي ؟ قال: في القرآن، قال: ذلك أشنع، ثم قال: ما هو ؟ قال تقول: في: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ ﴿24﴾[التوبة] فتقرأ أحب بالرفع، قال الحجاج: لا جرم أنك لا تسمع لي لحنا بعد هذا" [1].

وبهذا أصبح مصطلح الرفع والنصب من المصطلحات الخاصة بعلم النحو على الرغم من أنه لم يضع له حدا يقابله.

ومن الروايات التي نجدها أيضا حينما جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء سأله عن تجويزه ليس الطيب إلا المسك بالرفع فقال له أبو عمرو بن العلاء: نمت يا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع [2].

---

[1] طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ص : 21

[2] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الأنصاري، شرح وتح : عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط :1، 2000، ج : 3، ص : 558، 559

والملاحظ حول هذه المصـــطلحات أنها مأخوذة من معناها اللغوي ولكن اختص بها أهل النحو ويوضح ذلك ما جاء عن الأصمعي: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل ؟ قال: إني إذن لرجل سوء، قلت: أفتجر فلســـطين ؟، قال: إذن إني لرجل قوي، فهذا الأعرابي لم يفهم من من الهمز إلا العيب والشتم، لذا أبى أن يكون عيابا، لأن ذلك من سمات سوء الخلق، ولم يفهم من الجر إلا السحب، أما الهمز بمعنى النطق بالهمز والجر بمعنى الإتيان بالحركة المتخصصة، فهو أبعد ما يكون عن ذهنه وتفكيره

ومن المصطلحات النحوية التي استحدثها تلاميذ أبي الأسود هو التنوين مع نصر بن عاصم الليثي، حيث يروى السيرافي أن خالد الحذاء قال: "سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف تقرؤها قال: قل هو الله أحد، الله الصـــمد، لم ينون، قال: فأخبرته أن عروة ينون فقال: بئسما قال وهو للبئس أهل" [1].

ونجد أيضـــا مصـــطلح الإضـــمار من المصـــطلحات المعروفة في ذلك الوقت، حيث كان أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر يقرآن ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾ ويختلفان في التأويل، كان عيســـى بن عمر يقول على النداء كقولك: يا زيد الحارث والحارث جميعا إذا نصـــب كأنه قال ادع حارث وقال أبو عمرو بن العلاء: لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على إضـــمار سخرنا. .. الطير كقوله على أثر هذا ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ أي سخرت الريح [2].

كما نجد مصـطلح الموضـع عند عبد الله بن أبي إسـحاق لما قال للفرزدق في مديحه ليزيد بن عبد الملك:

مستلقين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منصور

على عمائمنا يلقي وأرحلنا على زواحف تجي مخها ريرِ

[1] أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص : 27

[2] طبقات الشعراء، ابن سلام الجمحي، ص : 32

فقال ابن أبي إسحاق أسأت إنما هي ريرُ وكذلك قياس النحو في هذا الموضع [1]. فمفهوم الموضع من بين المفاهيم العلمية والإجرائية المستعملة في النحو العلمي العربي ويتم الكشف عن الموضع من خلال القياس الحملي، وهو مفهوم دقيق مقارنة بتلك الفترة الزمنية من تأسيس علم النحو. وهذا يعني أن فكرة التعليل والقياس قد كانت محل اهتمام في هذه المرحلة وتبلور هذا المفهوم في أذهانهم حيث يذكر ابن سلام: ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل [2]

ويعد نحاة هذه الطبقة أي عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي من بين النحاة الذين اهتموا بوضع مصطلحات خاصة بأهل النحو حتى وإن كانت توصف بأنها مأخوذة من معناها اللغوي، فقد روى سيبويه أن ابن أبي إسحاق قد أجاز هذا البيت [3]:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

[1] نفسه ، ص : 66

[2] طبقات الشعراء، ابن سلام، ص : 30

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 141

الفصل الرابع

التعريف المصطلحي، مفهومه وأنواعه

أولا مكونات التعريف المصطلاحي:

1. اللغة المتخصصة:

يتطلب تحديد مفهوم التعريف المصـــطلحي الوقوف على بعض المفاهيم والحيثيات المعرفية التي ســاهمت في بلورته قبل أن ينتشــر اســتعماله ويصــبح مجالا محددا له إطاره التصــوري والمنهجي. فاللغة le langue كتلة من الوحدات الدالة التي يستعملها أفراد المجتمع اللساني من أجل التواصل والتفاهم فيما بينهم بكل سهولة وبساطة، فكما يعرفها ابن جني أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضــهم، إلا أن طبيعة الوحدات في اللغة المســتعملة من لدن الجماعة اللغوية لا تطرح إشكالا بخصوص تعريفها لأن بعض الوحدات قد لا تحتاج إلى تعريف باعتبارها مستمدة من الدوال المســتعملة في التواصــل العام، والمقصــود هنا أنها لا تطلب إعمال الفكر بخلاف الوحدات المستعملة في بعض المجالات والميادين المتخصـصـة [1]، حيث تختلف اللغة في هذا النوع من المجال، فاللفظ حتى إن كان أدائيا في اللغة وصـــورة للمواضـــعة الجماعية فإن المصـطلح المتخصـص أو العلمي في سياق نفسـه النظام اللغوي يصـبح مواضـعة مضـاعفة إذ يتحول إلى الاصــطلاح في صــلب الاصــطلاح فهو إذن النظام الإبلاغي المزروع في حنايا النظام التواصــلي الأول، وهو صــورة تعبيرية أخرى مشــتقة من جهاز علامي أوســع منه كما وأضيق دقة [2].

فالصعوبة إذن تكمن في دقة العلامة في هذه اللغة لأنها تتعلق بميدان معين وترتبط بأشخاص معينين ولا يمكن فهم أي وحدة من وحداتـه دون التعرف على تعريفهـا وحـدهـا في مجـالهـا المتخصـص. فإذا كان الاسـتعمال العام يسـتوجب الربط بين الصـورة السـمعية والتصـور فإن الاستعمال الخاص للغة يستوجب الربط بين المصطلح والمفهوم، إذ تجلي خصوصية أي مجال علمي أو تقني كونه يكتسي طابع الاختصاص ولا يمكن فهم مضامينه إلا في إطار المصطلح

[1] فاللغة المتخصصة وإن كانت تستعمل اللغة العامة إلا أنها تنحصر بين فئة من المشتغلين في نفس المجال وتتميز بتوخيها للدقة والدلالة المباشرة، على عكس اللغة العامة التي تتميز بالعموم.

[2] مباحث تأسيسة في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط : 1، 2010، ص : 45

إذ يمثل هذا الأخير مكونا جوهريا يؤدي وظيفة معرفية تتمثل في تنظيم البنية المفهومية، فالوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته لذلك نسميها أدواته الفعالة لأنها تولده عضويا وتنشىء صرحه ثم تصبح خلاياه الجينية التي تكفل التكاثر والنماء[1]

ويتضح من ذلك أن قيمة المصطلح لا تظهر إلا من خلال الميدان الذي يستعمل فيه وفي علاقته مع المصطلحات الأخرى التي هي أيضا من نفس الميدان، فهو جزء مهم من لغات التخصصles langues de spécialités لأن كل علم يحتاج إلى تعريف وأول ما تفرضه كل عملية تعريفية لاسيما إذا كان الحرص على شمول التحديد بما يجعله محبطا بالجمع ومميزا بالمنع هو أن تحصر مجال التصورات الكامنة خلف المفهوم وذلك بالاعتماد على جملة التجليات الاصطلاحية ضمن الحقل الدلالي الذي تعالجه[2]

وهذا لا يعني أن اللغة الخاصة تنحصر في المصطلحات فحسب بل تستعمل تسميات متخصصة – المصطلحات – بما في ذلك الرموز غير اللسانية ضمن ملفوظات تتحكم في المصادر الطبيعية للغة معينة فيمكن تعريفها على أنها تقدم من الناحية التقنية معارف مختصة[3]ولكن يبقى المصطلح أهم العناصر في اللغة الخاصة نظرا لاقتصاره على ما يعرف الأحادية الدلالية التي تجعله مميزا عن اللغة الطبيعية، وهذا يعني أن التعريف والتحديد يختلف في إطار المصطلح عما هو في الدوال، فقد ورد في البرنامج الدولي لمنظمة الصحة العالمية أن أهم خاصية بين اللغة الخاصة والمصطلح تكمن في التأثير الذي يمارسه الأحادية الدلالية على طبيعة هذه اللغة، وذلك بحملها على تحقيق علاقات أحادية بين دوالها المصطلحات ومدلولاتها المفاهيم [4]

أما مفهوم اللغة المتخصصة la langue special يعرفها pierre lerat:

C’est une langue naturelle considereentant que vecteur de connaissance

---

[1] المرجع السابق ، ص : 44

[2] التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط : 2، 1986، ص : 117

[3] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، ص : 65

[4] نفسه، ص : 65

Spécialisées[1]

والمنوط بذلك أنّها لغة طبيعيّة ولكنها تعبر عن معارف متخصصة، كما ورد في تعريف آخر "أنّها جملة الوسائل اللغويّة المستعملة في حقل موضوعي محدد لتأمين الاتصال بين هذا الحقل مثل الفزياء أو لغة الكمياء والطب [2]، وهذا يعني أنّ الميادين العلميّة تتميز بخطابات علمية تختلف عن الخطابات الاستعمالية العادية، ذلك أنّ مواضيعه تنتمي إلى مجال معرفي يتسم بخصائص مفهومية يتفرد بها ذلك المجال، لذلك يكون الشكل اللغوي للخطاب العلمي مختلف عن الخطاب العادي، فهو خطاب لا يستطبع فهمه إلاّ المنتمين إلى المجال نفسه.

Chaque langue de spécialité passe de caractéristique de différent ent par rapport à une chaque domaine a ainsi ses termes propose[3]

فالمصطلح العلمي هو الذي يجعل منها لغة متخصصة تختلف عن الاستخدام العام للغة، كما ورد تعريفها في القاموس الإنجليزي وفق الآتي:

Special languages a term used for the varieties of language used by specialists in writing about subject matter. Such as the language used in botany. law. nuclear physics or linguistics. the study of special languages includes the study of terminology [4]

فلغات التخصص تطلق على ذلك النمط من اللغة التي تستعمل في مجال محدود وضيق مثل الخطابات المكتوبة التي تتناول موضوعا في النبات أو الفزياء أو اللسانيات، وهي تتناول بالبحث والدراسة أيضا الدراسة المصطلحية، لذلك يصف محمود فهمي حجازي أنّ المصطلحات من أهم الفوارق الدقيقة بين اللغة العادية واللغة المتخصصة حيث يذكر: "المصطلحات جزء من لغات التخصص، وهي جزء أساسي في كل لغات التخصص المختلفة سواء أكانت في المجال

---

[1]. Les langues spicalisees lerat pierre. presses univarsitaires de France 1995. P 20

[2] تمام حسان رائدا لغويا، عبد الرحمن حسن العرف، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط : 1، 2002، ص : 294

[3] L idiomoticite elle la langue de specialite Trablsi Hamida Al Mutargim n 31- juillet- Decrmdre p 108

[4] Dictionary of language teaching and applied linguistics. Jak Richards and Richard Schmidt. imprint of pearson education. London. 2002. p 497

العلمي أو في المجال المهني، فلغات التخصص ليست مجرد مصطلحات، فالمصطلحات وحدها لا تقيم لغة بل فيها أيضا خصائص صرفية ونحوية محددة، لاشك أن السمة الجوهرية المميزة للعبارة المتخصصة تكمن في مصطلحاتها [1]

وتكمن أهمية اللغة المتخصصة في وظيفتها التواصلية بين أهل الاختصاص، فهي لغة يتم فيها انتقاء الأسلوب الواضح والمباشر والدقة في طرح المضامين العلمية أو التقنية وهذا ما يجعلها تتميز بجملة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن اللغة العادية ويصف خليفة الميساوي تلك الخصائص البنوية والدلالية في قوله: " أنها لغة تبني خطابا مختصا يتصف بمكوناته المفهومية واللسانية والسياقية، وتعكس نظاما متصور ومفهوميا ومعجميا مختصا هدفه التواصل بالمعرفة المختصة بين الجماعات العلمية المختصة"[2]

2. تعريف المصطلح:

لم تعد دراسة أيّ علم واستعماله تتم اليوم دون تحديد الإطار النظري والمنهجي للمنظومة المصطلحية الواردة فيه، إذ يتعين على كل مقاربة علمية أو تقنية أن تنطلق أوّلا من تعريف المصطلحات المتداولة فيه لأنّها ببساطة لا تتحصل بشكل اعتباطي إنّما تخضع لجملة من الضوابط وأهم تلك الضوابط الاصطلاح والتفاهم، ولا نتوخى من خلال هذا المبحث الوقوف على المعايير اللسانية للمصطلح، أو الحديث عن علاقته مع مجموعة من العلوم اللسانية المجاورة بما أن المصطلح يعتبر ممارسة لسانية، سنهتم أساسا بالمصطلح وكيفيه ربطه بين التصورات والمفاهيم وطريقة تعريفها بأشكال لغوية.

فالدلالة اللغوية للفظة مصطلح هي التصالح والتسالم وضد الفساد، حيث ورد في لسان العرب: " الصلاح ضد الفساد والصلح السلم وقد اصطلحوا وصالحوا واصلحوا وتصالحوا واصالحوا " [3]ويحاول ممدوح خسارة تبرير تلك المعاني: "فكأنّ الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته فذهب فريق من القوم إلى اعطاء اسما واقترح فريق اخر دالا مغايرا وارتأى فريق ثالث

[1] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي الحجازي، مكتبة غريب، ص : 14

[2] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، ص : 64

[3] لسان العرب، ابن منظور، مادة صلح

تسـمية مباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم إلى أن تصـالحوا وتسـالموا على تسمية واحدة لهذا المدلول " [1]

أمّا في المعاجم الغربية فلفظة مصـطلح مأخوذة من لفظة terme أي الحدّ، فهي مشـتقة من الكلمة اللاتينية terminus" بمعنى الحد او المعنى أو النهاية، وقد تراوحت دلالتها المختلفة ابتداء من القرن 13 م بين مفاهيم الكلمة، وعنصـر القضـية المنطقية. .. لتدل في الاسـتعمال الألسـني على وحدة معجمية موظفة ضـمن إحدى الوظائف التركيبية الاسـاسـية ومزودة بمعنى محدد [2]

يعرفه الجرجاني: " الاصـطلاح عبارة عن اتفاق بين قوم على تسمية الشـيء باسم ما بنقل من موضـعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى اخر لمناسـبة بينهما، وقيل الاصـطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى اخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ بين قوم معينين [3]

ويرى محمود فهمي الحجازي أن أفضـل تعريف أوروبي اتفق عليه المتخصـصـون: " أنه الكلمة الاصـطلاحية أو العبارة الاصـطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة اسـتقر معناها أو بالأحرى اسـتخدامها، وحدد في وضـوح وهو تعبير خاص ضـيق في دلالته المتخصـصـة وواضـح إلى أقصـى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سـياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيحقق بذلك وضوحه الضروري [4]

ولئن قصـر التعريف الأول على الاتفاق بإخراج اللفظ من معنى إلى اخر فإن التعريف الثاني لا يخالف التعريف الأول بل يركز أيضا على قضية وضوحه ودلالته المتخصصة، كما أنه يرد في علاقة تقابلية مع المصطلحات الأخرى التي هي في نفس المجال، فالمصطلح علامة لغوية تقوم على ركنين أسـاسـين لا سـبيل إلى فصـل دالها التعبيري عن مدلولها المضـموني أو حدها

---

[1] علم المصطلح، ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط : 1، 2008، ص : 9

[2] إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط : 1، 2008، ص : 22. 23

[3] كتاب التعريفات، الجرجاني، ص : 28

[4] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي الحجازي، ص : 11

عن مفهومها، أحدهما الشكل forme أو التسمية Dénomination والأخر المعنى sens أو المفهوم notionأو التصور concept يوحدهما التحديد أو التعريف définitionأي الوصف اللفظي للمتصـــور الذهني [1].وهذا يحيك لنا بإيجاز العلاقة المعقودة بين المفهوم والمصـــطلح وعليه يستوقفنا المقام لتحديد المفهوم.

3. تعريف المفهوم:

3. 1 المفهوم لغة:

المفهوم لغة اسم مفعول من الفعل فهم ويقول الخليل: فهمت الشيء فهَما وفهما: عرفته وعقلته، وفهمت فلانا وأفهمته: عرفته، وقرأ ابن مسعود: " ففهمنها سليمان " الأنبياء 79 وجل فهم: سريع الفهم [2].

وورد عند ابن فارس الفاء والهاء والميم أصـــل واحد في علم الشـــيء وذكر ابن منظور الفهم معرفتك الشيء بالقلب: فهمه فهما وفهامة علمه، ونفهم الكلام: فهمه شيئا بعد شيء، ورجل فهم سريع الفهم [3].

والملاحظ من خلال ما ســبق ذكره أن المفهوم يدل على معنى العلم والمعرفة، فالعلم بالشـــيء قبل المعرفة به يعتبر تصـــورا وإدراكه علم به ومعرفة له على ما هو عليه، ويظهر الفرق بينهما من خلال حال الشـخص فإن كان جاهلا بالشـيء ثم أدركه فقد عرفه معرفة وأما إذا كانت لديه معرفة وأدركه فقد علمه، ونســـتنتج من خلال هذه المعاني أن الفهم أخص بكثير من العلم والمعرفة على الرغم من إتيانه مرادفا للعلم والمعرفة ويعود الســبب في ذلك لتعلقه بالمعاني دون الصفات لذلك يقال فهمت المعنى ولا نقول فهمت المنزل.

وتشير المعاجم الفرنسية إلى معنى المفهوم فقد جاء في معجم le Robert:

Concept :n.m conceptus de conciper «recevoire». philo représentation mentale générale et abstraite d un objet. idée … compréhension

[1] إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، ص : 27. 28

[2] كتاب العين، الخليل بن أحمد، مادة فهم

[3] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة فهم

extension d un concept. Ling le signe. le mot le concept et la chose [1]

3. 2 المفهوم concept اصطلاحا:

يشترك هذا المصطلح مع العديد من المجالات المعرفية ويعرفه الجرجاني بأنه تصور المعنى من لفظ المخاطب، وهو يقابل عند الأصـــوليين اللفظ المنطوق فهو: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق [2]، كما يعرف أيضا بأنه فهم غير المنطوق به بدلالة سياق الكلام ومقصوده

وفي هذه الحالة يكون اللفظ مشـــحون بدلالتين دلالة ترد مع النطق ودلالة أخرى ترد مع اللفظ غير المنطوق، والدلالة الأخيرة هي المنوطة في هذا المقام والتي يطلق عليها المفهوم، كما يتضح من خلال هذا التعريف أن المعنى أو المفهوم يتعدد بتعدد الأشخاص حيث أن كل واحد يفهمه وفق خلفياته المعرفية والسياقية، ويشير الجرجاني إلى أن المفهوم عند الأصوليين يتفرع على قســـمين فالأول ما يُفهم من الكلام بطريق المطابقة، حيث يكون المســـكوت عنه موافقا للملفوظ به أما الثاني فهو ما يُفهم منه بطرق الالتزام وقيل هو أن يثبت الحكم في المســـكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق الثاني [3]، وعليه فالمفهوم يكون عن طريق الموافقة إذا كان اللفظ المنطوق والمســـكوت عنه متطابقان في المعنى، وعن طريق المخالفة إذا تخالف اللفظ المنطوق مع المسكوت عنه.

أما مفهومه عند المنطقين " فهو ما يمكن تصوره وما حصل في العقل سواء أحصل فيه بالقوة أو بالفعل [4]

---

[1] Le robert .

[2] كتاب التعريفات، الجرجاني، ص : 311

[3] ينظر : كتاب التعريفات، الجرجاني ، ص : 311

[4] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج : 2، ص : 403

ويعرف أيضا بأنه الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها اللفظ أو لا[1]، كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها اللفظ. ومن خلال هذه التعريفات يتضح اختلافه عند الأصوليين فهو التصور الذهني الذي يحصل في العقل وعلى هذا الأساس فهو لا يرتبط باللفظ في حد ذاته إن كان منطوقا أو غير منطوق بل بمجموعة التصـــورات والصـــفات التي يمكن للذهن أن يتصورها.

ويختلف مفهومه عند المحدثين أيضا والجدير بالإشارة في هذا السياق أن هذا المصطلح يعرف تعددا في التســميات فقد أشــار علي القاســمي إلى ذلك في كتابه حيث يذكر: من مشــكلات المفهوم تسـميته المضـطربة في كثير من اللغات العالمية بما فيها العربية وتختلف من عصـر لعصر ومن مدرسة فكرية لأخرى، وهكذا نجد في العربية المعاصرة مصطلحات متعددة للتعبير عن معناه مثل: مفهوم، تصـــور، ومعنى عام، وفكرة وترد هذه الألفاظ كلها أو بعضـــها بمثابة مقابلات مترادفة للمصطلحات الإنجليزية والفرنسية concept و notion [2]

ويرجع الســبب في ذلك إلى تعريفه وفق منظور الفلاســفة الذين تعددت مذاهبهم وانعكس ذلك التعدد على مجرى البحوث اللســانية والمصــطلحية بعد ذلك، فالمذهب الواقعي يرى أن المفهوم سابق في الوجود على الأشياء أو الذوات حيث أن وجوده مستقل تماما عن الأشياء المتصورة في الذهن وتأخذ هذه النظرية أســـســـها من أفلاطون الذي يعتبر أن المعاني تنتمي إلى عالم المعقولات، أما المذهب التصـــوري فيرى أن المفهوم لا وجود له إلا في الذهن، مما يعني أن

---

[1] الكليات، الكفوي، ص : 860 ويطلق علماء المنطق التصور على الفكرة الموجودة في عالم الذهن وليس المحسوسة، وكل متكلم يفهم من التصور مجموعة من الصفات، ويدرك أن هذه الصفات تنطبق على مجموعة من الأشياء أو الأفراد، فتصور الإنسان يُفهم من اتصافه بصفات مشتركة كالحيوانية، كما يصدق على عدد لا محدود من الأفراد، أما المفهوم فهو مجموعة الصفات المشتركة بين الأفراد والتي تميزهم عن غيرهم كالحيوانية ، ومنه يظهر مفهوم الماصدق : فهو مجموع الأفراد الذين يشتركون في تلك الصفات الواردة في المفهوم مثل أسماء الأشخاص على اختلاف جنسياتهم يشتركون في الصفات الواحدة

الماصدق	المفهوم
محمد، حسن جزائري، جون أمريكي. ...	**الحيوانية الاجتماع. ..**

فالعلاقة بين الماصدق والمفهوم هي علاقة عكسية، فكلما ازداد الماصدق تقلص المفهوم والعكس صحيح.

[2] علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط : 1، 2007، ص : 365

الأشياء تسبق المفهوم وهو ما يأخذ به الفلاسفة التجريبيين. بينما ينزع المذهب الاسمي منزعا اخر فيرى أن المفهوم ليس له وجود في الذهن أو حتى في العالم الواقعي بل يتمثل في مجموع الألفاظ أو الرموز اللغوية فحسب.

فمن خلال هذه المرجعية الفلسفية يتضح اختلاف تعريف المفهوم ومصطلحاته الدالة عليه، فالذين يستعملون مصطلح التصور يرون أن للتصور بعدين مهمين هما الماصدق والمفهوم وعلى هذا الأساس فكل تصور يصدق على أفراد تشترك في الصفات، أما الذين يستعملون مصطلح المفهوم فيعبرون عن ذلك مصطلح الشمول والتضمن بدلا من الماصدق والمفهوم. هذا من حيث المصطلح أما المفهوم فقد تباينت تعريفات المفهوم بين النزعة العقلية من جهة وبين النزعة التجريبية من جهة أخرى على مدار سنوات ليُحدد في الأخير في منظمة التقييس الدولية على أنه تمثيل فكري لشيء ما محسوس أو مجرد أو لصنف من الأشياء لها سمات مشتركة ويُعبر عنه بمصطلح أو رمز[1] ليكون هذا التعريف جامعا لكل الأطراف المذكورة سابقا

ويقترب تعريف ماريا تيريزا كابري إلى هذا التعريف فتذكر أن مفهوم ما هو عنصر تفكير وبناء ذهني يمثل شيئا فرديا ماديا أو غير مادي، يتكون من سلسلة خصائص مشتركة بين صنف أشياء فردية. والمفهوم يوجد نفسيا باستقلالية عن المصطلح ويسبق نوعا ما تسميته [2].

4. العلاقة بين المصطلح والمفهوم:

يتميز المصطلح على اختلاف المجال الذي ينتمي إليه باعتباره دليلا لسانيا يتركب من مكونين أولهما اللفظ وثانيهما المفهوم، إذ ينطلق العمل المصطلحي من دراسة المفهوم دراسة علمية وتصنيفه ضمن مجموعة من المفاهيم الأخرى، ويحدد أوجين وستر Eugen Waster علم المصطلح: أنه العلم الذي يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها ومكوناتها وعلاقتها الممكنة واختصاراتها والعلامة اللغوية والرموز والدالة عليها. .. وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاتيح المصطلحات الدولية وتدوينها ووضع معجماتها ومراحلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها

[1] المرجع السابق، ص : 366

[2] المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، تر : محمد أمطرش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط : 1، 2012، ص : 65

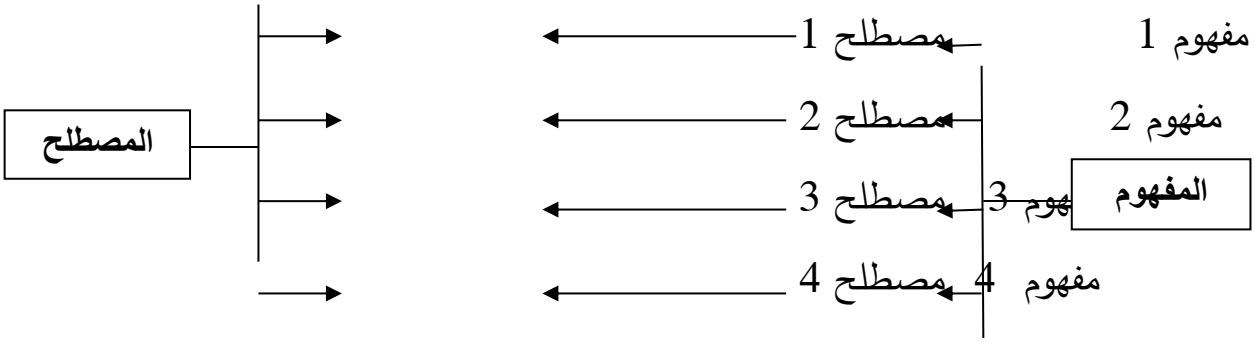
وعلى هذا الاعتبار يعد المفهوم مكونا رئيسيا في الدراسة المصطلحية، فعلم المصطلح يبحث في العلاقة المعقودة بين المفهوم والدليل اللغوي الذي يعبر عن ذلك المفهوم ذلك أن المصطلح هو لفظ يصف ويعرف المفهوم تعريفا يجعله يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى.

وحسب ساجر فإن المصطلحي يصف المفاهيم بطرق ثلاث هي [1]:

1. تحديد المفاهيم في حد ذاتها.
2. تحديد المفاهيم وفق العلاقات الرابطة بينها وكما يعبر عنها في البناء المعرفي وتتحقق وجوديا في أشكالها اللسانية.
3. وصف المفاهيم حسب الشكل اللساني المناسب سواء كان ذلك مصطلحا أو جملة أو تعبيرا حتى تتمكن من معرفته في اللغة الواحدة.

فالمفهوم كما ذكرنا سابقا هو صورة ذهنية يتم ترجمتها إلى مصطلح لساني، وتمثل هذه الطرق المنهجية التي يتعامل بها المصطلحي في عملية تحويل المفهوم إلى مصطلح، حيث ينطلق من تحديد المفاهيم المشتركة في الخصائص والصفات وهي مرحلة متقدمة في الوجود أما المرحلة الثانية فهي تحديد المفهوم مع المفاهيم الأخرى المشتركة حتى يكون لكل مفهوم سمة مميزة عن المفاهيم التي يتعالق معها، وأخيرا يتم إيجاد التسمية التي تحيل على المفهوم ويمكن التعبير عنها وفق الشكل الآتي:

[1] ساجير نقلا عن : المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، ص : 55

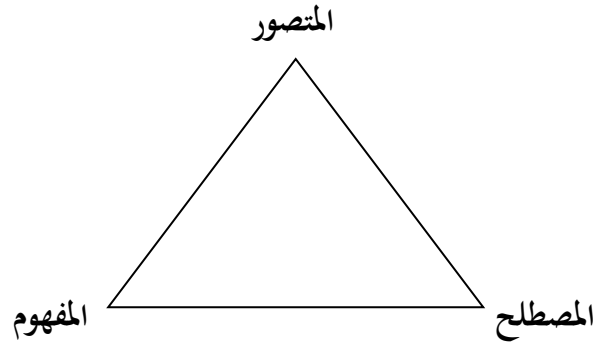


هذا من جهة كما يربط المصطلح بالمفهوم الأحادية الدلالية حيث يقر أوجين وستر أن المفهوم والمصـــطلح يرتبطان بعلاقة تقابلية أحادية [1]، وهذا يعني أن المفهوم يجب أن يكون له تســمية واحدة والعكس صـــحيح كما يجب أن يرتبط بمفهوم واحد فلا يخضـــع المصـــطلح للترادف أو الاشـتراك اللفظي، بل يسـتمد علاقة الائتلاف مع غيره من المصـطلحات القريبة منه عن طريق تتبع أثاره المفهومية في مجالات تخصـصـــه أو الانتقال إلى تخصـص اخر وذلك بالرجوع إلى النواة الأولى أو المكون النووي الأول الذي وُلد فيه المفهوم [2]، فالمصـطلح يجب أن يُضـبط وفق المفهوم ويدل عليه فقط وبالتالي ينطلق المصطلح من المفهوم لذلك يترتب على كل شكل لغوي ما لكي يعترف بوجوده كمصطلح أن يشير إلى تصور ينتمي إلى ميدان وأن يتم تحديده بواسطة تعريف كما هو موضح في الشكل الاتي[3].

[1] Marc van campenhoudt que nous reste –t- il de eugen wuster intervention dans le cadre du colloque international eugen wuster et la terminologie de l ecole de vienne universite de paris 7.3 et 4 fevrier. 2006 p 02

[2] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، ص : 58

[3] نفسه، ص : 59



ثانيا: التعريف المصطلاحي:

عرّف عليّ القاســـمي التعريف المصـــطلحي بقوله: التعريف الذي لا يعرف اللفظ ولا يعرف الشــيء الذي يدل عليه اللفظ إنما يعرف المفهوم أو التصــور الحاصــل في الذهن عن الشــيء ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية لمجموعة من الأشياء [1].

والواضــح من خلال هذا التعريف أن التعريف المصــطلحي بجعل من المفهوم هدفا وغاية لأنه يمثل موضوعه الأساسي وعما يجعل كل مفهوم يتمايز عن المفهوم الآخر. وقد ورد في تعريف آخر

Il s'agit d'une proposition formulée en langue à propos d'un concept désigné par un terme dans un domaine donne. Qui peut avoir diverses fonctions décrire explique expliciter et ou délimiter un concept [2]

فهو تعريف يقوم على تحديد المفهوم ووصفه وحتى شرحه، وجاء في تعريف اخر قدمته ISO

Identifier le concept et le différencier nettement des autres concepts [3]

وهذا يعني أن التعريف المصـطلحي يدرس المفهوم من خلال تحديد سماته وخصـائصـه المميزة وتفريقه عن بقية المفاهيم الأخرى، ويذكر هلموت فلبر أن التعريف هو وصـــف لغوي لمفهوم

[1] علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط : 02، 2019، ص : 799

[2] Structure des définitions terminographique une étude préliminaire. Selja Seppala. conférence TIA. 4. 5 avril 2005. p 03

[3] Travaux terminologique principes et méthodes ISO 704 2 ed Genève p 41

بواسطة مفاهيم أخرى معروفة وفي الغالب ما يكون التعريف بصيغة كلمات أو مصطلحات، فهو يحدد موضع كل مفهوم في منظومة المفاهيم الأخرى [1],

والوصف في هذا المقام يتطلب لغة متخصصة ودقة في الوصف لاسيما إذا كان المفهوم علميا، والمرجح أن أوّل لبنة تأسيسية للتعريف المصطلحي كانت مع الخوارزمي[2] في كتابه مفتاح العلوم، ونمثل في هذا المقام بتعريف لفظة " الرجعة " المذكورة في كتاب الخوارزمي ووصف مفهومها واختلافها من تخصص إلى اخر وبالتالي تباين المفهوم من مجال إلى مجال لتقريب مفهوم التعريف المصطلحي، فلفظة الرجعة عند أصحاب اللغة لها مفهوم المرة الواحدة من الرجوع ولا يكادون يعرفون غيرها، وعند الفقهاء الرجوع في الطلاق الذي ليس ببائن، وعند المتكلمين رجوع الإمام بعد موته أو غيبته، وعند الكتاب حساب يرفعه المعطي في العسكر لطمع واحد وعند المنجمين سير الكواكب في الخمسة المتحيرة [3] والملاحظ من خلال هذه التعريفات أن الخوارزمي لم يكتف بالتعريف اللغوي بل ذكر التعاريف المصطلحاتية للفظة الرجعة حيث اكتسبت هذه الأخيرة مفاهيم مختلفة باختلاف كل مجال. والمستنتج من خلال ما ذكرنا أن التعريف المصطلحي لا يرتبط بتحديد مصطلح للشيء وإنما يعالج مفهوم اللفظ، بل يمكن أن تبقى التسمية على حالها مثل لفظة الرجعة ولكنها مفهومها هو الذي يتغير.

ومما يجدر التنبيه إلى أهميته في هذا المقام أنه ليس كل التعاريف تسري وفق هذا النسق، فهناك تعريف يصف المفاهيم التي تم التواضع عليها مسبقا، لذلك يفرق برونو دو بيسي Bruno de Besse بين نوعين من التعريف فيذكر: كثيرا ما يقع الخلط بين التعريف الاصطلاحي والتعريف المصطلحي، ويعدان شيئا واحدا، وليسا كذلك، فالتعريف الاصطلاحي الغرض منه وصف المفاهيم الداخلة في نظام سابق عليها، أما التعريف المصطلحي فهو مبدع للمفاهيم. ..ففي الحالة الأولى يكون تحرير التعريف داخلا في عمل الاصطلاحي وهو عمل

[1] Terminology manuel. Helmut Felber. Paris. unrsco et infoterm. 1984. P 160

[2] ينظر : تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، ص : 137

[3] مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تح : محمد كمال الدين الأدهمي، مؤسسة هنداوي، 2017، ص : 8

وصـفي في جوهره، أما المصـطلحي الخليق وحده بهذه الصـفة فيصـف مواضـع العلم الواحد وأشياءه ويسميها بأسماء خاصة [1].

والواضـــح من خلال ذلك أن التعريف الاصـــطلاحي يهتم بكيفية نشـــوء المفاهيم في مختلف الميادين، أما التعريف المصطلحي فيشترك معه في جعل المفهوم موضوعا له ولكنه يتباين عنه في اقتصـاره على وصـف المفاهيم فحسـب، فالاصـطلاحي هو من يقوم بوضـع تعريف للمفهوم وتســـميته بتســـمية معية على عكس العمل المصـــطلحي، ونســـتنتج من ذلك أن التعريف الاصـطلاحي هو عملية إبداعية وخلاقة ذلك أنه يقوم بتأسـيس المفاهيم أما الثاني فهو لا يتميز بهذه الصـفة لأن المفاهيم في الأسـاس موجودة مسـبقا، فهو عملية إعادة صـياغة التعريف لتلك المفاهيم بطريقة وصـفية، ويرى هنري بيجوان وفيليب توارون أننا في الغالب ما نضـع تعريفا من النمط الاصـطلاحي يمتاز بواقع أنه مؤلف للمعنى نوعا ما ومحافظا على سـلامته، – كما أنه يوصـــف أحيانا ب " المؤســـس" – والبرهان على ذلك أنه يترتب على المؤلفين الذين يبدعون مصـــطلحا ما في نص معين أن يعرفوا به [2]، إلا أن هذا التقابل الحاصـــل بين التعريف المصطلحي والتعريف الاصطلاحي لا يمنع اشتراكهما في بعض النقاط، " فالتعريف سواء أكان اصـــطلاحيا أم مصـــطلحيا، فإنه يقوم بتحليل المفهوم، ففعل التعريف بالنســـبة للاصـــطلاحي والمصـــطلحي معا معناه: الوصـــف والتحديد والتميز بين المفاهيم [3]، ونفهم من ذلك كله أن كل من التعريفين يصـــف المفهوم ويحدد الخصـــائص المميزة له وهذا الاشـــتراك هو ما جعل بعض الباحثين لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ســـيان، بل نجد بعض الباحثين من يجعل التعريف المعجمي جزء لا يتجزأ عن التعريف المصطلحي، فيطلق عمار ساسي اسم التعريف المعجمي المتخصص على التعريف المصطلحي وهذا في سياق حديثه عن تعريف المصطلح الصوتي، حيث ذكر أنه يتطلب في الأســـاس الأول الدقة في صـــياغة الخطاب التعريفي، ودقة ثانية في

---

[1] La définition terminologique. Bruno de Besse. actes de colloque la définition contre d étude du lexique . université paris norrd 18.19 novembre 1988. Libraire larousse paris 1990. P 253

[2] المعنى في علم المصطلحات، هاري بيجوان وتوارون فيليب، تر : ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط : ، 2009، ص : 34

[3] La définition terminologique. Bruno de Besse. p 254.

إصـابة المعنى المقصـود، كما يلزم الاسـتعانة بكل ما يحيط بالمعنى (الهدف) من ملابسـات خاصـة وعامة، قديمة وجديدة وغايته في ذلك الوصـول إلى التحديد العلمي الدقيق الذي يحسـن السكوت عليه [1]،

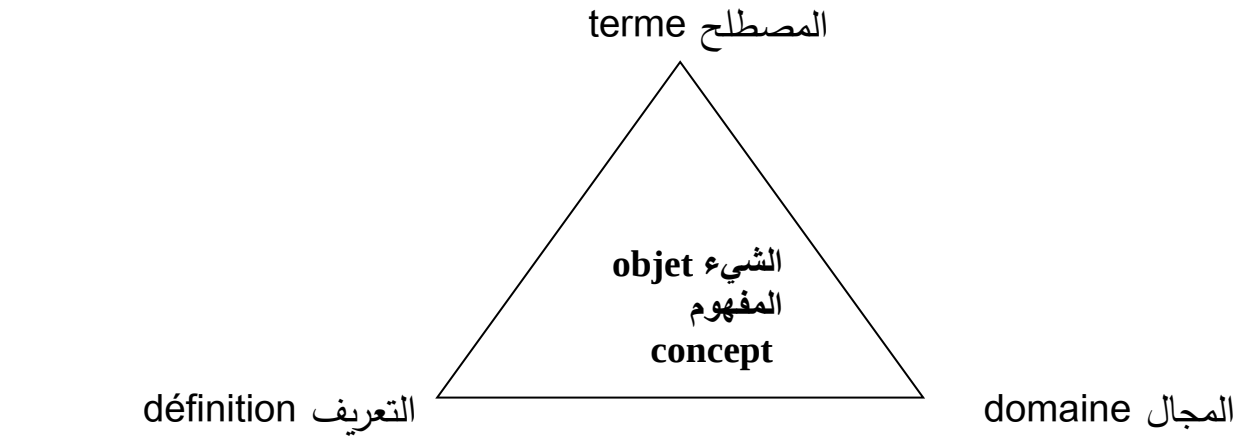
2. 1 التعريف المصطلحي والمخطط المفهومي:

تتشـكل بنية التعريف المصـطلحي من المفهوم، غير أنه لا يمكن الاكتفاء به لوحده واعتباره وحدة متكاملة، فهو في حاجة إلى مجموعة من الوحدات الأخرى، لأن الاقتصـار على تحديد المفهوم لا يكفي بل يجب تحديد المجال الذي ينتمي إليه المفهوم " ومن هنا يصبح ذكر المجال في بداية التعريف المصـطلحي مهما وضـروريا لتوضـيح المفهوم وانتماء مصـطلحه إلى النظام المفاهيمي المقصود " [2]

هذا وقد أشار برونو دي بيسي من قبل في سياق حديثه عن التعريف المصطلحي إلى الارتباط الوثيق بين المفهوم والتعريف والمجال موضـحا ذلك وفق ما يُعرف بالمثلث المصـطلحي كما هو مبين في الشكل الآَتي:

[1] ينظر : صناعة المصطلح اللساني العربي، عمار ساسي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط : 1، 2012، ص : 236

[2] تقنيات التعريف في المعاجم المعاصرة، حلام الجيلالي، ص : 138



والملاحظ من خلال هذا المثلث أن العملية المصطلحاتية تنطلق من المفهوم أو الشيء، حيث أن هذا الأخير يكون وجوده أسبق زمانا بالمقارنة مع الوحدات الأخرى نظرا أنه عملية تحويل الأشياء المادية أو الملموسة إلى مفاهيم تجريدية وتحديد صفاتها التي تتقاطع مع مفاهيم أخرى، ليتم بعد ذلك وضع تسمية تتلاءم والمفهوم على أن يتم تعريف هذا المصطلح وفق المجال الذي ينتمي إليه، وعلى هذا الأساس يمثل هذا المثل الدورة المنطقية التي تخضع لها المصطلحات من خلال انبثاقها من المفاهيم إلى غاية ذيوعها في الاستعمال.

والملاحظ أيضا بهذا الشأن أن المثلث يحتوي على ثلاث وحدات أساسية هي المصطلح والتعريف والمجال والعلاقة التي تربط بينها هي علاقة ليست معقدة بل تتميز بأنها مباشرة وواضحة ولا تحتاج إلى عناصر أخرى لتكمل العلاقة الرابطة بين الوحدات، فالتعريف يعرف المصطلح تعريفا يربطه بالمجال الذي ينتمي إليه.

فبرونو دي بيسي يعتبر أن التركيز على المفهوم والتعريف هي قاصرة لأن عنصر المجال ينقص فيها، لذلك أعاد الاعتبار إلى أهمية المجال في التعريف المصطلحي ويذكر في مقاله المشهور: مجموعة التصور – التعريف ناقصة وهي تعطي انطباعا بأنها لا ترتكز على أسس متينة، وإضافة عنصر ثالث إليها ضروري لإعطائها قاعدة مرضية ومقبولة، ينتمي التصور

وتعريفه ومصـطلحه إلزاما إلى ميدان معين، يشـكل الميدان جزءا من المعلومات عن التصـور، أسوة التعريف وبالعلاقات التي تربطه بالتصورات الأخرى [1].

ويتبين أيضـا أن أهمية الميدان تتمثل في تنظيم البنية المعرفية الكلية، " حيث تشـكل مجموعة من التصـــورات المرتبطة في ما بينها نظاما من المعارف، ويمثل الميدان نظاما معرفيا أي تنظيما تصـــوريا، كما يشـــكل الميدان الطريقة الوحيدة لتعيين نوع البنية المعرفية أو البنية التصـورية أو النظام التصـوري وتحديدها وتسـميتها [2]، فالمصـطلح يتميز كزنه ينتمي إلى ميدان معين وبالتالي يوفر الميدان شحنة المعلومات الواجب توفرها في المصطلح، وقد جمع دو بيسي ثمرة الترابط المعرفي بين عناصـر المثلث فيذكر: لهذا المبدأ نتائج كثيرة، منها على الخصـوص رفض الاصـطلاحي الاشـتراك الدلالي، واتخاذه مبدأ الأحادية الدلالية، واعتباره أن المفاهيم تتعد وتتعد معها التعاريف بتعدد المجالات [3] وهذا يعني أن كل ميدان يجب أن يحمل مصـــطلحا واحدا ويدل على مفهوم واحد وبعبارة تعريفية واحدة.

إذا كان الميدان هو العنصر الفعال في التعريف المصطلحي عند برونو دي بيسي فإن المفهوم يسـتحوذ الأهمية مقارنة مع بقية العناصـر الأخرى عند لويس لاريفيير louis larivière حيث يذكر بخصوص هذا الشأن:

Le concept ou notion se trouve donc à la base du processus terminologique. il se définit comme une représentation mentale d'un référent – ou chose- dénommée par un terme et explicitée. à la fois par la place qu' il occupe au sein d'un système organise de relation et par une définition [4]

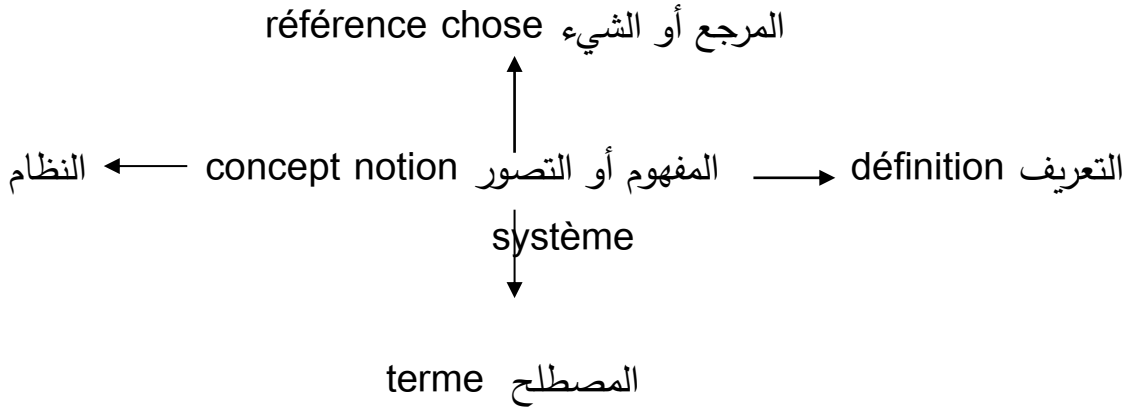
[1] المعنى في علم المصطلحات، المنظمة العربية للترجمة، إشراف : هنري بيجوان وتوارون فيليب، تر : ريتا خاطر، ص : 269

[2] نفسه، ص : 270

[3] La définition terminologique. p 255

[4] Comment formuler une definition terminologique ؟louis lariviere. Meta journal des traducteurs Montréal. 03 septembre 1996. Vol 41. n 03.p :409

فالمفهوم يُعتبر أســاس التعريف في المصــطلحات ويتم تعريفه على أنه تمثيل عقلي لمرجع أو شيء كما يعتبر مقوما مهما في المصطلح، ليضع بعد ذلك المخطط الآتي [1]:



والملاحظ بخصـوص هذا المخطط أن المفهوم يشكل نقطة الانطلاق في نشأة المصـطلحات، كما أن المفهوم يمثل مركز التعالق الحاصـــل بين الوحدات الأخرى، فالمفهوم يقوم على تجريد الأشــياء وتحويلها إلى مفاهيم ليتم بعد ذلك وضــع مصــطلح يعبر عن ذلك المفهوم في عبارة تعريفية مناسـبة، فالتشـابك الحاصـل بيه هذه الوحدات هو تشـابك غبر مباشـر حيث نلاحظ موضـــع المفهوم يتمركز المخطط ويتحكم في بقية العناصـــر ويرى أن كل مفهوم يحتل مكانا داخل نظام منظم من العلاقات وهذا ما يجعل وصـف المفهوم أمرا ممكنا، وبالتالي فإن صـياغة التعريفات ستكون بالضرورة دالة للمكان الذي تنشطه المفاهيم داخل هيكلها العلائقي، فالارتباط بين المفهوم النظام والتعريف يرتبط بعلاقة عكسـية حيث إذا حصـل تغير موضـع المفهوم في النظام فبالضرورة سيتغير التعريف والتسمية.

ثالثا: أنواع التعريف المصطلحي:

لقد ذكرنا ســابقا إلى أن التعريف المصــطلحي يهتم بدراســة المفهوم إلا أن الجدير بالتنويه أن التعريف المصــطلحي هو تعريف عام ويضــم أنواعا تعريفية تعتبر من أجزائه وتندرج ضــمنه،

[1] Même référence. p :410

ذلك أن التعريف المصـــطلحي لا يأخذ نمطا واحدا مثلما تشـــير إليه لاريفيير حيث تنقل عن روسو rousseau:

Doute qu'il soit possible d'établir un modèle unique une méthode universelle de la définition terminologique puisque la conceptualisation varie en termes de niveau de point du vue de perception: structure. Propriétés usages composants et que la définition ne peut être conçue de la même manière selon la nature des notions et selon la nature des domaine [1]

ونفهم من كلامها أن روســو يشــك في أنه من الممكن إنشــاء نموذج واحد أو طريقة عالمية لتعريف المصـــطلحات لأن التصـــور المفاهيمي يختلف من حيث المســـتوى ووجهة النظر والإدراك، والبنية والخصــائص والاســتخدامات، والمكونات وهذا لا يمكن تصــور تعريف بنفس الطريقة ووفقا لطبيعة المجالات ويترتب عن ذلك أن هيكلة المفاهيم والتحليل النظري وصـــياغة التعاريف هي بالتالي مختلفة.

وهذا يعني أن التعريف المصـطلحي يتعلق بعناصـر أخرى تؤثر فيه تأثيرا بالغا، ثم إن المفهوم نفسه الذي يشكل موضوع التعريف المصطلحي يختلف طبيعته فهناك المفاهيم العلمية والتقنية. .. وبالتالي تختلف طبيعته بحســـب المجال الذي ينتمي إليه، كما تختلف الغاية من تعريف المفهوم فهناك المفاهيم الموجهة إلى فئة متخصـصـة من المسـتخدمين والمنتمين إلة مجال واحد وهناك مفاهيم عامة يشـترك فيها كل المسـتخدمين وهذا ما يجعل بالضـرورة اختلاف صـياغة التعريف المصطلحي وأخذه لأشكال متعددة ومن الصعب حصرها في نمط واحد كما أشار إلى ذلك روسو.

وهذا التعدد في صـــور التعريف المصـــطلحي جعل بعض الباحثين يحاولون تصـــنيفه وفق الخصائص المشتركة، وتشير لاريفير إلى أن بعض الباحثين صنفه وفق ثلاثة أنماط فتذكر:

On pourrait par exemple a l'instar de **Sager** mais différemment envisager trois niveaux de définitions terminologique qui correspondraient a des besoins distincts

[1] Reference precedent. p : 415

de diverses clientèles: 1une définition conceptuelle minimale qui ne se limiterait qu' a la compréhension de la notion. 2 une définition relationnelle qui inclurait en plus les termes génériques spécifiques et cordonnes relies a la notion 3 une définition fonctionnelle dont le développement serait suffisant pour pouvoir utiliser la notion à des fins pratiques sorte de définition élargie de type encyclopédique[1]

والواضح من خلال هذا القول أن ساجر يرى بأن التعريف يُصنف إلى ثلاثة مستويات الأول يتمثل في التعريف الاحتوائي الأدنى ويكون محدودا لفهم المفهوم فقط، أما المستوى الثاني فهو التعريف العلائقي ويتضمن المصطلحات العامة والمنظمة المرتبطة بالمفهوم، في حين يمثل المستوى الأخير التعريف الوظيفي وهو الذي يُستعمل لغرض عملي كما أنه ينتمي إلى النوع الموسوعي.

أما في التوجه المصطلحي فيرى فيلبر بأن التعريف المصطلحي يتحدد في نمطين من التعريف وليس ثلاثة أنماط كما ذكرنا سابقا ويتمثل النمطان في التعريف الإحالي والتعريف الاحتوائي [2].

1. التعريف الإحالي:

إن المقود من التعريف الإحالي هو تلك العملية التي تقوم على إحصاء كل الأنواع التي تكون في نفس المستوى التجريدي، أو كل الأشياء الفردية التي تنتمي إلى المفهوم المعرف "[3]، والمُتأمل في هذا التعريف يلحظ بأنها عملية استغراق وتتبع كل الأنواع بهدف مساواتها مع المفهوم، ويبدو بأن هذا التعريف يذكرنا بالتعريف المنطقي الذي ذكرناه في موضع سابق من بحثنا، وهذا ما يجعل من التعريف المنطقي يُعد في نفس الوقت نوعا من أنواع التعريف المصطلحي.

2. التعريف الاحتوائي:

---

[1] Même reference. P : 415

[2] Basic principles and methods for the preparation of terminology standards. helmut felber. Toronto. Canada 23 june 1982. ed American society for testing p 06

[3] Même reference. P438 :

يتميز التعريف الاحتوائي كونه تعريف يرتكز على ذكر ما هو عام ثم تحديد المميزات التي يتميز بها كل عنصر عن عنصر اخر مما هو عام ويشبه هذا التعريف الشكل الاندراجي بسبب انطلاقه من العموم إلى الخصوص، ويُعرف بأنه صنف من التعريفات يتضمن الإشارة إلى المفهوم العام الأقرب (المعرف من قبل، أو الذي يُفترض أن يكون معروفا) وإلى خصائص التميزية المحددة للمفهوم المراد تعريفه "[1]

فالتعريف الاحتوائي يتشكل من الجنس القريب وصولا إلى العناصر البعيدة وفي هذا السياق يذكر روبرت أن:

On peut généralement distinguer trois types d incluants en fonction des liens qui les unissent au concept a définir. ainsi on perlera de genre prochain si l incluant se situe immédiatement au dessus du défini dans un système conceptuel donne … et de genre éloigné s il se suite au-dessus du concept a définir mais a un niveau plus éloigné que le genre prochain. par exemple siège peut être considère comme le genre prochain de chaise et meuble comme un genre éloigné de ce dernier [2]

وهذا يعني أنه بالإمكان التمييز بين ثلاثة أنواع من الاحتواء وفقا للروابط التي توحدهم بالمفهوم المراد تعريفه، وبالتالي يكون الحديث أولا عن الجنس القريب إذا كان الاحتواء واقعا مباشرة فوق المحدد في نظام مفاهيمي معين، وعن الجنس البعيد إذا كان فوق المفهوم ليتم تعريفها، ولكن على مستوى أبعد من النوع الذي يليه، ويمثل المقعد نموذجا لنوع قريب نوعا من الكرسي والأثاث كجنس بعيد عن النوع الأخير وهذا على سبيل التقريب والتمثيل.

وإذا كان التعريف المصطلحي الاحتوائي ينبني على الجنس القريب وذكر خصائص الشيء المعرف فهذا يعني وجود تشابه بينه وبين التعريف الحقيقي عند أرسطو، فالتعريف الاحتوائي كما يظهر من القول المذكور أعلاه أنه ينقسم وفق ثلاثة فروع أو مستويات ترتبط في الأساس بمدى درجة قرب العنصر المعرف من الجنس أو البعد عنه، فإذا كانت العلاقة مباشرة فالجنس

[1] ISO. terminology work–principles and methods , iso 1087_1990

[2] La redaction de definitions terminologique. Vezina Robert. ……..p 09

يكون قريبا أما إذا كانت العلاقة غير مباشرة فالجنس يكون بعيدا، كما قد يكون العنصر اندراجيا إذا كان قد حصل من جنس أعلى

رابعا: شروط التعريف المصطلحي:

إذا كان التعريف المنطقي يتطلب شروطا يجب على المعرف أن يلتزم بها، فإن المصطلحيين قد وضعوا شروطا تختص بالتعريف المصطلحي وقيود يجب على المعرف الالتزام بها.

1. أن يكون واضحا:

لا ريب أن التعريف المصطلحي جزء لا يتجزأ من اللغة المتخصصة التي يتواصل بها أهل الاختصاص، وهذا ما يتطلب أن يتسم التعريف المصطلحي بشرط الوضوح في العبارة التعريفية، وتشير روبير إلى أنه " لا ينبغي أن يشمل إلا على المصطلحات التي يُتعقد أنها معروفة من قبل الجماعة المستهدفة أو على المصطلحات معرفة في نفس المصنف المصطلحي [1].

والواضح من خلال القول أن قضية الوضوح ترتبط بعنصرين مهمين، فالعنصر الأول محاولة تحديد عبارة تعريفية يستطع المتلقي المتخصص أي الفئة المستهدفة فهمها، وهذا يعني أن المتلقي له أهميته في صياغة العبارة من خلال تحديد تخصصه والمستوى وبالتالي ما قد يكون واضحا عند متلقي متخصص قد لا يكون بتلك الصفة عند متلقي متخصص اخر هذا من جهة، أما العنصر الأخير فالمصطلحات التي يتم الاستعانة بها في تعريف المفهوم يجب أن تكون واضحة ومُعرفة في نفس المصنف حتى يصل التعريف إلى المتلقي سليما، وعليه يجب على المعرف أن يتجنب المصطلحات التي تدل على مفهومين متباينين أو أكثر فمن شأنه أن يؤدي إلى الغموض.

2. أن يتسم بعنصر الاقتصاد:

الاقتصاد صفة ضرورية في تنظيم المعارف والعلوم، والمنوط به التقليل من المفردات التي تشكل العبارة التعريفية تسهيلا على المتخصصين التواصل، لذلك يرتبط هذا الشرط بجملة من

[1] المرجع السابق، ص : 10

العوامل، فتعريف المفهوم ينبني على الجنس القريب أي المتضـــمن الأكثر قربا من الناحية التراتبية وبالضرورة الأكثر خصوصية من كل المتضمنات الممكنة [1] وهذا يعني أن الانطلاق من الجنس القريب يختصر العديد من المفاهيم الأخرى ن وذلك بسبب عنصر التخصيص، مما يجعل التعريف يشـمل على مبدأ الاقتصـاد، بعكس الابتداء بالجنس العام فهو يحمل مجموعة كبيرة من المفاهيم، كما اختيار الجنس القريب اختصـار كل الخصـائص المفهومية العامة والاقتصار على العناصر المهمة منها فقط.

هذا ويرتبط الاقتصـاد بعدم تكرار ذكر المجال الذي ينتمي إليه المصـطلح في كل تعريف لاسيما إذا كانت المصطلحات موجودة في المعاجم المتخصصة وبالتالي تنتمي إلى المجال نفسه، يضاف إلى ذلك طول العبارة التعريفية والتي كثير ما يشير علماء المصطلح إلى أنها تكون محددة بجملة واحدة [2]، لتجنب الإطالة والالتباس في تعريف المفهوم، إلا أن هذا الأمر قد لا ينطبق على كل المفاهيم نظرا لاختلافها من مجال إلى مجال اخر وارتباط بعضـها ببعض، لذلك قد يُحتاج في تحديد العبارة التعريفية إلى أكثر من جملة.

3. أن يطابق المفهوم المصطلح:

ومن الشروط الواجب توفرها أيضا أن يدل التعريف المصطلحي تمام الدلالة على المفهوم، أي لا ينطبق إلا على المفهوم المُعرف [3]، وهذا يعني أن التعريف المصـطلحي يتقيد بالأحادية الدلالية وأن لا يضـم التعريف مفاهيم أخرى، حيث أن العلاقة بين المعرف والمفهوم هي علاقة تناظر وتكافؤ [4]، ويطلق العلماء المتخصـصـون عليها تسـمية الترادف فالعلاقة بين التعريف

[1]Composition et formalisation conceptuelles de la définition terminographique. selja sepala. p 89

[2] La redaction de la definition terminologique. robert vezina. p 18

[3] Composition et formalisation conceptuelles de la définition terminographique. selja sepala. p 89

[4] تقترح robert vezin لمعرفة التطابق وفق المعادلة الاتية حيث تذكر :

Un test de vérification qui se compose des deux questions suivantes peut permettre de s assure que la définition réponde aux critères énonces. 1. Est-ce que tous les X(les objet représentés per le terme) sont des Y(les objets désignés per l incluant) qui ont telles caractéristiques ؟ 2. Est-ce que tous les Y qui ont les caractéristiques Z sont des X ؟

المصـــطلحي والمعرف هي علاقة ترادف مفهومي تام، فالتعريف يكون مكافئا للمعرف، حيث يدل على المفهوم المكثف الذي يجمله المصـــطلح دلالة تامة، فلا يكون أعم ولا أخص منه [1]، والتكافؤ في هذا الموضـــع يعني التقابل الذي يســـمح بجعل أحدهما مكان الاخر نظرا للترادف الحاصل بينهما.

4. أن يشير إلى العلاقات المفهومية التي تربط المفهوم بغيره:

إن المقود من هذا الشـرط إحالة كل مفهوم إلى شـبكة المفاهيم التي يترابط معها أي من حيث المجال، فالمفاهيم لا توجد باســـتقلال تام عن بقية المفاهيم الأخرى لأنه يبني علاقات مترابطة مع مفاهيم أخرى تنتمي إلى الميدان المتخصـص نفسـه، وعليه فالتعريف المصـطلحي ينبغي أن يشـــير إليها، وأن يعكس العلاقات النظامية التي يعقدها كل مفهوم مع المفاهيم الأخرى لنفس المجال [2].

وهذا يعني أن المفهوم هو عبارة عن كيان جزئي ينتمي إلى كيان كلي من المفاهيم الكلية لذلك قد نجد مفهوم يحتوي على مفهوم اخر، وهذا ما يجب على التعريف المصـطلحي إظهاره وإبرازه، كما ينبغي على المعرف أن يشـير في تعريفه إلى العلاقات التي تربط المفهوم المعرف مع غيره من المفاهيم.

5. أن يكون التعريف المصطلحي موضوعيا:

ويتحدد هذا الشرط في علمية التعريف المصطلحي وأن " يتبنى وجهة نظر حيادية، إذ ينبغي أن يكون خاليا من الأحكام الذاتية [3]، والواضـــح من خلال هذا أنه يرتبط أســـاســـا بالمعرف لا

الأشـــياء Xوهذا يعني أن معرفة التطابق بين التعريف المصـــطلحي والمفهوم يتم من خلال طرح الســـؤالين : هل المميزات ؟وهل كل Z الأشياء التي يعينها المتضمن التعريفي والتي تمتلك الخصائص المفهومية Yالموجودة في المصطلح هي نفسها ؟ وبالتالي إذا كان الجواب بنعم على السـؤالين فإن التطابق موجود X التي تمتلك خصـائص مفهومية هي مميزات Zالعينات Laبين التعريف والمفهوم، بخلاف لو كان الإجابة بلا مما يعني بأن التعريف إما أعم أو أخص من التعريف . ينظر : rédaction de la définition terminologique. robert vezina . p 13

[1] نفسه، ص : 14

[2] La terminologie théorie et application. maria teresa cabré p 183

[3] rédaction de la définition terminologique. robert vezina p 18

بالتعريف المصـطلحي، فالمعرف يلتزم بالنظرة الموضـوعية ويتجنب كل نزعة ذاتية أو معيارية دون الاحتكام والاستناد عبى الأسس العلمية.

6. أن لا يحتوي الألفاظ السالبة في التعريف:

إن المقصـود بهذا الشـرط تجنب العبارات السـالبة في التعريف المصـطلحي، أي الابتعاد عن الاسـتعمالات اللغوية التي تدل على النفي، فالتعريف المصـطلحي ينبغي أن يأخذ شـكلا مثبتا وأن يعبر عما هو المفهوم لا عن ما ليس هو.

7. أن لا يكون بالمرادف والمضاد والمكافئ:

إن تعريف المصـــطلح من خلال المرادف أو بمكافئه أو بمضـــاده لا يمكن أن يحدد المفهوم بالدقة المطلوبة " فما دام التعريف الذي يحيل إلى مرادف أو إلى مضـاد او إلى مكافئ لا يمكن لـه أن يقوم مقام التعريف المصـــطلحي، فهذا التعريف في الواقع لا يوافق المقاربـة الإدراكيـة الذهنية على اعتبار أنه يتأسس بصورة جوهرية على العلاقات اللسانية [1]

ولكن الجدير بالتنويه في هذا المقام أنه لا ينبغي أن يُفهم أن تجنب الاعتماد على هذا النوع من التعريف يسـتدعي الاسـتغناء الكلي والنهائي عنها، فعلى الرغم من أنها لا تعد من مكونات التعريف المصـــطلحي الأســاســية إلا أنه يمكن إيرادها نظرا للوظيفة التي تؤديها في توضـــيح العلاقة المترابطة التي تجمع المفهوم مع غيره من المفاهيم الاخرى والكشـف عن الروابط الخفية في النظام المفهومي، وبالتالي يظهر مدى ارتباط هذا الشـرط بالشـرط الذي ذكرناه في موضـع سـابق انظر ولكن يفهم أن هذه العناصـر تكون بعد إيراد كل الخصـائص الأسـاسـية للمصـطلح ويتضـــح إذن أن أهميتها لا تكون في العبارة التعريفية للمصـــطلح بل في مدى ربطه بالمفاهيم الأخرى.

رابعا: وظائف التعريف المصطلحي:

1. الوظيفة التواصلية:

إن عملية تحديد المصـطلحات في أي علم من العلوم يؤدي إلى وضـوح المصـطلحات وخلق لغة مشتركة بين الباحثين في المجال الواحد، والتعريف المصطلحي يمثل قاعدة أساسية في فهم

[1]Composition et formalisation conceptuelles de la définition terminographique. selja sepala. p79

النصوص المتخصصة، ذلك من خلال ضبطه للمفاهيم وتحديد الدلالات وبالتالي يسهل عملية التواصل والتفاهم، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة لا تقتصر على التعريف المصطلحي على وجه الخصوص إلا أنها تمثل أهم وظيفة يتمتع بها والتي من دونها لا يمكن أن تتحصل الوظائف الأخرى.

2. الوظيفة الوصفية:

تمثل الوظيفة الثانية جزءا لا يتجزأ عن الوظيفة الأولى، فالتعريف المصطلحي موضوعه المفهوم وبالتالي تتلخص هذه الوظيفة في وصف المفهوم من خلال أجزائه والمتمثلة في المكونات التي يتركب منها وطبيعة المفهوم الحسية أو المجردة وذلك من خلال المجال الذي ينتمي إليه المفهوم.

3. الوظيفة التمييزية:

تعتبر وظيفة التمييز من الوظائف العامة الموجودة في العلوم وغير العلوم، فالدوال التي نستعملها في اللغة تميز كل دال عن اخر، كما أن الإنسان يختلف من شخص لاخر، وهذا يعني التركيز على الاختلاف الحاصلة بين الأشياء، أما في مجال التعريف المصطلحي فإنه يقوم على تمييز وفصل كل مفهوم عن مفهوم اخر وذلك من خلال وصف الخصائص التي يتميز بها كل مفهوم.

4. الوظيفة البنائية:

وترتبط هذه الوظيفة ارتباطا وثيقا بالوظيفة السابقة وذلك أن الوظيفة التميزية لا تحدد المميزات الخاصة بالمصطلح فحسب إنما تميزه عن بقية المفاهيم التي يتشابك معها بينما تتجسد العلاقة البنائية بتحديد الموقع الذي يشغله المفهوم بالنسبة إلى المفاهيم الأخرى، وهذا يعني بأن هذه الوظيفة تتحدد من خلال تعريف المصطلح في مجاله وهذا ما يسمح بإنشاء شبكة مترابطة من المفاهيم.

الفصل الخامس

دراسة وصفية تحليلية للحدود في كتاب سيبويه

لقد بينا سابقا أن الحد أو التعريف كما ورد عند الفلاسفة يهتم بالجنس والفصل، حيث تعود أصوله الأولى إلى أرسطو الذي كان يهدف في الأساس إلى تحصيل المُعرف والإحاطة به إحاطة جامعة مانعة، وقد عبر عنها أرسطو بكيفية مباشرة وبالتالي يُعد مؤسسا لفكر ظهر بفضله ملامحه النظرية والمنهجية من خلال مؤلفاته.

وقبل أن نتطرق إلى تحديد مفهوم الحد عند سيبويه من المفيد الإشارة أولا إلى أنه اعتمد في التحديد على أسس ومعايير تختلف عما اعتمده الفلاسفة، وتلك الأسس ليس بالضرورة أن تكون واضحة أو مُصرح بها، وفي هذا السياق يذكر بناصر البوعزاتي في الاستدلال والبناء: " إن مسلمات مضمرة تتسلل إلى الخطاب العلمي عبر سبل لا تخضع لأية مراقبة عقلية واعية، وتستقر داخل كل فرضية مهما تكن واضحة وبسيطة في نظر المتداولين " [1] وهذا يعني أن الباحث قد يبني مفاهيمه ونظرياته على أسس ومعايير لا يكشف عنها،: فكل تعقل يستند إلى مسلمات مضمرة قليلا أو كثيرا هي التي ترسم أفقه، وتعيين حدود سقفه، ويتحدد الممكن والمستحيل من خلال ما تفرضه المسلمات من تضييق على الحقل المعرفي " [2]، وإذا حاولنا معرفة تلك الطرق المضمرة فإن الباحثين المنتمين إلى فلسفة العلوم ونظريات المعرفة يستطيعون الكشف عن تلك الأسس والمسلمات التي تخص المعرفة والمفاهيم والحدود.

ولهذا الاعتقاد الأثر الواضح على العلماء العرب فقد اعتمدوا على طرق في الوصف والتحليل تناسب زمانهم ومكانهم وتصوراتهم ومعتقداتهم [3]، والمتأمل في كتاب سيبويه يلحظ بأنه عرف واستدل وصنف ولكن الباحث عن الأسس التي اعتمدها سيجدها خفية لم يصرح بها، لذلك وجب علينا النظر في الأسس المنطقية التي تبناها بمعانيهما الضيفة المرتبطة بالآليات التي تبناها في التعريف والاستدلال على المفاهيم من جهة وطرق تحليل اللغة وتصنيفها من جهة

[1] الاستدلال والبناء، بناصر البوعزاتي، دار الامان، الرباط، المغرب، ط : 01، 1999، ص : 187

[2] نفسه، ص : 192

[3] ومهما كانت تلك الطرق فهي طرق عقلية منطقية بالضرورة مهما كان ويتدخل فيها العقل حتى ولو كانت من منطلق حسي إلا أن طريقة التفكير وتوظيف العقل فلها عدة أساليب تختلف حسب الزمان والمكان والمعتقدات فالذهنية الإسلامية والعقلانية العربية ارتبطت بفهم القران وحضور عدة مسلمات مستنبطة من القران الكريم

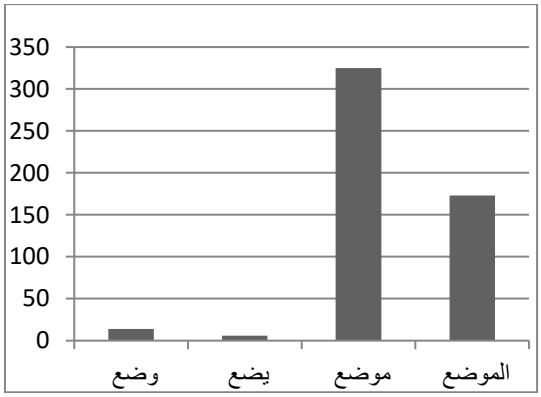
ثانية ويرجع الســـبب في ذلك إلى أن نوع الحدود هنا تنتمي إلى نمط من الممارســـة العلمية المتخصصة وهي ميدان الدراسات اللسانية.

وأول ما ينبغي الوقوف عنده فصـــله بين ما يرجع إلى اللفظ وحده وما يرجع إلى المعنى وحده، وبالتالي فالتعريف ينقسم إلى تصنيفين مهمين صنف لفظي وأخر معنوي.

أوّلا: التصنيف اللفظي والمعنوي للكلام:

1. مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في الحدود:

إن مصطلح " الموضع " من المصطلحات التي تردد استعمالها كثيرا في كتاب سيبويه وبمختلف مشتقاتها:



ومن النماذج الموجودة في كتابه [1]:

لأن الشعر	**وُضع**	للغناء بالترنم
هذا العلم إنما	**وُضع**	لمعرفة
لأي شيء	**وضع**	هذا الكلام

ومن مميزات هذا المصــطلح على الرغم كثرة تداوله في الكتاب أنه يأتي في ســياقات مختلفة وبالتالي يختلف مفهومه من ســياق إلى ســياق اخر، مما يعني بأن له أكثر من مفهوم، كمعنى المخرج واســم المكان، إلا أن له مفهوم ضــيق ومتخصــص، حيث يجعله ســيبويه الية إجرائية يســتدل بها في الحدود، فهو يســتعمله بالمعنى اللغوي الأصــلي أي تخصــيص الشــيء للشــيء

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 4، ص : 206، ج : 02، ص : 97، ج : 03، ص : 103

وبالتالي ينطبق على تخصيص اللفظ للمعنى، كما يمنحه دلالة أخرى خاصة لا تتمثل في جعل اللفظ لمعنى بل جعل الكلام على صورة وتركيب معين [1]

وهذا يعني أننا نتعامل مع نوعين من أنواع الوضع، فالوضع الخاص بالاستعمال اللغوي code والذي يهتم بتخصيص اللفظ لمعنى معين، إلا أن سيبويه لم يشتغل به كثيرا في كتابه بينما الموضع بالمعنى الثاني هو الذي سنقابله عند كل تحديد في الحدود النحوية أو الصرفية أو الصوتية.

2. الفصل بين الكلام كخطاب وكبنية:

لقد ميز النحويون المتقدمون بصفة عامة وسيبويه على الخصوص في تحليلهم وتصنيفهم وتحديدهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة، أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية [2] وهذا يعني أن للغة وضعان الوضع الأول هو الجانب الاستعمالي للغة وهي تخص المتكلم والمستمع، وتتعلق أساسا بالكفاية اللغوية التي يكتسبها الفرد من مجتمعه اللساني وتُمكنه من التواصل مع غيره أما الوضع الثاني فهي معرفة أوضاع اللغة بعيدا عن الاستعمال.

2 .1 الكلام كخطاب:

إن اللغة أدلة متواضع عليها من قبل الجماعة اللسانية الواحدة وتركيب الدوال بعضها إلى بعض يشكل الجمل المفيدة والنصوص، إلا أن الجمل تعتبر أقل ما يمكن أن يتكون منه الخطاب وكل عنصر منها له وظيفته الإفادية والتواصلية ويطلق عليه سيبويه مصطلح المسند والمسند إليه " وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الاخر في الابتداء " [3]، والملاحظ من خلال

[1] يُنظر : الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 22، 23

[2] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، حاج صالح، ج : 01، ص : 292

[3] الكتاب، سيبويه، تح : عبد السلام هارون، ج : 01، ص : 23

هذا النص أن الوحدة الخطابية تتشكل من مسند ومسند إليه بحيث قد يكون المسند اسما أو فعلا – وفق الاستخدام المصطلحي لسيبويه– وهذه في الحقيقة تعتبر الوظيفة الأولى والمهمة للسان بما أنه أداة للتواصل والتبليغ، فهو ظاهرة اجتماعية، ويوضح أبو سعيد قول سيبويه في المسند والمسند إليه فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه المُحدث عنه. .. فالفعل حديث من الفاعل والخبر حديث من الاسم [1]إلا أن اللافت للنظر في هذا المقام أن سيبويه لم يقدم تعريفا للمسند والمسند إليه وإنما وصف العلاقة بينهما وعدم قابلية استغناء أحدهما عن الآخر كما أنهما يمثلان منطلق الكلام عند المتكلم، ثم مثل بالمبتدأ والخبر (عبد الله أخوك، وهذا أخوك)ومثل بالفعل والفاعل: يذهب عبد الله.

ولكن سيبويه وظف هذا الجانب في تحليل استعمال الخطابات اللغوية في بعض المناسبات والظروف [2]، فيذكر سيبويه في كتابه: " إذا قلت عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك كان زيد حليما وكان حليما زيد لا عليك أقدمت أم أخرت إلا أنه على وصف لك في قولك ضرب زيد عبد الله، فإذا قلت كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف. .. فإذا قلت حليما فقد أعلمته مثل ما علمت فإنه ينتظر أن تعرف صاحب الصفة [3]

وقد وردت العديد من هذه النماذج في كتابه التي تختص بأحوال الخطاب من تقديم وتأخير وحذف وذكر، وهذا يعني أن سيبويه في هذه المواضع لم يهتم بالجانب الصوري للكلام بل بالاعتماد على الدلالة المستفادة من الكلام والقرائن المحيطة بالخطاب، " وهذا الاهتمام الكبير بالدلائل غير اللفظية لا وجود له خارج التخاطب أي لا يقع إلا في الاستعمال الفعلي للغة وهو

---

[1] شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، تح : أحمد حسن مهدلي علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 01، 2008، ج : 01، ص : 173

[2] والمراد هنا استثمار اللغويين لهذه التحديدات في عملية الخطاب وأوصاف معينة ضُبطت في عصرنا الحاضر بمقاييس وقوانين ومجموع هذه القوانين يكون ما يسمى بنظرية الإفادة او التبليغ communication or intormation theory ، بالاعتماد على ما أتت به من مفاهيم جديدة حول الإفادة والإعلام يستطيع اللساني أن يقيس بدقة نجاعة اللغة المستعملة ينظر : بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ر2012، ص : 187 في المتن والهامش

[3] الكتاب، سبويه، ج : 01، ص : 47، 48

جانب عظيم من النحو كان يفهمه ســـيبويه والنحاة الأولون وهو جانب من البحث في ظواهر التخاطب وفي دراسة لغوية التي تتناول الكلام كفعل[1]

والواضـــح من خلال ذلك أن الكلام كخطاب يخضـــع للإطار الزماني والمكاني الذي يحيط بالمتكلمين والخضـوع لما تواضـعت عليه الجماعة اللسـانية من حيث النطق والدلالة، فلا يكون إلا بوجود قرائن تساعد على فهم الخطاب. ويطلق سيبويه على هذا النوع من الاستعمال اللغوي حديثا أو خطابا بالإضافة إلى مشتقاتهما [2]

فالمعنى في	**الحديث**	واحد وما يراد من الإعمال مختلف
لأنه في معنى	**الحديث**	مفعول
وكل رجل جاء فله درهمان لأن معنى	**الحديث**	الجزاء
ولم يعطفه على	**الحديث**	الأول ليكون في مثل معناه
فهذا معناه في	**الحديث**	معنى الذي

أما مصطلح الخطاب واشتقاقه [3]:

أضمر لعلم	**المخاطب**	بما يعني
ولا يستقيم أن تخبر	**المخاطب**	عن المذكور
لأنه	**المخاطب**	هنا يحتاج إلى علم ما ذكرت
لأنك تبتدئه لتنبه	**المخاطب**	ثم تستقيم بعد ذلك

[1] الخطاب والتخاطب، حاج صالح، ص : 45

[2] وقد تم إحصاؤها فقد وردت في خمسة وعشرين موضعا ينظر : الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 61، 97، 140، 149، 153، 172، 174، 238، 275، 303 ، 345، 419، ج : 2، 176، 368، ج : 3، 35، 40، 53، 88، 131، 132، 328، 497، ج : 4، 223

[3] وقد تم إحصاء هذه اللفظة فقد وردت بما يقارب اثنتي وسبعين موضعا ينظر : ج : 1، ص : 47، 48، 55، 127

والمُلاحظ من خلال كل النصوص السابقة التي وردت فيها تلك المصطلحات أنها تصب في معنى الخطاب على أســـاس أنه تبادل الكلام بين طرفين فأكثر، فلا يمكن أن يتم الحديث أو نطلق لفظة مخاطب إلا بوجود الأشـــخاص المتحدثين، فالعطف الوارد في النص أعلاه يحيل على معنى الاتصـــال الحاصـــل بين المُخاطِب والمُخَاطب، فقد جاء في كتابه: " إنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم ولأن أول الكلام أبدا للنداء إلا أن تدعه اســـتغناء بإقبال المخاطب عليك فهو أول كل كلام لك به أن تعطف المتكلم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضـــع لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة " [1]، كما أن المُلاحظ أيضـا ارتباط الخطاب أو الحديث في أكثر من موضـع بلفظة " المعنى " بل قد يكون للخطاب يجمل أكثر من معنى يُفهم من خلال الســـياق والقرائن. فقد بين ســـيبويه في كتابه أن الاهتمام في الخطاب يكون لدلالة الجملة، أي إســـناد جملة من القيم كالصـــــدق أو الكذب أو المحال للعلاقة الإســـنادية في الجملة، فقد تحتوي على هذين العنصرين ولكن المعنى يكون غير صحيح، وبالتالي ميز بين ما يرجع في الاستقامة إلى اللفظ وإلى المعنى فيذكر في **باب الاســـتقامة من الكلام والإحالة:** " فمنه مســـتقيم حســـن ومحال ومســتقيم كذب ومســتقيم قبيح وما هو محال كذب، فأما المســتقيم الحســن فقولك أتيتك أمس وســـآتيك غدا واما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول اتيتك غدا وســـآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضـــعه نحو قولك قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك وأشـبه هذا وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس "[2]

والواضـــح من خلال هذا المقتطف أنه بيّن بين الكذب في المعنى والمحال الذي لا يصـــح له معنى وبالتالي لا يمكننا أن نحكم بمعيار الصـواب والخطأ، ويشـرح السـيرافي قوله " كل كلام تكلم به متكلم فأمكن أن يكون على ما قال ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو فهو

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 2، ص : 208

[2] الكتاب، سبويه، ج : 01، ص : 25، 26

كلام مســـتقيم في الظاهر وقد بين في مثل هذا أن قائله كاذب فيما قاله فتحكم على كلامه أنه كذب غير مستقيم من حيث كان كذبا " [1] فيظهر في هذا الموضـع الفصـل بين الاستقامة في اللفظ والمعنى الذي يكون كذبا ويشـرح المسـتقيم القبيح " بأنه خُص ب: حملت الجبل وشـربت ماء البحر بالكذب لأن ظاهرهما يدل على كذب قائلهما قبل التصفح والبحث وإلا فكل كلام تكلم به وكان مخبره على خلاف ما يوجد في الظاهر فهو كذب "[2] ونســـتنتج من خلال ذلك أن الخطاب يُقاس بمعيار الســـامع أو ما يُعرف بمقبولية الكلام Acceptabilité أي من خلال الاعتماد على معنى الجملة هذا فيما يخص الكلام كخطاب.

2. 2 الكلام كبينة:

تختلف تحديد الجمل الصـــورية عن الجمل الخطابية من حيث البناء لا من حيث الإفادة، فالثانية تقتصـر على المشـاهدة الحسـية لكل ما يحيط بالحديث من حركات وإشـارات ولتحديد المعاني والأغراض، ومما ذكرناه أعلاه تميز سيبويه بين السلامة الراجعة للفظ والسلامة الراجعة للمعنى ومن ثمة التمييز المطلق بينهما " فاللفظ إذا **حُدد** وفُســـر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي sémantique لا غير، أما إذا حصـــل **التحديد** والتفســير على اللفظ نفســـــه دون أي اعتبـار للمعنى فهو تحليـل لفظي نحوي semiologico– grammatical والتخليط بين هذين الاعتبارين يُعتبر خطأ وتقصيرا. "[3]

وهذا يعني أن الأدلة التي تحمل معاني ودلالات فإنها تقتضـي وضـع اصـطلاحي ويمثل هذا الأخير ثابت من ثوابت اللغة حتى وإن خرج للاســـتعمال مخالفا لما هو في النظام، "فالظواهر تنتظم انتظاما غالبا ما يخفى على الحواس ولا يظهر من الأحداث في هذا العالم إلا القليل جدا إلا أن لبعضـها اثارا يمكن أن نسـتدل بها فلابد من الاسـتدلال {باعتبار الشـيء بالشـيء } كما

[1] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 1، ص : 185

[2] نفسه، ص : 186

[3] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، حاج صالح، ج : 01، ص : 218

يقولون. ويحتاجون في ذلك أن يقدروا ما لا يقع تحت الحس كما لابد أن يرجعوا إلى الحس لتصحيح كل ما ذهبوا إليه وما قدروه من التقديرات وما افترضوه من الافتراضات. " [1]

وهذا يعني أن صيغة البناء قد لا تتوافق والخطاب لذلك اعتمد سيبويه على طريقة علمية عقلية رياضية يستطيع بها الكشف عن هذه البنى التي لا تظهر للحواس.

ثانيا:طريقة التصنيف والتعريف عند سيبويه:

1 . القياس:

إن المنوط بالقياس في هذا الموضـــع ليس القياس في هذا الموضـــع ليس القياس الإبداعي الخلاق الذي يســتعمله المتكلم في توليد مفردات أو مصــطلحات جديدة في اللغة، بل بمفهومه اللســـاني الدقيق الذي يُعتبر تكافؤا وهو يختص بالبنى اللغوية من إفراد وتركيب. فهذا القياس يعتمد على ما يطرد من الألفاظ أو التراكيب التي تكون على ســـمت واحد وبالتالي هو إلحاق اللفظة بما يكافئها في الصـيغة ويعرفه عبد الرحمن حاج صـالح: " بأن مجاله المثل اللفظية من أوزان الكلم وتراكيب الجمل، فبنية الكلمة أو الكلام هو مجاله الوحيد، فحمل الشيء على الشيء في الحكم لجامع بينهما "[2]

فقد حاول النحاة وسـيبويه الكشـف عن هذا النوع من القياس الذي يحمل النظائر بعضـها على بعض والنظائر هي مجموعة الأفراد التي تنتمي إلى باب، وكونها نظائر بعضـــها لبعض معناه أن كل واحد منها هو المقابل والمسـاوي في الصـيغة مهما اختلفت عنه لجميع عناصـر الباب، والنظير غير الشـبيه، بل المتفق في البناء وهذا التوافق في البناء هو الذي يسـميه النحاة قياسـا [3]فهذه العملية القياسية تكشف عن البنى ويمكن بيانه وفق الجدول الاتي:

---

[1] منطق العرب في علوم اللسان، حاج صالح، ص : 110

[2] نفسه، ص : 159

[3] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، حاج صالح، ج : 1، ص : 322، 323

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
م	ح	م	و	ل
م	ف	ت	و	ح
م	ز	ر	و	ع

فالجامع بين هذه الكلم هي الصيغة الواحدة [1] كما لا تُحمل الكلم بعضها على بعض لاستنباط البنية بل حتى الجمل فيذكر سيبويه: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام ما ذكرت لك. إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، أو قلت: كان عبد الله منطلقا "[2]

العوامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
/	**عبد الله**	**منطلق**
رأيت	**عبد الله**	**منطلقا**
كان	**عبد الله**	**منطلقا**

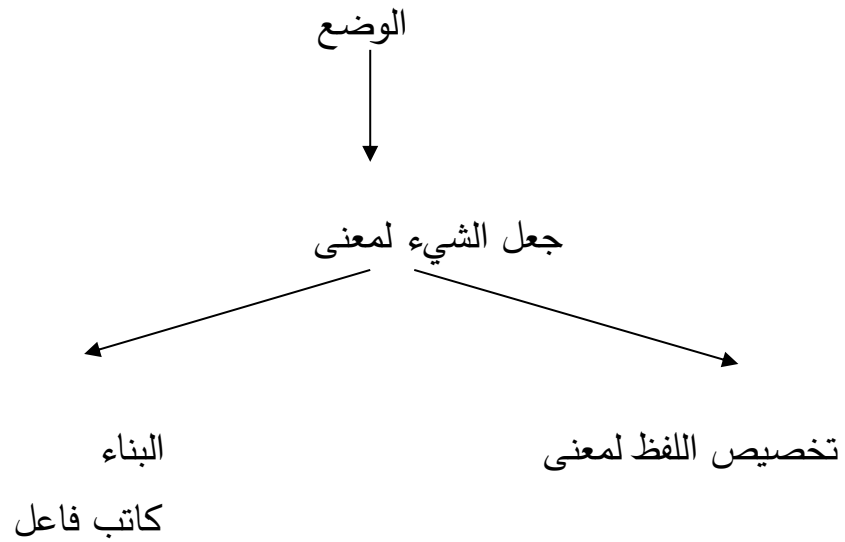
وبهذا يتضح أن القياس هو ما يوجد بين هذه النظائر من تكافؤ équivalence وهو ما يجب أن تكون عليه عناصر الفئة من الانسجام والاطراد وقد لا يكون حاصلا في الاستعمال [3]

ومنه تظهر البنية التي تجمع بين اللفظ والمعنى:

[1] وتُعرف الصيغة أو البناء كما حددها الرضي : هيئتها التي يمكن أن يُشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه

[2] الكتاب، سيبويه، ج : 01، ص : 24

[3] منطق العرب في علوم اللسان، حاج صالح، ص : 160



2. الباب:

يُطلق سـيبويه على المجرى أو المسـلك الذي تتخذه بعض الكلم بنفس العمليات بابا وأصـلا ويُستعمل هذا المصطلح بكيفية مطردة في كتابه [1]:

" وإذا ذكرت شـيئا من هذا **الباب** فالفعل متصـل في حال ذكرت وأنت تعمل في تثنيته لك أو لغيرك، في جال ذكرك إياه كما كنت في **باب حمدا وسقيا** وما أشبه ذلك "

" وما انتصب في هذا **الباب** فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصيه في **باب حسبك به** "

" هذا **الباب ما جرى** مما يكون ظرفا **هذا المجرى** وذلك قولك يوم الجمعة ألقاك فيه "

والملاحظ من خلال هذا ارتباط الباب بالبناء والمجرى كما هو مبين فالمراد من باب حمدا وسـقيا وحسـبك به ما تجري منه مجرى الأمر والنهي وعلى هذا الأسـاس فالمنوط بالباب ههنا ليس الصـفات المشـتركة بل طريقة التصـنيف تقوم على البنية الجامعة الواحدة، فالقياس الذي يُعتبر حمل النظير على النظير يؤدي إلى اكتشـاف هذه البنية وبالتالي الباب هو توافق هذا البناء فمن المميزات التي يتميز بها الباب هو العموم لا عموم المفهوم بل عموم سلوكه ومجرى

[1] ينظر : الكتاب، سيبويه، ج : 01، ص : 341، 34، ج : 02، ص : 175

أفراده، فما يدخل في الباب غير منظور إليه في ذاته بل في هذا المسار الذي يسير عليه كل أفراد بابه " [1]

والجدير بالتنويه أن هذا التصنيف الذي قوم على البناء يُعطى لكل باب منه مثالا أي مسمى معين مستنبط من البنية فهو صورة للبناء ومحاكاة له " فالتمثيل وسيلة لتوضيح البنى بتصويرها مجردة من جزء من الحروف التي صيغت عليها وذلك لإظهار البنى وحدها مجردة من محتواها ومن ثم تفسيرها " [2] فالتمثيل أو المثال ثوابت بالمعنى الرياضي تدل على متغيرات داخل الباب فهو رموز من الأصوات تطلق على كل باب ويتميز بأنه مجموعة من المواضع الاعتبارية المجردة والتي تكون وفق هيئة معينة قد توجد في البعض كما قد تخلو في العناصر الأخرى.

الباب { كتب، خرج، رسم، فتح } مثاله وحده " فعل "

ثالثا: مفهوم الحد في كتاب سيبويه:

بعد تحديد أن للغة وضعان وضع بنوي ووضع خطابي استعمالي، سنحاول تحديد معنى الحد الوارد في كتاب سيبويه فهو يستعمل هذا المصطلح في سياقات مختلفة، كما يمكن أن نجمع بعض العبارات الواردة في الكتاب والتي تتضمن مفردات الحد وتحديد السياقات التي جاءت فيها:

وترك التاء في جميع هذا **الحد والوجه**

وعلى هذا **الحد** تقول ضربت وضربني عبد الله

وقد **يجري** هذا في زيد وعمرو على هذا **الحد** إذا كنت تخبر بإستثناء

تقول على هذا **الحد** سرقت الليل أهل الدار **فتجري** الليلة على الفعل

إن وصفته على هذا **الحد** كان نصبا

[1] منطق العرب، حاج صالح، ص : 135

[2] نفسه، ص : 280

وتقول على هذا **الحد** مررت برجل ملازموه بنو فلان
لو كان ذلك لكان **الحد والوجه** في قوله مررت بامرأة
إنما اختير النصب لأن **الوجه** ههنا **وحد الكلام** أن تقول ما أتيتنا فحدثتنا

فقد أحصـــينا تكرار هذه اللفظة حيث وردت في أربعة وثلاثين 34 موضـــعا تكون اللفظة فيها معرفة وتسعة 09 مواضع معرفا بالإضافة حد الكلام واثني وخمسين 52 موضعا تكون اللفظة فيها نكرة، والملاحظ من تناظر العبارات ومختلف الســـياقات الواردة فيها كلمة حد ملازمتها في كثير من المواضـــع مع لفظة المجرى والطريقة مما يعني أنه وصـف خاص يشـمل اللفظ والكلم وليس المعنى، فكل من اللفظ والتركيب يحتاج إلى عملية بنوية معينة أو لمتتالية من العمليات والحد بهذا المفهوم عبارة واصفة لهذه المتتاليات المؤدية إلى الضرب من الكلام، فيذكر سيبويه في كتابه: " ومن هذا الباب ألزمت الناس بعضـــهم بعضـــا وخوفت الناس ضـــعيفهم قويهم، فهذا معناه في الحديث المعنى " الذي " في قولك خاف الناس ضـــعيفهم قويهم ولزم الناس بعضـــهم بعضا، فلما قلت ألزمت وخوفت صار مفعولا وأجريت الثاني على ما جرى عليه الاول "[1]
وذكر أيضـــا في نفس الباب: " وهذا ما يجري منه مجرورا كما يجري منصـــوبا، وذلك قولك عجبت من دفع الناس بعضـــهم ببعض، إذا جعلت الناس مفعولين كان بمنزلة قولك عجبت من إذهاب الناس بعضـــهم بعضـــا. .. وجرى في الجر على قولك دفعت الناس بعضـــهم ببعض وإن جعلت الناس فاعلين قلت عجبت من دفع الناس بعضـــهم ببعض جرى في الجر على حد مجراه في الرفع " [2] والملاحظ من خلال هذا المقتطف أن صـــــياغة الكلام يكون بنفس الطريقة حيث تُحمل الطريقة الاولى على البقية فإن غيرنا الصياغة إلى نمط اخر الرفع او الجر اختلف الثاني مثلما يختلف الأول، وعلى هذا الاعتبار فالحد في تصـور سـيبويه لا يختص بتعرف المعنى او المفهوم ولكنه الية لتعريف الطرق وسـلسـلة العمليات التي تؤدي إلى ضـرب من الكلام ويتبين

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 01 . ص : 154
[2] المصدر نفسه، ج : 01، ص : 155

من هذا أن الحد عند سـيبويه " هو وجه من أوجه الكلام وحال من أحواله لا أي وجه ولا أي حال بل ذلك الذي تنتجه طريقة معينة أو إجراء معين، فهو النمط من الإجراءات التي تفضي إلى نتيجة وهي النحو والضرب من الكلام والذي يحده الحد وفي نفس الوقت هذا النمط من الكلام بعينه [1]

وعلى هذا الاعتبار فالحد عند سـيبويه ليس تعريف لمعنى اللفظ أو مفهومه ولكنه **وصف للإجراءات اللازمة التي تؤدي إلى نمط من الكلام ووجه من أوجهه** لارتباطه بالمجرى أو الطريقة التي تسلكها الكلم أو الكلام في نظام العربية مما يعني أن لمجاري الكلم التي يتوصل إليها عن طريق الحمل حدودا وبالتالي يمكن وضع تعريف لمصطلح الحد الوارد في الكتاب من خلال ما وضعه عبد الرحمن حاج صالح: " فهو وصف مميز لمجرى الكلم والتراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها "[2] ويمكن شرح هذا التعريف بأن مفهوم الحد عند سيبويه يختص بتتبع العمليات المتتالية التي تولد الكلم والكلام ووصف تلك العمليات باستقلال تام عن المعنى أو المفهوم.

والمتأمل في مفهوم الحد هند سيبويه يلحظ اتصاله الوثيق بالقياس، فالاستعمال اللغوي قد يطرأ عليه بعض العمليات التحويلية من تقديم وتأخير وحذف وعلى الرغم أن ما يخرج للاستعمال يوافق قوانين اللغة إلا أنه استطاع تحديد حد الكلام من خلال بالقياس وحمل النظائر، يقول سيبويه: " ومن ذلك قولك: عجبت من موافقة الناس أسودهم أحمرهم، جرى على قولك: وافق الناس أسودهم أحمرهم، وتقول: سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض، جرى على قولك أنيابه فوق بعض، وتقول عجبت من إيقاع أنيابه فوق بعض، على حد قولك أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض "[3]

---

[1] منطق العرب، حاج صالح، ص : 121

[2] نفسه، ص : 123

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 154

رابعا: الحدود في كتاب سيبويه:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة التطبيقية تُستهل بالبحث في المنهجية والكيفية التي تم بها تحديد الحدود الموجودة في كتاب ســـيبويه، فهي بمثابة النواة المركزية للمفاهيم الأخرى الموجودة في الكتاب أو الكتب التي جاءت بعده، " فالتراث كما يذكر الفاســـي الفهري إما معطيات اللغة الموصوفة وإما مفاهيم موصوفة أو أصول وتأملات، وعلى هذا نضظر إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات ودراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة ودراســـة النســـق المفاهيمي النحوي اللغوي يهدف إلى التأريخ للفكر أو الإبستمولوجيا"[1] وعلى هذا الاعتبار نفصل بين المعطيات الخاصة بنظام اللغة والمعطيات التي لها علاقة بتحديد الطرق والآليات المستخدمة في الحدود، أما الإشارة الثانية التي وجب ذكرها في هذا السياق أن الكتاب يعتبر من أوائل الكتب التي دُونت في مجال دراسة اللغة عند العرب وما يمز هذه المرحلة التي نشـــأ فيها الكتاب أنها مرحلة من البحث الممتزج حيث تداخل النحو والصرف والدلالة والأصوات والتي لم يتم الفصل بينها لذلك ارتأينا أن نتبع الحدود الموجودة في الكتاب بالموازاة مع ترتيب الأبواب الموجودة فيه. ومن النقاط المهمة التي يتوجب تحديدها منذ البداية أن كتاب سيبويه –كما هو معلوم– أنه يتضمن جهود وأراء لغويين سبقوه وقد ذكرهم في الكتاب بل وقد استدل ببعض أقوالهم خصوصا في بعض الحدود التي وضعها لذلك سنضطر إلى ذكرهم أو الرجوع إليهم في المواضع التي سنبينها في موضعها.

1. حد الاسم، الفعل، الحرف:

1. 1 حد الاسم:

لقد استهل سيبويه كتابه **بباب علم ما الكلم من العربية** فذكر: " فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " وحد الاسم على النحو الاتي: فالاسم: رجل، وفرس، [وحائط [2]

[1] اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط : 3، 1993، ص : 59

[2] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 16

ولعل أبرز ما يُلاحظ من خلال هذه العبارة التعريفية أن سيبويه قد قسم الكلم إلى ثلاثة أقسام وهو تقسيم يخص الكلم بغض النظر عن الكلام كما أنه لم يقم حدا خاصا بالاسم بل مثل له برجل وفرس وحائط، وقد حاول بعض اللغويين تقديم تفسير لعدم وضع سيبويه حدا للاسم، فيذكر السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: " وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، ويتميز عن الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره فقال: الاسم رجل وفرس، وإنما اختار هذا، لأنه أخف الأسماء الثلاثية، وأخفها ما كان نكرة للجنس، وهذا نحو رجل وفرس" [1] ويذكر الزجاجي أنه ترك الحديث ظنا منه أنه غير مشكل الإيضاح" [2]، وقال ابن يعيش في شرح المفصل: " فأما سيبويه فإنه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره بل ذكر منه مثلا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل وفرس وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم.

إذن فقد حاول هؤلاء اللغويين تعليل السبب الخفي وراء عدم وضع سيبويه لعبارة تعريفية للاسم وقد حاولوا بعد ذلك صياغة حد له كالذي وضعه السيرافي حيث يذكر: إن سأل سائل عن حد الاسم، فإن الجواب: كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره، فهو اسم "[3] وعرفه المبرد بأنه ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك [4]

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نلحظ بأنه عرف الاسم على المعنى في مواضع محدودة فقد ذكر: فأما العلامة اللازمة الخاصة نحو زيد وعمرو وعبد الله. .. إنما صار معرفة لأنه **اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته** " وذكر في موضع اخر: زيد اسم لمعنى قولك هذا الرجل **إذا أردت شيئا بعينه فقد عرفه المخاطب بحلته أو بأمر قد بلغه منه فقد اختص به دون من يعرف.**

---

[1] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 1، 2008، ج : 01، ص 14

[2] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط : 5، 1986، ص : 49

[3] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 1، ص : 15

[4] المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، د ط، 1994، ج :1، ص : 141

أما المراد بتعريف الاسم عنده فهو الحد الإجرائي الذي يصف لنا الطرق والعمليات التي تؤدي إلى هذا الضـــرب من نوع الكلم، والمتأمل في المثالين الذين ذكرهما ســـيبويه ســـيلحظ أنهما لم يكونا بطريقة عبثية وإنما بكيفية مقصـــودة ومعلومة في ذهنه، فاهتمام ســـيبويه كان البحث عن ثبوت الوحدات في اللفظ من خلال الاستدلال عليها بالقياس لذلك تحديد الاسم عنده يحتاج إلى ضوابط بنوية حتى يتم تحديده.

1. 1. 1 الأسس الصورية لاكتشاف الاسم الإجرائي:

أ. الانفصال والابتداء:

يعتبر مفهوما الانفصال والابتداء أو الانفراد من المفاهيم المركزية في تحديد الاسم على اعتبار هـذين المفهومين أنهمـا يمثلان منطلق التحليـل والكشـــف عن النواة التي تتفرع منهـا الفروع الأخرى، فقد نقل ســـيبويه عن الخليل أنه لا يكون اســـم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يُسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء "[1]

إذن فالكيفية التي تمكن بها النحاة وسـيبويه على وجه الخصـوص من التفطن إلى الاسـم هو مدى قابليته للانفصـــال والابتداء أو الحذف لهذا حاول ســـيبويه أن يبين أن الاســـم المظهر لا يمكن أن يكون على حرف واحد ولفظة – أبدا – توضح استحالة ذلك نظرا إلى أنه معزول عما ســـبقه أو ما يلحق به وهذا ما يعجز اللســـان عن النطق به، فهو بحاجة إلى حروف مثله حتى يتصل به.

أما بخصـوص الطريقة التي تمكن بها من تحديد هذا الاتصـال والانفصـال إنما تتم من خلال البحث عن أقل ما يُمكن أن يفيد في الكلام وذلك بتتبع الحروف المتصـــلة ويدل على معنى في ذاته وفائدة لذلك مثل ســـيبويه للاســـم برجل وفرس فهي كلم تحتوي على معنى وحروفهما غير قابلة للانفصـال، وما يُلاحظ أيضـا بخصـوص المثالين أن موضـعهما يقع بين وقفتين من اليمين ومن الشمال أيضـا، وقد حاول عبد الرحمن حاج صـالح استقراء كلام سيبويه وتحديد الاسم مثل "كتاب" فالدليل على أنه أدنى وحدة دالة مجيئه في إجابة أخرى "هذا كتاب" يؤكد ذلك ويدل

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 02، ص : 304

أيضا على أن في الإجابة اختصارا بحذف المبتدأ لأنه موجود في السؤال. وهو كلام مفيد على الرغم من وجوده على أقل ما يدل على معنى "[1]

ويظهر من خلال هذا القول أن الاسم المفرد هو الاسم الذي يمكن أن يظهر من خلال جواب لسؤال سواء أكان هذا الاسم مظهرا أو مضمرا وعليه يمثل أدنى وحدة مثل كتاب أو رجل أو فرس وقد تفطنوا إلى ذلك بطريقة موضوعية تعتمد على **الأدلة اللفظية والخطابية**، " فالوقفتان تمثلان الجانب الصوتي أما الانفصال والابتداء فهما الجانب الوضعي إلا أنهما يتحصلان بشيء واحد وهو اللفظ، وهذا هو النقطة التي يلتقي فيها اللفظ بالمعنى والإفادة وهي الوقفتان اللتان تحددان بداية الوحدة ونهايتها "[2] وهذا يعني أن عدم إمكانية الوقف في داخل الكلمة يُظهر انفصالها لاشتمالها على هيئة معينة وهو ما يعرف **بالوضع** ومحتوى أو دلالة معينة وهو ما يعرف ب**الخطاب** لذلك تعتبر هذه الوحدة نقطة تقاطع بين الوضع والخطاب.

إذن تُعتبر هذه الطريقة التي اعتمدها طريقة تتميز بالموضوعية لأنها تقوم على تتبع الخطاب في اللفظ وفي المعنى من خلال تتبع الأدلة التي تُبين أقل ما يكون عليه الكلام والوقفتين لدليل واضح على انفصال الكلمة عن الكلمة الأخرى.

ب. الزيادة على النواة " الاسم":

أما المعيار الثاني الذي يُمكن أن يتضح به الاسم هو أن يكون موصولا بكلم تكون زائدة على الاسم ولكنها تخصه لوحده دون غيره وما يُبين ذلك هو عدم قابلية النطق مفصولا عنها بل تكون بصفة متصلة، فبعد تحديد الكلمة وجدوا بأن الاسم – المتمكن على وجه الخصوص– يحتمل مجموعة من الزيادات وهذه الزيادات تكون على يمين الاسم أو على شماله وهذه الزيادة التي تُضاف على الاسم تًضاف على الاسم وليس من هيئته وصيغته، فهي قد تدخل على الاسم كما لا يمكن أن تدخل عليه على أن الزيادة تكون موصولة بالاسم فيذكر سيبويه: " كما أن الأسماء الاخرة لم تغير بناء الأولى عن حالها قبل أن تُضم إليها، لم تغير خمسة في خمسة

[1] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 74، 75

[2] المرجع السابق، ص : 75

عشر عن حالها، فالهاء وهذه الأسماء الاخرة مضمومة إلى الصدور كما يُضم المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنين وُصل أحدهما بالأخر "[1]

فهذا يُبين أن تلك الزيادات إنما تُوصل وتلحق بالاسم وليست من صيغته ثم إن هذه الزيادات التي توصل بالاسم تختص بالزيادة على الاسم فقط دون غير من الأنواع الأخرى فيذكر سيبويه: " ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة "[2]

فما يُضاف إلى الاسم الألف واللام وحروف الجر والتنوين والصفة والمضاف وهي تخصه كاسم فيذكر سيبويه عن الاسم: " واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيد ذاهبا، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك: هذا درهم وزنا، ولا يكون إلا نصبا "[3]

وما يُلاحظ من خلال الأمثلة التي وضعها سيبويه أن ما يجعل الزيادة من تمام الاسم هي الصفة كما في المثال الأول فالطويل صفة لزيد فهو من الاسم على عكس المثالين المتبقيين فذاهبا ووزنا نُصيت بسبب الحالة الإعرابية وهي لا تجعلهما من تمام الاسم كما ذكرنا في المثال الأول والنصب علامة تؤكد انفصالهما عن الاسم الذي قبلهما، ويؤيد سيبويه ذلك في مواضع عدة من كتابه:. .. " لأن رأيت تمام الاسم به يتم، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان **بمنزلة اسم واحد"[4]**، كما ذكر: ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء لأنه وصف، كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم يعني الصلة، فمن ثم كان أقوى مما يكون في موضع المبني على المبتدأ لأنه لا ينصب به، وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمام الاسم ألا ترى قولك مررت بزيد الأحمر كقولك مررت بزيد وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيد وأنت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول الاحمر لم يكن تم الاسم

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 02، ص : 268

[2] نفسه، ج : 1، ص : 243

[3] المصدر السابق، ج : 02، ص : 131

[4] نفسه، ج : 1، ص : 87

فهو يجري منعوتا مجرى مررت بزيد إذا كان يعرف وحده فصـــار الاحمر كأنه من صـــلته "[1]

وذكر أيضا: " من قبل ان المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد **منفرد**، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه " [2]

وذكر بخصوص التنوين: " ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وسط الاسم،. .. فصار التنوين بمنزلة حرف قبل اخر الاسم ألا ترى أنك لو سميت رجلا خيرا منك، لقلت يا خيرا منك فألزمته التنوين وهو معرفة، لأن الراء ليست اخر الاسم ولا منتهاه فصار بمنزلة الذي. إذا قلت هذا الذي فعل فكما أن خيرا منك لزمه التنوين "[3] وأما بالنســبة للجار والمجرور فقد أشـــار إلى أنه من القبيح الفصل بينهما لأن المجرور داخل في الجار، فصارا **كأنهما كلمة واحدة** "[4]

وما نستخلصه من هذه الأقوال أن الاسم المفرد لا يشمل فقط الاسم بل يطلق الاسم المفرد على الاسم والزوائد التي تلحق به، فتلك الزوائد على الرغم من انها ليس من بنيته إلا أنها تشكل لحمة واحدة معه فالألف واللام والجر والصـفة والمضـاف كلها عناصـر تُضـاف إلى الاسـم وتجعله مكافئا للاسم المفرد لأنها من تمام الاسم أو كالاسم الواحد كما يذكر سيبويه، قد صاغ عبد الرحمن حاج صالح هذه المفاهيم بلغة اللسانيات الحديثة: فالاسم ككلمة له مكوناته [5]:

الاسم = الأصل + الصيغة +/− الزوائد

إذن فالاسم بمثابة النواة التي تدخله مجموعة من الزوائد وتتميز هذه الأخير كون أن مواضعها الاعتبارية تتصف بالثبوت، كما يعرف الحاج صالح مفهوم الزيادة: " يسمي النحاة كل ما يدخل على الاسم المفرد مع إمكان زواله زيادة على الأصل الذي هو الاسم ككلمة. وقد يكون لبعض

---

[1] المرجع السابق ، ج :1، ص : 88

[2] نفسه، ج : 2، ص : 226

[3] نفسه، ج : 2، ص : 229

[4] نفسه، ج :2، ص : 154

[5] ينظر : البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 81

الوحدات وتركيبها ووصـــلها وذلك مثل العناصـــر التي تؤثر في غيرها لفظا ومعنى مثل حرف الجر ودوره هو أن يوصل الاسم بفعل أو اسم قبله ولهذا يسميه سيبويه بحرف الإضافة " [1]

وبعد أن اسـتقرأ عبد الرحمن حاج صـالح لهذا المفهوم فقد أطلق عليه مصـطلح " اللفظة " أو lexia وطبعا كان قد نهل هذا المصـطلح من اللغويين الرضـي وابن يعيش، فقد ورد تعريفها في شـرح المفصـل على أن الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضـع وشـرحها ابن يعيش وتُسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة. .. ومنها الاسم المعرف فهو لفظة واحدة لأنه يشمل التعريف والمعرف "[2] فبالرغم أن من يعود إلى تعريفات وتحليلات ابن يعيش يرى أنها قريبة إلى طريقة الحدود المنطقية إلا أن تفسيره لسبب تسميته لفظة كان أقرب للموضوعية إذ اعتبر أن جملة تلك الحروف متصلة هي التي تعطينا معنى وفائدة في حين لا يدل فصـــل أجزاءه على المعنى المطلوب لذلك نراه يركز على أنها حروف ملفوظ بها أي أنه يهتم بالنطق والكيفية التي يتحصـــل منها المعنى، وعليه فاللفظة تشمل الاسم بزوائده أو ببعض زوائده إلا أن الانفصال لا يكفي لتحديد الاسم بل يتطلب صفة أخرى وهي " التمكن "

جـ. التمكن في الاسم:

إن أول ما تجدر إليه الإشـارة أن كل وحدة لغوية تقبل الانفصـال عما يوجد قبلها أو الوحدات التي تأتي بعدها حيث جعل النحاة من عملية الحمل أو القياس الطريقة المثلى للكشـــف عن النواة والعناصـر الأخرى الت تُضـاف ولكن دون أن تسـقط سمة الإفراد على تلك اللفظة ويطلق النحاة على هذه الزيادة التي تُقبل قبل الاسم وبعده تمكنا أو تصـرفا، فيذكر سـيبويه: " فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا "[3] وذكر أيضا: ولا يكون شيء على

---

[1] المرجع السابق، ص : 81

[2] ينظر : شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : 1، 2001، ج : 01، ص : 70، 71

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : وذكر في موضع اخر الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكنا ج :3، ص : 523

حرفين صـــفة حيث قل في الاســـم وهو الأول الأمكن " [1] كما ذكر أن الظروف المبهمة غير متمكنة وذلك لأنها لا تضـاف ولا تصـرف تصـرف غيرها ولا تكون نكرة وذاك أين ومتى وكيف وحيث. ..[2]

إذن فالاسم المتكمن هو الاسم الذي لديه القدرة في التصرف في ذاته ويمكن للوحدات اللغوية أن تزاد عليه أو تنفصل منه، إلا أنه يوجد بعض الأسماء التي لا تستطيع تحمل هذه المدخلات بل قد لا تقبل أية زيادة، غير أن هذا لا ينفي اســـميتها اطلاقا فإذا اعتبرنا هذه الأســـماء لا تستطيع تحمل الزوائد فيبقى اسما مفردا أما بالنسبة لمواضـع تلك الزوائد فهي تساوي الصـفر، فالتمكن هو هذه الحالة التي يتمكن منها الاسـم من الامتداد أو الرجوع إلى حاله الأولى، ويمكن ترتيب درجات التمكن الاسمية كما حددها سيبويه:

1. **الاسم المتمكن الأمكن:** وهو اسم مشحون بمعناه ولا يحتاج إلى غيره ويحتمل كل الزيادات الممكنة يمينا وشمالا على نحو رجل، قارئ،. ..
2. **الاسم المتمكن غير الأمكن:** وهو يشمل الاسم الممنوع من الصرف.
3. **الاسم المتمكن ولا أمكن:** ويتمثل في الأسماء المبنية.

ونســـتنتج من خلال ما تم ذكره أن هذا التصـــرف هو الذي يحدد الاســـم ويعرفه والملاحظ بخصـــوص هذه التحديدات كلها تقوم على أســـس صـــورية تخص الطرق المؤدية لتوليد الوحدة الاسـمية، " فالحد هو نمط Model أي مثال باصـطلاح الخليل وسـيبويه تصـاغ عليه الوحدات وحد الاسم هو مثال تُصاغ عليه اللفظة الاسمية " [3]

وقد أحســن عبد الرحمن حاج صــالح صــياغة الاســم أو اللفظة حيث يعرفها: " أما الحد أو المثال المتعلق باللفظة من جهة أخرى، فهو مجموعة لتصـــاريف الاســـم أي اللفظة الاســـمية المرتبة على شكل تفريع الفروع من الأصل الواحد بالزيادة يمينا وشمالا وبالتدريج إلى كل الفروع

---

[1] نفسه، ج : 4، ص : 220

[2] نفسه، ج : 3، ص : 385

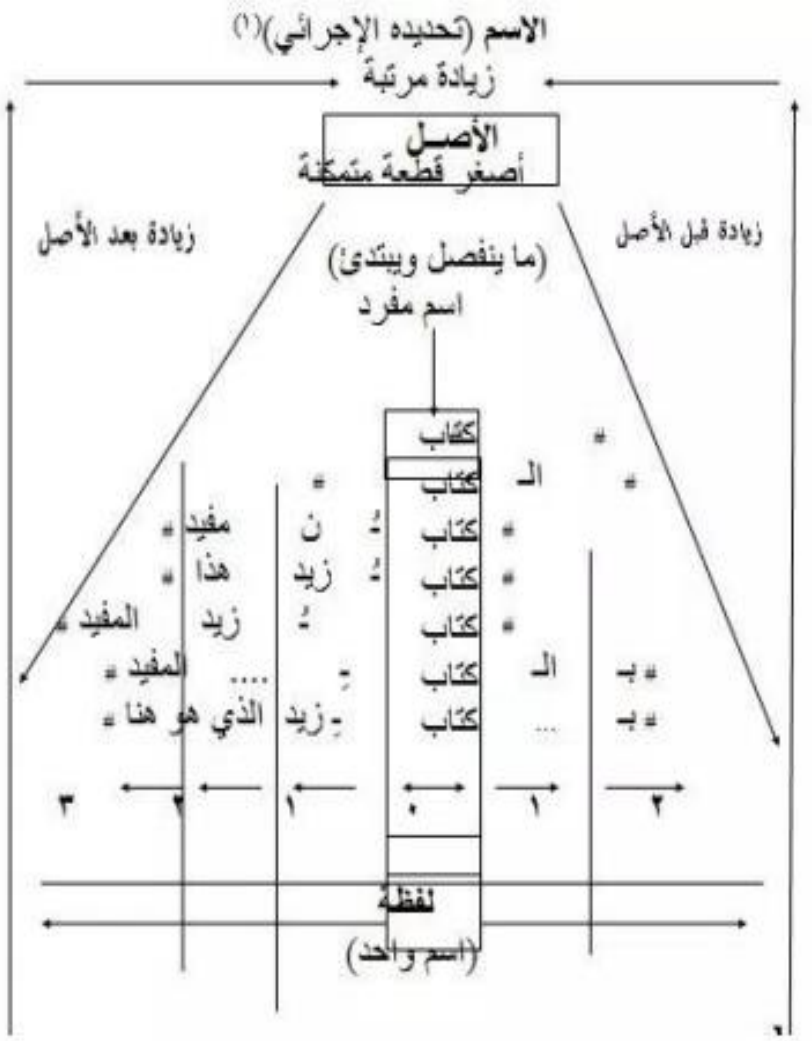
[3] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 86

الممكنة مع إمكان رد كل فرع إلى أصله القريب أو البعيد في المجموعة، وهي في الحقيقة قياس (الحد)لأن كل هذه الفروع هي وحدات متكافئة رياضيا "[1]

ويتضـــح من خلال هذا القول أن الحد هو الذي يتمثل في القياس وأن المراد بحد الاســم ليس الاسم في حد ذاته بل هو الإجراء المولد له أو للفظة الاسمية، والدليل على ذلك تفريق سيبويه بين الاسم وفق الأسس الصورية والاسم الذي يقوم على المعنى الذي يعرف به دون سائر أمته، وسنعتمد في تحديد خلاصة القول بخصوص الاسم من خلال المثال الذي وضحه عبد الرحمن حاج صالح [2]:

[1] نفسه، ص : 88

[2] نفسه، ص : 93


الاسم (تحديده الإجرائي)(1)
زيادة مرتبة
الأصل
أصغر قطعة متمكنة
زيادة بعد الأصل
زيادة قبل الأصل
(ما ينفصل ويبتدئ)
اسم مفرد
كتاب
لفظة
(اسم واحد)

فهذا المخطط التوضـــيحي يمثل الموضـــع الذي يقع فيه الاســـم والزيادات التي تزاد عليه يمينا وشـــمالا، حيث تتصـــل كلها بالاســـم ففي اليمين نجد أداة التعريف وحرف الجر أما في الجهة الأخرى فالحركة الإعرابية والمضـــاف أو الصـــفة والتنوين، ثم إن هذه الزيادات لها مواضـــع اعتبارية ثابتة أي أنها موجودة في البناء الخفي مع احتمالية وجودها أو مســاواتها للصــفر ومع انعدامها يبقى موضعا قارا، أما الملاحظة الثانية بخصوص هذا المخطط أنه ليس بالضرورة أن تظهر كل العلامات الزيادة لذلك قلنا بأن مواضـــعها اعتبارية فظهور التنوين مثلا يمنع من ظهور المضاف.

إذن نســتنتج من خلال كل ما ذكرناه أن حد الاســم هو البنية التي تشــمل تكوينه فهو الكلمة الزوائد التي تتصل به وصلا لا بناء وتتصف بالوصل لا البناء لأنها ليس من أصل بنية الكلمة بل يتعاقب دخولها وخروجها على الكلمة فهذا هو الذي يحدد لنا الاســـم المفرد كما ورد عند سيبويه في كتابه.

1. 2 حد الفعل:

ويحده سـيبويه على النحو الآتي: " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسـماء، وبُنيت لما مضـــى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضـــى فذهب وســـمع ومكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك امرا: اذهب واقتل واضـــرب، وخبرا: يقتل ويذهب ويضـــرب ويقتل ويُضـــرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة. .. والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد "[1]

والمُلاحظ بخصـوص الفعل أن سـيبويه قد وضـع له حدا بخلاف الاسـم الذي كان قد مثل له بأمثلة كما ذكرنا سـابقا، والواضـح من خلال حد الفعل أنه يدل على مفهوم **الحدث** وهذا الحدث إما أنه وقع أو سـيقع في الوقت الحاضـر أو في الوقت اللاحق من الزمن، فبالإضـافة إلى أنه يدل على الحدث فقد حدد سيبويه بأنه **أمثلة** والمُراد بالأمثلة هنا هي الصيغ التي يأتي بها الفعل فذكر السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: " فقال سيبويه وأما الفعل فأمثلة وقصد إلى هذا الجنس

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 01، ص : 12

الذي ذكرناه، وقوله أمثلة أراد به أبنية لأن أبنية الأفعال مختلفة، فمنها فَعَلَ نحو " ضَرَبَ" ومنها على "فَعِل" نحو " علِم". .."[1] وبالتالي يُحدد الفعل بأنه صـــيغ أو أبنية دالة على أحداث معينة من خلال أزمنة معينة وقد ذكر سـيبويه بأن الفعل فيه بيان زمن الحدث والحدث نفسـه فذكر: " وإنما جُعل في الزمان أقوى لأن الفعل بُني لما مضـى وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث " [2].وإذا كان للاسم حده الإجرائي باحتماله للزيادة فإن للفعل أيضـــا حدا إجرائيا وله زيادات خاص تخصـــه كفعل وتجعل منه لفظة تماما على النحو الذي كان في الاسم.

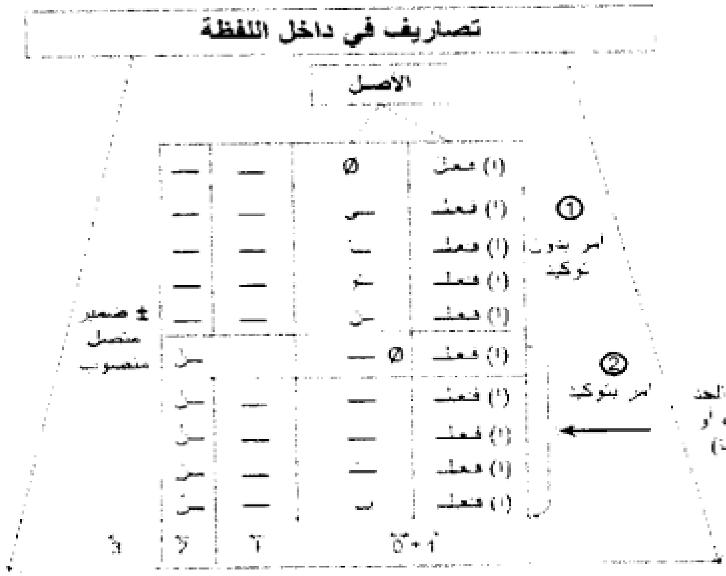
1. 2. 1 حد الفعل في الزمن الماضي:

إن بنية الفعل في الزمن الماضي له حده الخاص فهو يتكون من نواة ومجموعة من الوحدات اللغوية التي تدخل عليه وتجعل من لفظة فعلية وسنعتمد في هذا الموضع على المخطط الذي وضعه عبد الرحمن حاج صالح [3]:

[1] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 1، ص : 15

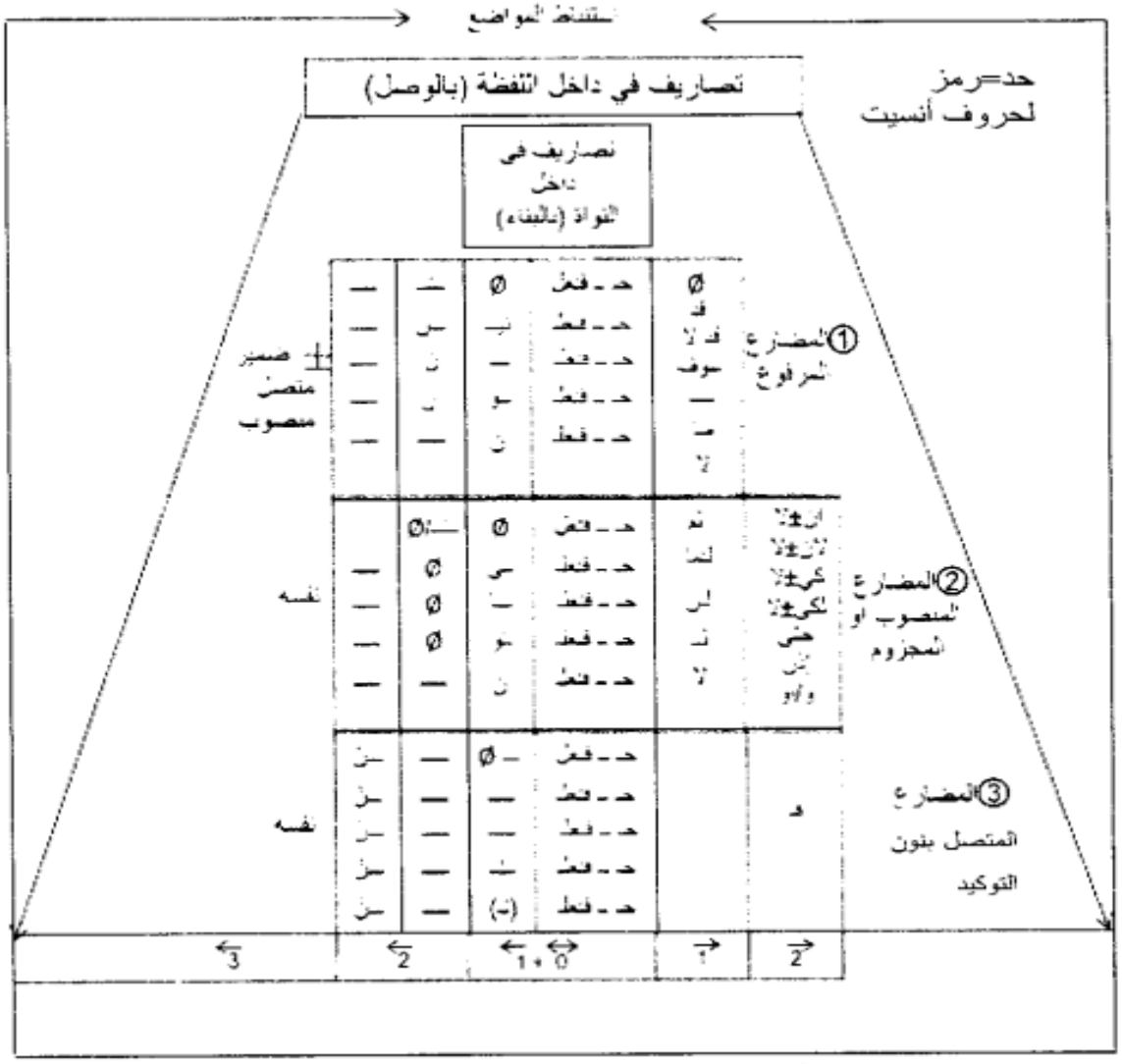
[2] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 36

[3] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 103



والملاحظ من خلال هذا المخطط أن النواة التي يتكون منها الفعل تتشكل من وحدتين لغويتين الفعل والضمير المتصل غلا أن الصلة الرابطة بين الفعل والضمير ليست مجرد علاقة وصل بل هي علاقة بناء، فتدخل قد وأن وما المصدريتان على الفعل من الجهة اليمنى، أما الزيادة التي تدخل في الجهة الأخرى فهو الضمير المنصوب والمقصود به المفعول به.

1. 2. 2 حد الفعل في الزمن المضارع:



أما حد الفعل المضـارع[1] فإنه يختلف بعض الشـيء عن الفعل الماضـي نظرا لتصـرفه مقارنة بالفعل في الزمن الماضـي، فصـيغة الفعل المضـارع تتميز بزوائد يختص بها هو حيث يذكر سـيبويه: " وللأفعال المضـارعة لأسـماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن " [2]، إلا أن هذه الزوائد تتميز بعض الشـيء عن الزوائد الأخرى لأنها تنتمي إلى نواة الكلمة ولا يمكن أن تسـتقل بحالها بالمعنى موجود بالتحامها مع الفعل، أما الموضـع الأول من جهة اليمين فهو موضـع الزيادات التي تدخل على الفعل المضـارع ويكون تأثيرها فيه تأثيرا معنويا لا لفظيا مثل قد والسين وسوف، فذكر سيبويه: " ومن تلك الحروف أيضـا سـوف يفعل، لأنها بمنزلة السين

[1] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 105

[2] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 13

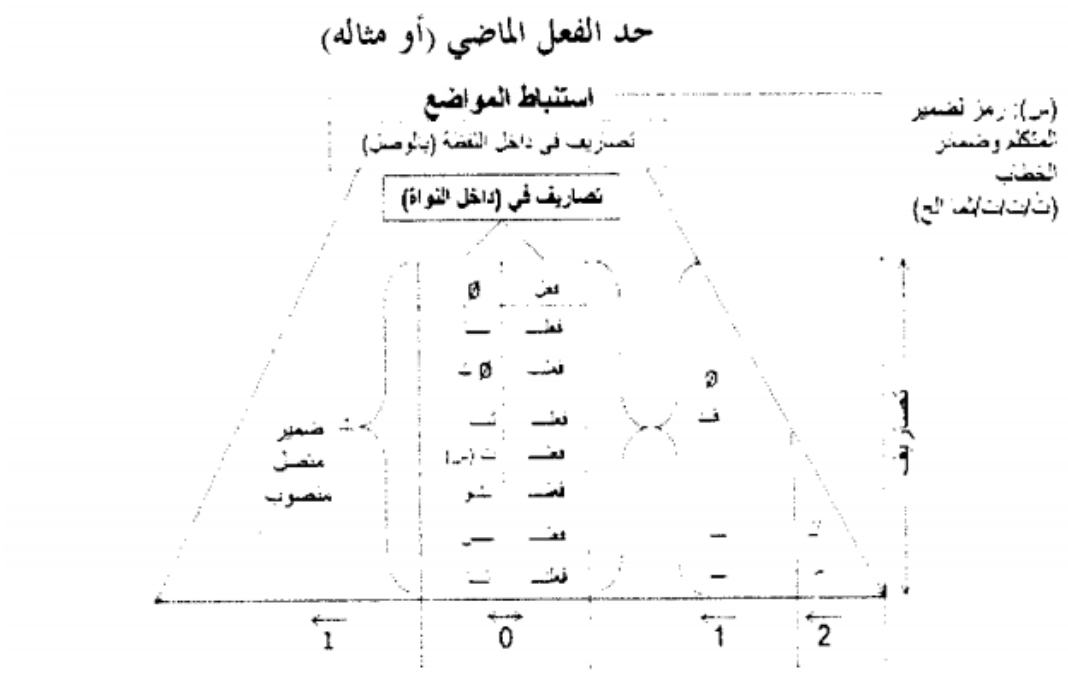
التي في قولك ســـيفعل، وإنما تدخل هذه الســـين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل فأشـبهتها في أن لا يفصـل بينها وبين الفعل "[1]، وهذه الزوائد التي تضـاف وظيفتها أنها تقدر الزمن كما هو معلوم في تدل على المســـتقبل بخلاف لو كانت غير موجودة فالفعل يدل دلالة الجدث فحسـب، أما الموضـع الثاني فهو موضـع الحروف التي تؤثر في الفعل لفظا ومعنى، ويذكر سيبويه بخصوص هذا السياق: " اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي أن وذلك قولك أريد أن أفعل وكي وذلك جئتك لكي تفعل ولن "[2]

وأما الموضـع الذي يلي نواة الفعل من الجهة اليسرى فهو موضـع علامة الإعراب التي يُعرف بها الفعل المضـارع من رفع ونصـب وجزم، والموضـع الثاني من نفس الجهة هو موضـع نون التوكيد الثقيلة والخفيفة وهي لا تعد جزءا من النواة بسبب إمكانية وجدودها أو زوالها من الفعل، والموضع الأخير هو موضع الضمير المتصل " المفعول به ".

1. 2. 3 حد الفعل الأمر:

[1] نفسه، ج : 03، ص : 115

[2] نفسه، ج : 3، ص : 05



يختلف حد فعل الأمر [1] عن الفعلين السابقين بسبب تصرف هذا الفعل مع ضمائر محدودة وضمائر المخاطب، والزيادات التي من المحتمل أن تدخل على اللفظة هي صفر زيادة فلا عامل يؤثر في فعل الأمر أما الزيادة من جهة اليسار ففيها زيادة الضمير المتصل.

إذن فهذه حدود الفعل في الأزمنة الثلاثة وتدخله زيادات معينة تجعل منه لفظة كما يختص الاسم ببعض الزيادات الخاصة به، فنلاحظ مقابلة سيبويه بين ذلك في كتابه حيث يذكر: "والجزم في الأفعال **نظير** الجر في الأسماء " [2] كما قدم سيبويه تبريرات بخصوص موقع بعض الأفعال التي تكون نظيرة للأسماء فالفعل الماضي تقول هذا رجل ضربنا، فلم يسكنوا اخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، مثل المثال المذكور، فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب فوقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف "[3] فهذا يبين ظهوره في موقع الاسم كما حصل أيضا في الفعل المضارع فضارعت أسماء الفاعلين كأن تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل كأنك قلت: إن زيدا لفاعل،

[1] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 108

[2] الكتاب، سيبويه، ج : 3، ص : 9

[3] ينظر : نفسه، ج : 1، ص : 16

وتلحقه هذه اللام كما تلحق الاســـم "[1] ويظهر هذا الأمر في ارتفاع الفعل المضـــارع فهو كما يذكره سـيبويه يرتفع بالابتداء فيُنصـب إذا كان في موضـع يُنصـب فيه الاسـم أو يجر، فيرتفع الفعل المضارع بكينونته في موضع الاسم [2]

إذن هناك بعض الحروف التي تزاد على كل من الاسـم والفعل مع وجود بعض الحروف التي تشـترك في الدخول معهما فيذكر سـيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصـبها ولا تعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصـبها لا تعمل في الأفعال " [3] وهذا يبين أن الوحدات اللغوية تبنى من أصل وفروع، فاللفظة سواء الاسمية أو الفعلية هي نواة ومجموعة من المواضـع الاعتبارية التي تحتمل زيادات مخصـصـة لكل واحدة منهما، وهذا هو الذي يمثل الحد الصـوري كما يؤيد نظرية الخليل وسـيبويه في تصـرف الوحدات المبنية على التصـرف المرتب من أصل إلى فروع أي بالزيادة المتدرجة التي تحصل في المستوى التركيبي والاستبدالي والأصـــل في اللفظة هو دائما عدم الزيادة، فإذا كان الحرف يدل على معنى واحد مثل الألف واللام والسين وسوف فلا تأثير له في الإعراب لأن وجود الحرف كاف على دلالة معناه، أما إذا دل على معنيين في نفس الكلام احتاج حينئذ إلى علامة زائدة تدل على المعنى الزائد ويكون ذلك في الإعراب، فالتأثير يتحقق بزيادة اللفظ على الأصل الذي هو الرفع " [4]

مما يعني أن الاسم مماثل لتصرفه للفعل ويشمل هذا التشابه ليس في بناء الكلمتين فلكل منها خصـوصـيته بل الزوائد الخاصـة التي تزاد، فالاسم لديه وحدات لغوية خاصـة به ولها مواضـعها الخاصـة قبل الاسم وبعده وكذلك الأمر بالنسبة للفعل لديه مواضع محدودة ومرتبة وبهذا تتشكل اللفظة التي تتكون في الأســاس من وحدة اســمية أو فعلية وطبعا تكون متصــرفة وتكون هذه الوحدة قابلة للزيادة، وهذا في الحقيقة يُظهر خصـوصـية ونظام اللغة مما يعني أن الوحدات في اللغة لا تكون دائما وحدات مفردة أو كلمات بالتعبير النحوي، بل الاســم والفعل هو مجموع من

---

[1] ينظر : الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 14

[2] ينظر : نفسه، ج : 1، 410

[3] نفسه، ج : 3، ص : 5

[4] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 113

الكلمات حتى ولو كانت بشـــكل مفردة واحدة فكل منهما يحمل كلمات مع احتمالية ظهورها أو عدمه إلا أن مواضعها الاعتبارية باقية مهما كانت حال الكلمات فيها.

1. 3 مفهوم الحرف:

جاء في كتاب سـيبويه: ". .. وحرف جاء لمعنى ليس باسـم ولا بفعل " " وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، و واو القسم ولام الإضـافة ونحوها " [1] إذن فالحرف هو القســم الثالث من أقســام الكلم التي ذكرها ســيبويه والملاحظ من تعريفه أنه لم يخصــص له مصطلحا كما فعل في الاسم والفعل حيث اطلق عليه **حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل** فلم يخصص له تسمية خاصـة به، " فالحرف عنده هو أقل مما يدل على معنى وهو الكلمة أو أقل ما تبنى عليه الكلمة مما لا يدل على معنى " [2] وهذا يعني أن سيبويه استعمل مصطلح الحرف للدلالة على الأصوات اللغوية العربية وليس على هذا القسم الثالث من أقسام العربية ويؤكد ذلك ما جاء في كتابه " وإنما حذفت الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان " " والألف التي في فعلاء، ولكن الحرف الاخر الذي قبله زيادة معا " " إلا أنك تكسر أول حرف تقول رمي "[3]

ويطلق النحاة على هذا النوع الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والموصولة لذلك قال ســيبويه حرف جاء لمعنى فنلتمس من هذه الأســماء معان كالإشــارة مثلا فلا يوجد غيرها مما يدل على هذا المعنى ونفسه مع بقية الأسماء المبنية " لذلك فسيبويه يريد من المعنى هنـا لا المعنى المطلق أي مـا يـدل على اللفظ من مـدلول أيـا كـان بـل المـدلول النحوي فقط، ويختلف بذلك عن مدلول الاسـم والفعل وهما المسـمى والحدث " [4] وبالتالي فالمعاني التي تأتي في هذا النمط من الكلم لا تكون المعاني متوفرة لا في الفعل ولا في الاســم إلا في هذا الشــكل الأخير لذلك قال سيبويه بأنها ليست باسم ولا فعل، فالمُلاحظ في تلك الأسماء مثل أينما ومتى وهل يلحظ بأنها تقع موقع الأســماء أو الأفعال كما هو حاصــل في الأفعال الناســخة إلا أن

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 12

[2] منطق العرب في علوم اللسان، حاج صالح، ص : 70

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 2، ص : 224، ج : 2، ص : 258، ج : 4، ص : 407

[4] منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرجمن حاج صالح، ص : 71

وظيفتها تختلف عن بقية الصنفين الاخرين، فوظيفته أنه مشحون بدلالة نحوية لا تظهر إلا في هذا الصنف.

إذن فالمراد من حرف المعنى في كتاب سـيبويه ليس المدلول المعجمي للفظة وإنما المدلول الصوري، فهذا الحرف لا يعبر لا على حدث ولا على مسمى.

2. أقسام الكلم عند سيبويه والتأثير الأرسطي:

يوصف كتاب سيبويه بأنه أنضج كتاب نحوي وصل إلينا ولم يقم النحاة بعده إلا بشرحه أو تفصيل ما ورد فيه، طبعا تلك المفاهيم الموجودة بين ثنياه هي ثمرة جهود سابقة صدرت من أمثال الخليل بن أحمد وعبد الله بن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء. .. وقد اكتمل النحو العربي في فترة قصيرة، وهذا ما فتح باب الزعم والطعن في أصالة النحو العربي، والقول بأنه مقترض من النحو اليوناني أو المنطق الأرسطي أو حضارات أمم أخرى كالسريانية أو الهندية. ولقد كان المستشرقون من أوائل من رفض الأصالة النحوية العربية الخالصة، وأول من ادعى أن النحويين العرب قد نهلوا منذ بداية تقعيدهم للنحو من مفاهيم المنطق الأرسطي هو المستشرق الألماني أدالبير ميركس Adabert Merx وحاول إثبات اعتماد النحو العربي على المنطق الأرسطي معتمدا بشكل رئيسي على تشابه المصطلحات الفنية وأهم حججه [1]:

- فكرة التصريف ومصطلح الإعراب
- تقسيم الكلمات إلى ثلاثة أقسام
- التمييز بين المذكر والمؤنث
- التمييز بين ثلاث صيغ
- فكرة الظرف المكاني والزماني
- فكرة الحال

[1] عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، كيس فريستيغ، تر: محمود علي كنكاري، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط : 2، 2003، ص : 48

وإلى نفس الرأي يشير إليه المستشرق هانري فلاش بحيث يقول: "إنه من الواجب أن نشير إلى تأثير يوناني في النحو العربي، فقد اقتبس الفكر النحوي العربي مفاهيم أصيلة من العلم اليوناني لا من النحو اليوناني ولكن من منطق أرسطو" [1].

ويبدو أن اختلاف وتعدد الروايات المتعلقة بنشأة النحو العربي وصلتها بأبي الأسود الدؤلي أو علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- تعدّ فجوة حقيقية استغلها المستشرقون في طعن النحو العربي مثل ما جاء في قول فون كريمر: "إن تسرب الفساد إلى اللغة العربية كان هو السبب في ضرورة وضع قواعد النحو لإنقاذ اللغة العربية رواية لا يعول عليها إطلاقا ولا أساس لها فالنحو العربي من وضع الأجانب الاراميين والفرس وقد أوجدته الحاجة التي أحس بها هؤلاء الاجانب لتعلم الكتابة العربية وقراءة اللغة العربية على وجه صحيح وعلى الأخص غير العرب الذين أرادوا أن يقيموا حياتهم للدراسات العلمية "[2]. ويؤيد المستشرق الهولندي فريستيغ تلك الآراء فقد ورد في كتابه: "إنه لمن الصعوبة التخيل أن يكون للنحو العربي مادة غزيرة بعد خمسين أو ستين عاما من محاولات أبي الأسود الدؤلي الأولى دون أن يكون هناك تأثير أجنبي، إن غياب تأثير أرسطو يجب ألا يدهشنا هنا عدم وضوح التأثير الأجنبي طالما أننا نعتمد بوجهة النظر القائلة: إن أوائل الاتصال مع العلم اليوناني كان مباشر وغير رسمي وكانت بداية هذا الاتصال افتراضا مع تعليم النحو في المدارس والجامعات الهيلينية" [3]. بل يذهب إلى أبعد من ذلك وينص صراحة أنّ النحو العربي متأثر بالنحو اليوناني منذ بدايته وليس كما زعم مركس من المنطق اليوناني، فبعض المصطلحات التي بدأ بها سيبويه وبعض الاقتباسات من النحاة الأوائل بالنسبة إليه ترجع إلى شكل النقل وليست عائدة إلى قيمة المحتوى الكلام المقتبس، وهو يقصد بهذه الفكرة الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب وأبو عمرو بن العلاء والأخفش أبو الخطاب

[1] نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، جيرار توربو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، نشر مجمع اللغة العربية، عمان، الأردن، ع : 1، 1978، ص : 125

[2] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ص : 34

[3] عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، فريستيغ، ص : 53

وعيسى بن عمر[1]، وحسب كلام فريستيغ فإن كثيرا من الحقائق والنظريات المجموعة في الكتاب لسيبويه هي ناتج تقليد لغوي عن النحو اليوناني ويقول في موضع آخر: وفي بنائهم لهذا النظام استخدم النحاة العرب المبادئ التي أخذوها عن النحو اليوناني [2].

ومهما تعددت وتباينت أراء المستشرقين إلاّ أنها تتفق في فكرة أن النحو العربي ليس وليد البيئة العربية الخالصة -ما عدا قلة منهم امتازوا بالرؤية الموضوعية - وينفون الابتكار العلمي عن اللغويين العرب ويصلون تلك النتائج بعلوم أمم أخرى كانت قريبة من الدولة الإسلامية، فهم يتشددون بهذه الآراء والمزاعم، على الرغم من أن العلوم العربية انبثقت بسبب الباعث الديني وهو حماية القرآن الكريم من الخطأ في قراءته وبالتالي الخطأ في فهمه، فحافز تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربية هو عقائدي حضاري، فكان النحو في أصل نشأته امتثالا دينيا ومذهبيا أكثر مما كان تطلعا من تطلعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللساني [3].

بل حتى العلوم الأخرى التي نشأت موازية لعلم النحو كانت لخدمة هذا الغرض وهو القرآن الكريم، فالغريب أنّ كل الباحثين حتى المستشرقين قد اقتنعوا أنّ الفقه علم عربي أصيل لم يتأثر بما سبقه من المنطق اليوناني وحتى قوانين الأمم، وذلك بعد مقارنتهم بينه وبين أصول القانون الروماني وغيرهم، مع أن النحو والفقه نشآ وتطورا في وقت واحد وتأثر الفقهاء بما جاء به النحاة [4]. ولم تقتصر هذه الرؤية على المستشرقين أنفسهم بل نهج بعض الباحثين العرب هذا الرأي واقتنعوا به أيما اقتناع، وفي هذا السياق يذكر أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام أنّ تاريخ النحو في منشأه غامض كل الغموض حيث نرى فجأة كتابا ضخما ناضجا هو كتاب سيبويه ولا نرى مثله ما يصح أن يكون نواة بين ما هو سنة طليعة من نشوء وارتقاء [5]. ويعتبر إبراهيم

---

[1] ينظر : المرجع السابق، ص : 29

[2] نفسه، ص : 32

[3] التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط : 2، 1981، ص : 93

[4] منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 28

[5] ضحى الاسلام، أحمد أمين، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، ج : 2، ص : 285

أنيس أنّ النحو العربي متأثر بمنطق أرســـطو فهو لا يتعجب حين يرى اللغويين القدماء من العرب قد ربطوا بين اللغة وأسس المنطق الأرسطي [1].

2. 1 فرضية اتصال النحو بغيره عند الباحثين العرب:

إذن كما ذكرنا ثمة زعم لاقى نصـــيبا من الرواج في أوســـاط الباحثين العرب وغيرهم مفاده قضــية تأثر النحو العربي في منطلقاته ومفاهيمه ورؤيته بالأنحاء الأخرى أو المنطق الفلسـفي، ونعود أولا إلى ما يذكره الدارســون العرب حول هذا الموضــوع، فقد أورد جرجي زيدان ما يلي: "ويغلب على ظننا أنهم نسجوا في تبويبه هلى منوال السريان ودونوا نحوهم وألقوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد، وأوّل من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوي المُلقب بمفسر الكتب المتوفى ســنة 460 م، فالظاهر أنّ العرب لما خالطوا الســريان في العراق، اطّلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو فأعجبهم، فلما اضـــطروا إلى تدوين نحوهم نســـجوا على منواله لأن اللغتين شـقيقتان، ويؤيد ذلك أنّ العرب بدأوا بوضـع النحو وهم في العراق بين السـريان والكلدان وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية "[2].

ويقول إبراهيم مدكور في مقاله المشـــهور عن تأثر النحو العربي بالمنطق الأرســـطي: "من الثابت أن كتب أرســطو المنطقية الثلاثة الأولى المقولات، العبارة، أنالوطيقا الأولى أو التحاليل الأولى كانت معروفة لدى السريان، وقد ترجمت إلى لغتهم قبل الإسـلام والمهم أنها ترجمت إلى اللغة العربية منذ النصـف الأول من القرن الثاني الهجري. ..على أن هناك عملا مشـابها ضـم على مقربة من نحاة العرب الأول وهو وضع النحو السرياني في القرن السادس ميلادي، ولاشك أن هذا النحو قد تأثر بالنحو اليوناني ومنطق أرسطو، ومن بين واضعه والمشتغلين به مترجمون اتصـلوا بالعرب ونحاتهم وعاشوا معهم، فيعقوب الرهاوي له شأنه في وضـع النحو السرياني. .. وحنين بن إسحاق مترجم اخر معاصر للخليل وسيبويه ومن اليسير أن نتصور أنه قد تبادل مع

[1] ينظر : من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر، ط : 6 ، 1978، ص : 13

[2] تاريخ اداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، ص : 270

الخليل بعض القواعد النحوية" [1]. إذن حاول هذان وغيرهما إثبات تأثير النحو السـريـاني والذي بُني على المنطق الأرسـطي على النحو العربي وذلك من خلال الترجمات التي تمت من اليونانية إلى السريانية ومن السريانية إلى العربية وسنعود إلى هذه الاراء ومناقشتها في موضع اَخر.

أ. عند المستشرقين:

إنّ الاهتمام بدراسة ظاهرة اللغة لم تنحصر على اللغويين فحسب بل اهتم بها الدارسون على اختلاف توجهاتهم المعرفية من فلاسفة، وفقهاء. ..ولكل مجال مصطلحاته الخاصة، وإنّ مرد الاختلافات الدقيقة بين العلوم وإن اشـتركت في دراسـة الظاهرة نفسـها لا يرجع إلى تلك المصطلحات فقط بل كل علم يستفرد بتصنيف خاص يتميز به، فلا يتوصل إلى التصورات والمفاهيم إلّا بعد استكمال عملية التصنيف والتقسيم، فهو بمثابة موانع ونظم خاصة في العلوم، وأساس سلخ المعارف من حسيتها وجعلها مفاهيم تجريدية.

وفي مجال الدراسـات اللسـانية كثيرا ما نجد أنّ التقسـيم الثلاثي للكلام في النحو العربي قد اسـيء فهمه، إذ حاول مجموعة من المسـتشـرقين إرجاع تلك التقسـيمات الثلاثية إلى أصـول يونانية، وهو ما يمكن أن يُوهم أنّ تصنيف الكلام في كتاب سيبويه بصورة خاصة ليست من إنتاج الفكر العربي بل موصولة بالفلسفة.

وهذه الالتباسـات نشـأت في حقيقة الأمر بعد تداخل المفاهيم وامتزاج العلوم العربية مع غيرها من العلوم الفلسـفية، حيث نجد بعض النحاة يصـوغون تعريفات على طريقة المناطقة، ولا ريب أنّ التأثير هنا قد وقع فعلا ولكن في فترة متأخرة عن نشـأة النحو وعن كتاب سـيبويه، وأمّا المحاولات التي بذلت في سـبيل ربط النحو العربي بالمنطق فكان الخليل وسـيبويه ومن سـبقهم هم المقصـودون، وهذا دليل ظاهر على أنهم لا يحاولون الاقتناع إلا بهذه الفكرة ومع ذلك يوجد قلة منهم امتازوا بالإنصاف العلمي.

[1] منطق أرسطو والنحو العربي، إبراهيم مدكور، مجلة الأزهر، القاهرة، مصر، مجلد: 23، ج: 9، 25 ماي 1952، ص : 42

لأجل إيضاح هذا الزعم يجب البرهنة أن التأثير قد حصل بصورة فعلية منذ بداية نشأة النحو واطّلاع النحاة على المنطق الأرسطي، أو أنّ المفاهيم وسبل تحصيلها وتصنيفها قد تماثلت وتشابهت فعلا بينهما. وظهرت هذه الفكرة مع المستشرق مركس في كتابه "تاريخ صناعة النحو عند السريان "، أي بعد اطلاع المستشرقون على أقسام الكلام عند سيبويه ومفهوم كل قسم منه، حيث ورد في باب علم ما الكلم من العربية: الكلم: " اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"[1].

فيؤكد على أنّ هذا التقسيم وبهذه الكيفية هو تقسيم أرسطوطاليسي، ذلك أنّ العرب لم يكن باستطاعتهم التوصل إلى هذه التحليلات اللغوية دون الاعتماد على منطق أرسطو، وقد حدث ذلك بعد اطلاعهم على كتب أرسطو المترجمة من السريانية إلى اللغة العربية، وينقل عبد الرحمن حاج صالح قوله بهذا الشأن: "لقد احتاج الفكر اليوناني إلى قرون من العمل المجهد حتى يفرق بين أحوال الكلمة التركيبية وأمثلة الفعل الزمانية أو الوصفية ويتفطن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة، ولقد كانت معرفة أقسام الكلام وتصاريف الكلم والأجزاء التي تتكون منها الجملة البسيطة نتيجة تحليل فلسفي"[2]. والظاهر أن رفضه وعدم اقتناعه بصحة التقسيم الثلاثي العربي يرجع إلى فكره الذي يسلم بعدم وجود نحو في اللغة إلّا باللجوء إلى منطق أرسطو تماما على المنحى الذي نشأ فيه النحو اليوناني.

أما المستشرق الهولندي فريستيغ الذي نشر كتابا بعنوان "عناصر يونانية في الفكر اللساني العربي" فيؤكد فيه أنّ النحو اليوناني هو الذي أثّر في النحو العربي حيث اقترض النحاة من مفاهيمه ومصطلحاته وليس كما ادّعاه مركس، ويستدل على ذلك أنّ البيئة العربية اطّلعت على النحو اليوناني أولا ثم المنطق الأرسطي ويظهر هذا في قوله: "من المؤكد أن مصدر سيبويه لا يمكن أن يكون التقليد الأرسطوطاليسي لأنه عاش قبل إدخال المنطق إلى العالم العربي ولكنه

[1] الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، القاهرة، مصر، ط : 3، 1988، ج: 1، ص : 12

[2] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ج: 1، ص : 48

كان يعتمد على تقليد المدارس كما ذكر في كتاب ديونيســـيوس ثراكس الذي كان يعتمد بدوره على الرواقيين" [1]. أمّا بخصــوص تقسـيم الكلام فهو يرى أيضــا أنّه على منوال النحو اليوناني ويحاول اقناعنا بذلك بالاسـتدلال على الأمثلة المتداولة في كتب النحويين العرب لاسـيما كتاب سيبويه، فلفظة رجل وفرس وحائط تتطابق مع الأمثلة التي صاغها دونسيوس في تعريفه للاسم، فيســتعمل ديونســيوس إنســان anathropos حصــان hipoos، حجر lithos، وكذلك الأمر بالنســبة للأفعال: وظل الفعل ضــرب الأكثر شــيوعا وتكرارا في قوائم الفعل خلال العصــور القديمة، فقد اســتعمل ثيودوســيوس تصــريف هذا الفعل مثالا عند تعامله معه، وهذا يعني أن الفعل كان يســـتعمل في النواحي التعليمية، ويرى أن الفعل كتب graphein والفعل عمل poiein أيضا من الأفعال المستعملة في كل عمل نحوي يوناني تقريبا [2].

ويعتقد أنّ هذا التشـــابه بين النماذج ليس من قبيل الصـــدفة بل ناتج عن عملية تقليد وتأثير، ويشير في بقية كلامه أنّ الصفات والأدوات والواسطات هي تقسيمات مكافئة لأقسام الكلام عند اليونان حتى وإن لم يصـــرح بها النحاة العرب على أنها أصـــناف[3] ونلتمس من كلامه هذا أنه يحاول إقحامها إقحاما.

أ. 1 أقسام الكلام عند أرسطو:

أولا يعرّف أرسطو في كتابه العبارة الاسم onoma: "لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمن وليس واحدا من أجزائها دالا على انفراده، وإذا نُصـــب أو خُفض أو غيّر فليس يكون اســـما ولكن تصـريف من تصـاريف الاسـم". ويعرّف الكلمة rhéma: "هي ما يدل عليه على الزمان وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده"[4]. والأمر الذي يجب التنبيه إليه في هذا المقام أن أرسـطو في كتابه العبارة لم يتناول الكلام من منطلق الاسـتعمال اللغوي، بل من منطلق الحكم المنطقي أي

[1] عناصر يونانية في الفكر اللساني العربي، فريستيغ، ص : 94

[2] ينظر : نفسه، ص : 96، 97

[3] ينظر: نفسه، ص : 98، 99، 100

[4] كتاب العبارة، أرسطو، تح : فريد جير، مراجعة: جيرار جهامي، رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط : 1، 1999، ص : 107، 110

الحكم على الموضوع sujet والمحمول prédicat من حيث الصدق أو الكذب فقط ودليل ذلك ما جاء في كتابه: "وليس كل قول فجازم، وإنما الجازم القول الذي يوجد فيه الصدق أو الكذب وليس ذلك بموجود في الأقوال كلها، ومثال ذلك الدعاء فإنه قول ما لكنه ليس بصادق ولا كاذب ."[1]

وعلى هذا الأساس نفهم من كلامه أنّ الاسم هو لفظة يتواضع عليها مجتمع ينتمي إلى بيئة لغوية واحدة وتدل على معنى من المعاني ومن خصائصها تجردها من عنصر الزمان، كما أنّ أي تغير فيها بالخفض أو النصب يجعلها صورة متصرفة عن الاسم وليس الاسم ذاته، أمّا الفعل فهو أيضا يدل على ما يدل عليه بتواضع أهل اللسان الواحد غير أنه يزيد على الاسم بدلالته على الزمان، ونظرة أرسطو للاسم والفعل من حيث الصدق أو الكذب فقط وبالتالي تخرج الأقوال الاخرى عن هذا المجال مثل الدعاء والنداء والأمر... لأنه في نظره لا يمكن إطلاق الحكم عليها. وعالج أرسطو أقسام الكلام في كتابيه: فن الشعر والخطابة، فأضاف على الاسم والكلمة قسما اخر وهو الرباط sumdesmos وأضاف الفاصلة arthron، وعرف الرباط: "صوت مركب غير مدلول"، والفاصلة: "صوت مركب غير مدلول إما لابتداء القول وإما لأخره أو حد ذلك بمنزلة الفاء"[2]. وبهذا تكون الرباط والفاصلة مما لا يدلان على معنى ولا يدلان على الزمن، ومحصلة الكلام أن أقسام الكلام عند أرسطو هي أربعة أقسام ووضع لكل صنف حدّا يحده.

ويفسر عبد الرحمن حاج صالح التوهم الذي حصل بهذا الشأن، حيث أن هذا التقسيم الذي يقوم وفق الاعتبارات المعنوية هو الذي ألهم ديونسيوس الهالكرناسي أن أرسطو قسّم الكلام إلى ثلاثة أقسام وليس أربعة، ورجّح ديونسيوس أنّ الفاصلة من وضع المدرسة الرواقية وليس من وضع أرسطو، حيث أقحموها في النص الأصلي، وعلى هذا الأساس جعل الاسم صنف خاص والكلمة صنف خاص والفاصلة والرباط في صنف واحد لأنهما مما لا يدلان على معنى [3]. في

---

[1] المرجع السابق ، ص :111

[2] فن الشعر، أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1953، ص : 56

[3] ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح ، ص : 56

حين قســم النحاة اليونانيون كلامهم بالاعتماد على أقوال الفلاســفة وهذا ما جعل ديونســيوس التراقي تلميذ أرسطو فان يقسم الكلام إلى هذه الأقسام الثمانية[1]:

الفاصلة	arthron	articulus
الاسم	onoma	onmen
الخالف	ant onomga	pronomen
الكلمة	rheme	verbun
المشبه بالاسم والكلمة	met achikon	participiun
تابع الكلمة	epinhema	adverbium
أداة الإضافة	pro thesis	praepositio
الرباط	sgndesmos	conjunction

ب. أقسام الكلام عند النحاة العرب:

نرجع الآَن إلى النحاة العرب المتقدمين ونرى الأســاس الذي اعتمدوه في تصــنيف كلام العرب ووفق أيّ الاعتبارات كانت هل اللفظية أم المعنوية. لقد ذكرنا في مقام ســـابق من بحثنا أنّ وضــع علم النحو يُعزى إلى أبي الأســود الدؤلي بعدما قام باســتقراء النص القرآني ووضــع نقط الإعراب هذا من جانب، ثم إنّ كتب المتقدمين تنص على أنّ النحو علم "مســـتخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تتألف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين حقيقة أجزائه التي يتركب منها، وتبيين أحكامها "، أو علم اســـتخرج باســـتقراء كلام العرب، وهذا يعني أنّ كل القواعد النحوية بما فيها أصـــنافه مستنبطة من الكلام العربي، فالسماع أصل من الأصول التي تبناه اللغويون في استخراج هذه القوانين، وعُرف عن أبي عمرو بن العلاء والأصــمعي. .. خروجهم إلى الميدان وســماع اللغة

[1] ينظر : بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص : 79 وينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار حزين، عمان، الأردن، ط : 2، 1992، ص : 60

من أفواه العرب الفصحاء في رقعة جغرافية واسعة وفترة زمنية انتهت بأخر فصيح عربي، فهذا العمل الصـــادر عن العلماء في ذلك الوقت يدل على فهمهم الجيد لأســـاليب والمنهج العلمي الصحيح والموضوعية التامة في أخذ اللغة من أفواه الفصحاء.

وهذا الكلام الذي ذكرناه يدلنا على أنّ اللغة التي درســها اللغويون العرب هي لغة الاســتعمال في الواقع الاجتماعي ولغة تخاطبهم وتواصــلهم، ممّا يعني اســتخراج قوانين ومجاري العرب في كلامهم وليس من مبدأ الحكم على العبارات أو الأقوال بالصدق أو الكذب كما فعله أرسطو وهذا ما يجعل الدراســـات اللغوية العربية في منأى بعيد عن التأملات الفلســـفية والأحكام المنطقية البرهانية أو التصديقية.

وبعد جمع المدونة حمل العلماء كلام العرب بعضـــه على بعض (القياس) فعرفوا به أصـــناف الكلام (اسم و فعل، حرف) وفي هذا المقام يذكر حاج صـالح: "ولم يحدد سـيبويه الاسـم عند تعريفه الفعل والحرف بل مثل له كما هو معروف، إلا أنه قال بأن الأسـماء هي المحدث عنها، فحدد الاسم بوقوعه في موقع خاص في الحديث لا يقع فيه أي قسم اخر من الكلم أبدا"[1].

وهذا يعني أن تصـنيف الكلام عند سـيبويه كان وفق اعتبار لغوي لفظي محض، ومعرفته لتلك الأصـــناف إنّما كانت من خلال الاســـتدلال بالموضـــع بعد حمل الكلام بعضـــه على بعض، فالضـمائر وأسـماء الأعلام وأسـماء الإشـارة. .. تختص بالاسـمية ليس لمعناها أو خلوها من الزمن مثل ما نصّ عليه أرسطو سابقا بل بفضل الموقع الذي تقع فيه في الجملة ولا يمكن لذلك الموضـع أن ترد فيه إلّا الأسماء، وسـنفصـل حد الاسم والفعل والحرف عند سـيبويه في فصـلنا اللاحق

ونســتنتج من ذلك اختلاف المنطلق الفكري بين النحو العربي والمنطق الأرســطي. أمّا أنهم أخذوا عن النحو اليوناني فإنّ النحاة الأوائل لم يطّلعوا عليه لا عن طريق اللغة اليونانية لجهلهم بها، وبالتالي لم يكن لديهم كتاب في النحو اليوناني مترجم إلى العربية، فهم لم يســـتطيعوا

[1] منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 66

التعرف عليه إلّا بواسطة النحو السرياني [1]. وقد وضّح وبيّن العديد من الباحثين عربا كانوا أم غربيين اختلاف التقسيم السرياني ونحوه عن النحو العربي.

أمّا بالنسبة لتأثر التقسيم العربي بتقسيمات أرسطو فقد بيّن عبد الرحمن حاج صالح أنّ شرح الفرابي لكتاب " العبارة " كان له دور في حصول التأويل الخاطئ الذي حصل لدى المستشرقين، فالفرابي فرّق بين الألفاظ التي تدل على معنى في ذاتها كالاسم والفعل، والأدوات لا تدل على معنى في ذاتها ولكن معناها يتحقق مع غيرها، فهذا الذي أوحى للدارسين الغربيين أنّ أصناف الكلام العربي متأثر بمنطق أرسطو.

وما زاد الأمر تعقيدا هو نسبة الفرابي هذا التقسيم إلى اليونان في مؤلفه " إحصاء العلوم " [2]. ويظهر ذلك في قول الفرابي: " كقول نحوي اليونانين: أجزاء القول في اليونانية اسم، وكلمة، وأداة "[3]. هذا وقد أكد هاريس في كتابه أنّ أرسطو لم يقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام بل إلى أربعة أقسام بعد التصفح الشامل لكتبه.

أمّا فرضية اطّلاع النحاة العرب على أقسام الكلام اليونانية من خلال ترجمة الكتب الثلاثة في المنطق الأرسطي: قاطيغوريا، باري أرمينياس، أنالوطيقا الأولى المنسوبة إلى عبد الله بن المقفع[4] فواردة ومحتملة، إذ لا يمكن إنكار أنّ ابن المقفع (102، 139 هـ) قد عاش في بداية وضع النحو العربي ممّا يعني احتمالية اقتراض التصنيفات تلك من المنطق الأرسطي.

---

[1] نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه، جيرار تروبو، ص : 131

[2] ينظر : منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان حاج صالح، ص : 54

[3] إحصاء العلوم، الفرابي، صححه : عثمان محمد أمين، مكتبة الخناجي، القاهرة، مصر، 1931، ص : 18 وجاء في العبارة : الألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس : اسم، كلمة، أداة، فالاسم لفظ دال على معنى مفرد، ويمكن أن يفهم بنفسه وحده، والكلمة لفظ دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده، والأداة لف يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة ينظر : المنطق العبارة، الفرابي، تح : محمد سليم سالم، الهيئة المصرية، 1972، ص : 7

[4] لقد لاحظ المستشرق فرنشكو جيرلي أن من غير المحتمل أن يكون ابن المقفع قد ترجم شيئا لأرسطو، فإن ابن المقفع اهتماماته كلها أدبية وقد كان لا يعرف السريانية التي كانت تكتب بها التراجم الفلسفية، ولذا افترض أن دور ابن المقفع في ترجمة الكتب الأرسطية هو فرض غير مؤيد بالوثائق الكافية، كما لاحظ بول كراوس أن ابن النديم لم يذكر شيئا من تراجم يونانية لعبد الله بن المقفع، ولكنه في ثبت مترجمي كتابي أرسطو لقاطيغورياس وباري أرمينياس يذكر ابن المقفع وليس عبد الله بن المقفع، معتمدا في ذلك على أن ثمة ترجمة لمحمد بن عبد الله بن المقفع، إلا أن هذا الأمر دحض فقد بين ليتمان أن فرلاني قد وضح أن ما بين يديه ليس ترجمة بل هو تلخيص موجز يشرح الكتب في حين اعتمد المستشرقون السابقون على

ولكن ورد في كتابه المنطق الاتي: وأقســـام الكلام ثمانية: وهي الأســـماء والحروف والجوامع والقوارن والأبدال واللحوق واللواصق والغايات.

أما الاسم: فكقول القائل فلان.

أما الحرف: فكقوله يمشي.

أما الجوامع: فكقوله إذا كان كذا وكذا فإن هذا الكلام من الكلام يجمع يعضه إلى بعض.

وأما القوارن: كقوله الذي فلان وإلى فلان.

أما الأبدال: فكقوله أنا وأنت وما أشبه ذلك، فإن هذه حروف وضعت مواضع الأسماء فصارت أبدالا لها.

أما اللحوق: فكقوله إني لعمري أي لقد فعلت كذا وكذا.

أما اللواصق: فإن القائل إذا قال: فلان الكاتب في الدار كان الكاتب عليه لا صفة فلان.

وأما الغايات: فإنه إذا قال: فلان الكاتب في الدار كان قوله في الدار هو الغاية التي يصـــير إليها جميع كلامه [1].

ويواصل ابن المقفع بعد عرضه لهذه الأقسام تعريف كل من الاسم والحرف:

فحد الاسـم: "إنما هو الصـوت المخبر الموضـوع غير المؤقت الذي لا يبين الجزء شـيء كقول القائل حمار".

نسخة بيروتية ركيكة، ويؤكد الأمر كذلك ما علله الخوارزمي أن ابن المقفع يعبر عن معى جوهر بلفظة عين، بينما نجد في كتب الفلسفة جوهر ويعلل الخوارزمي ذلك الأمر بأن مصطلحات ابن المقفع اهملت ولم تستعمل، كما برهن على ذلك محمد تقي الدين دانش في كتاب المنطق لابن المقفع وحدود المنطق لابن بهريز بعدما اعتمد على أربعة نسخ وكان قبل ذلك قد بين الجاحظ نسبة تلك الكتب لابن المقفع ينظر: الحيوان، الجاحظ، تح : عبد السلام هارون، ج : 1، ص : 75، ومفاتيح العلوم ، الخوارزمي ، ص : 86، طبقات الأمم، صاعد الأندلسي، تح : الأب شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1912، ص :49، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات كبار المستشرقين، تأليف وترجمة : عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ط : 2، 1946، ص : 107، 111

[1] المنطق لابن المقفع، محمد تقي دانش باجو، ص : 26

الحرف: "هو الصوت المخبر الموضوع المؤقت الذي لا يبين الجزء منه على شيء ولا يكون إلا محمولا لا على غيره مسندا إليه، كقول القائل صحيح فإن الصحة اسم والصحيح حرف، وخلاف ما بينهما أن الاسم لا يبين عن وقت وإن الحرف مبين عنه" [1].

وهذا يعني أنّ الحرف عنده مرادف للكلمة عند أرسطو أي الفعل، وهو يحتفظ بنفس الحدود التي وضعها أرسطو، فالاسم ما دل على معنى خال من الزمن أمّا الحرف ما دل على معنى وعلى زمان، ومن خلال ما سقناه أعلاه يتضح البعد بين التصنيف العربي والتصنيف الذي ترجمه ابن المقفع، ويرجح عبد الرحمن حاج صالح أن التقسيمات تلك قد نهلها ابن المقفع عن ديونسيوس التراقي صاحب أول كتاب نحوي في اللغة اليونانية[2].

ومحصلة الكلام أنّ العلماء العرب لم يقترضوا أبدا من المنطق الأرسطي ولا من النحو اليوناني في بداية تقعيدهم للنحو العربي، وقد استدللنا على ذلك من خلال التصنيف والتعريف وكان ذلك العرض على سبيل التوضيح والتقريب لا على سبيل الحصر، لأنّ النحو العربي مستقل تماما عن المنطق الارسطي في بدايته وقد تبين ذلك من خلال:

- المنهج العلمي الذي امتاز به العلماء العرب من خلال لجوئهم للسماع العلمي والقياس لتحديد مجاري كلام العرب من وصف وتصنيف وتفسير.
- اختلاف تقسيمات الكلام العربي عن المنطق الأرسطي وتباين المفاهيم بينهما.
- انعدام الطعن في صحة نسبة النحو وتصنيف الكلام إلى النحاة العرب فلو ذكر الخليل أو أحد زملائه أو تلميذه سيبويه مصدر اقتباسهم لما قالوه من أقسام الكلم ومفهوم العامل ولو مرة واحدة، ولو بنقل رجل واحد منهم، أو بنقل مؤرخ واحد ممن عاصرهم ولو شعوبي واحد أو زنديق واحد ممن عاش في ذلك العصر أو بعده مثل ابن المقفع نفسه، أو أبي يحي اللاحقي أو ابن الرواندي أو من رد على النحاة كالناشيء الكبير أو من كان يحسد الخليل مثل النظام، وكيف يسكت عن التأثير المزعوم كل من عاش في القرنين الثاني

[1] مرجع سابق، ص : 29

[2] ينظر : منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 60

والثالث بدون استثناء ولا يسكت عنه من عاش في القرن الرابع عندما حصل التأثير بالفعل[1].

2. المسند والمسند إليه:

لقد سبق وتطرقنا إلى مفهوم الكلم عند سيبويه، وأنه يمثل المكونات الأساسية التي تتكون منها اللغة، كما ذكرنا أن اللفظة هي وحدات لغوية تقبل الزيادات من جانبيها الأيمن والأيسر، ولكي نتمكن من الوصول إلى الوحدات التركيبية يكون ذلك بتجاوز اللفظة لا من خلال الزيادات الخاصة بها ولكن من خلال بالزيادة عليها من خارجها أي زيادة لفظة أخرى، ومن ذلك المسند والمسند إليه ويذكر سيبويه بخصوص حدهما الآتي: " هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء " [2]

فالمُلاحظ من خلال حد المسند والمسند إليه أن سيبويه يعمد إلى طريقة التمثيل بالجمل لتحديد الحد فقد وضح من خلال هذا الحد وأشار إلى المكونات اللغوية التي يمكن أن ننعتها بأنها كلام بسبب عدم استغناء الواحد منهما عن الاخر[3] بالإضافة إلى البداية التي ذكرها " هما ما لا يغنى واحد منهما عن الاخر " وهذا يعني وجود رابط معين يربط بين اللفظتين، فالمتأمل في اللغة ليكتشف بأن هناك روابط تخص هذه اللغة كظاهرة إما ربط الحروف بعضها ببعض لتشكل كلما أو لفظا أو ربط الجمل بعضها ببعض ومنها فهناك رابط بين اللفظتين الذي لا

---

[1] المرجع السابق، ص : 68

[2] الكتاب، سيبويه، ج : ، ص : 24

[3] وقد تأول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه أربعة أوجه نقلها عن أبي سعيد والتي تعتبر أجودها وأرضاها، فالوجه الأول أن يكون المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه المُحدث عنه، وذلك على وجهين فاعل وفعل : كقولك قام زيد وينطلق عمرو، واسم وخبر كقولك : زيد قائم وإن عمرا منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه، والوجه الثاني أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء، والوجه الثالث أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال والمسند إليه هو الأول فإذا كان فعلا وفاعلا، فالمسند هو الفاعل والمسند إليه هو الفعل، والوجه الأخير أن يكون المسند هو الاول على كل حال، والمسند إليه الثاني على كل حال فإذا كان فعل وفاعل فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه، ج : 1، ص : 173، 174

يماثل بأي حال تلك الروابط فلكل واحد منهما خصـوصـيته، وتظهر ميزه هذا الربط في قوله " فمن ذلك **الاسم والمبني عليه** " فسيبويه هنا لم يذكر الاسم والخبر بل قال الاسم والمبني عليه، وهذا يعني أن الكلام يلزم فيه مبني ومبني عليه والعلاقة بينهما تكون علاقة **بناء**، فهذه العلاقة تكون بين الاسـم الأول أي المبتدأ والاسـم الذي يأتي بعده كما ذكر في المثالين السـابقين، وقد أكد في تحديد على ملاحظة بعدها فذكر: " فلابد للفعل من الاسم كما لم يكون للاسم الأول بد من الاخر في الابتداء " فهذا يبين صـفة عدم اسـتغناء الواحد منهما عن الاخر فالفعل يحتاج إلى اسم أي إلى فاعل تماما على الوضع الذي يحتاج فيه المبتدأ يحتاج إلى خبر.

هذا وقد تمكن سـيبويه من تحديد هذا البناء بين المبني والمبني عليه من خلال تجاوز ما هو أقل في الكلام ومما هو موجود في السـماع وتحديد التراكيب التي تدخل عليها عناصـر الزيادة ودليل ذلك قول سـيبويه في نفس الموضـع: " واعلم أن الاسـم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل عليه الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام ما ذكرت لك إلا أن تدعه " [1] فالمبتدأ يكون في بدايته خال من أي زيادة تَضـاف عليه وتؤثر عليه لفظا ومعنى ولما تدخل عليه وحدات تُحدث فيه تغيرا:

#عبدُ الله منطلقٌ

كان عبد الله منطلقا

إن عبد الله منطلق

رأيت عبد الله منطلقا

فما يُلاحظ من خلال الأمثلة التي وضـعها سـيبويه أن الزوائد التي دخلت على البناء لا يُمكن أن تختص به اللفظة بل هذه زوائد خاصـة بهذا المسـتوى من الكلام حينما يكون بناءا فإن وما شابهها وكان وما شابهها وإن كانت أفعالا فهي لا تحتاج إلى فاعل كما هو في الأفعال الأخرى

[1] المصدر السابق، ج : 1، ص : 23، 24

وإنما تختص بهذا النوع من الأسماء وبمجرد دخولها تغير الصيغة اللفظية والمعنوية لهما، وقد حدد سيبويه ذلك من خلال القياس أو حمل النظائر كما فعله في اللفظة الاسمية والفعلية لتحديد المكونات الأساسية التي يتركب منها الكلام، وكما يظهر من خلال الأمثلة أن لكل وحدة لغوية موضعا معينا، وقد قال أبو سعيد أن المبتدأ مُعرى من العوامل اللفظية، فالكلام يتم بوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما، ثم تركب فيقترن بعضها ببعض فيقع بها الفوائد المُستفادة باقترانها، ثم يدخل الناصب على المبتدأ إما تأكيدا وغما لتغير معنى، فالتأكيد إن زيدا قائم والمعنى زيد قائم وتغيير المعنى ليت زيدا منطلق والأصل زيد منطلق [1]

إذن فكل هذه العناصر التي تغير المبتدأ والخبر تكون في مقدمة الكلام ويُظهر هذا التطابق الذي يحمل الكلام تطابقا اخر مع الفعل

#	زيد	منطلقٌ
كان	زيد	منطلقا
إن	زيدا	منطلق
ضرب	زيد	عمرا
ضرب	ت	عمرا

فالفراغ في الموضع الأول وفي المثال الأول هو الذي يُطلق عليه تعريا وتجردا من العوامل اللفظية والمعنوية وهو نفس الموضع الذي ستظهر فيه الزيادات في المواضع المحمولة عليها وذلك الخلو والفراغ هو الذي يسميه سيبويه ابتداء، ويطلق سيبويه على هذه المؤثرات **عاملا** والمكان الخال أو التعري بالابتداء بسبب وقوعهما في موضع واحد، وتظهر أهمية العامل هنا ليس في كونه سببا يُغير الحركة الإعرابية فحسب بل أيضا في هيكلة وتكوين الكلام كبناء وكمعنى وذلك من خلال هذه المراتب المعينة، فالمُلاحظ فيها سيلحظ بأنها تلزم هذه المواضع وتختص هذه العوامل بالكلام، ويصف عبد الرحمن حاج صالح هذا الدور " فالعمال هو أساس

[1] ينظر : شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 1، ص : 175

البنية التركيبية لأنه هو محور كل بنية تركيبية وأوســـع العوامل النحوية تأثيرا فهو الذي تترتب عليه كل العناصر التي تتألف منها فلا بنية تركيبية بدون عامل ومعمول واحد على الأقل "[1] فالعامل هو العنصر الذي يتحكم في العناصر الأخرى وسبب هذا التحكم يرجع إلى أن الوحدات اللغوية التي تأتي بعده هي تابعة له ومتأثرة به وهو نفس التحكم الذي نلاحظه في الفعل نظرا لوقوعه في موضـع العامل، وهذا التحديد الذي وضـعه سـيبويه فيما يخص المبني والمبني عليه هو تحديد يختص بالجانب البنوي للكلام بعيدا عن مقاصد المتكلم من الكلام أو الجانب الدلالي له.

كما أشـار سـيبويه إلى أنه لا يتم الفصـل بينهما – أي بين العامل والمعمول – فذكر: " فحرف الاسـتفهام لا يُفصـل به بين العامل والمعمول "[2] كما ذكر: " واحتج بأن الكلام لا يُسـتغنى إذا قلت كم بها رجل، والذي يسـتغنى به الكلام وما لا يسـتغنى به قبحهما واحد إذا فصـلت، بكل واحد منهما بين الجار والمجرور، ألا ترى أن قبح كم بها رجل مصاب كقبح رب فيها رجل، فلو حسـن بالذي لا يسـتغنى به الكلام لحسـن بالذي يسـتغنى به، كما أن كل مكان حسـن لك ان تفصل فيه بين العامل والمعمول فيما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل بينهما بما يقبح عليه السـكوت " [3]، فقد بين سـيبويه هذه الظاهرة وهي عدم الفصـل بين العامل والمعمول أو تقدمه عليه لذلك يطلق سـيبويه تسـمية المبني والمبني عليه. والجدير بالملاحظة في هذا المقام ان سيبويه يُطلق صـفة البناء مع كل مبتدأ والاسم الذي يليه وفي كل المواضـع التي وردت في كتابه: " فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر " " فهو مرفوع لأنه مبتدأ والفعل مبني عليه " " فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها " [4]

إذن فسـيبويه قد قام بالتسـوية بين المبني والمبني عليه وبين المسـند والمسـند إليه ولكن دون تخليط بينهما فلكل واحد منهما خصـوصـيته، فمهما كان لا تشـترك البنية النحوية مع البنية

---

[1] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 127

[2] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 128

[3] نفسه، ج : 2، ص : 281

[4] نفسه، ج : 1، ص : 61، 93، 330

الخطابية فقد ذكرنا سابقا أن سيبويه قد اعتمد بداية على الفصل بين الكلام كبينة والكلام كخطاب، فالمسند والمسند إليه ينتميان إلى الجانب الدلالي والوظيفي لأننا نهتم في الأساس بالخطاب والفائدة ودرجة الإعلام منهما، لذلك العلاقة التي تربط بينهما تختلف بعض الشيء عن المبتدأ والمبني عليه على الرغم من ملازمة بعضهما، فنمط العلاقة في الإسناد يكون التركيز على الخطاب أكثر من التركيب، فتلاحمهما لا يمنع من فارق دقيق بينهما ويمكن توضيح هذا الفرق بين البنية التركيبية والخطابية بجعل الفاعل في العربية هو نفسه على الرغم من اختلاف ترتيب الألفاظ داخل التركيب كقولنا مات العصفور أو العصفور مات ويظهر ذلك جليا وفق الشكل الآتي:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
مات	العصفور	
الابتداء	العصفور	مات

المسند إليه	المسند
المبتدأ العصفور	الخبر مات
الفاعل العصفور	الفعل مات

فنلاحظ اختلاف البنى بين الجملتين حتى وإن كانت في الظاهر تبدو هي نفسها فهذا يوضح أن موضع الفاعل يأتي بعد الفعل والفاعل يكون مقابلا لموضع المبتدأ فهذا يبين عدم تطابقهما في البنية التركيبية بخلاف التكافؤ الذي يظهر في المستوى الخطابي الإسنادي، فالغرض من الجملة الإسنادية تشكيل جمل ذات فائدة، إذن فسيبويه قد ذكر في تحديد المسند والمسند إليه المبني والمبني عليه على سبيل التمثيل وليس من باب التطابق لأنه كما لاحظنا التكافؤ يظهر في المستوى الخطابي فيكون المبتدأ هو المسند إليه والمبني عليه مسندا، إذن فسيبويه أراد من

تحديد المسند والمسند إليه أنهما كل عنصرين سواء أكان مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل بهما يتم الكلام المستغن يحسن السكون عنه وتحصل به الفائدة.

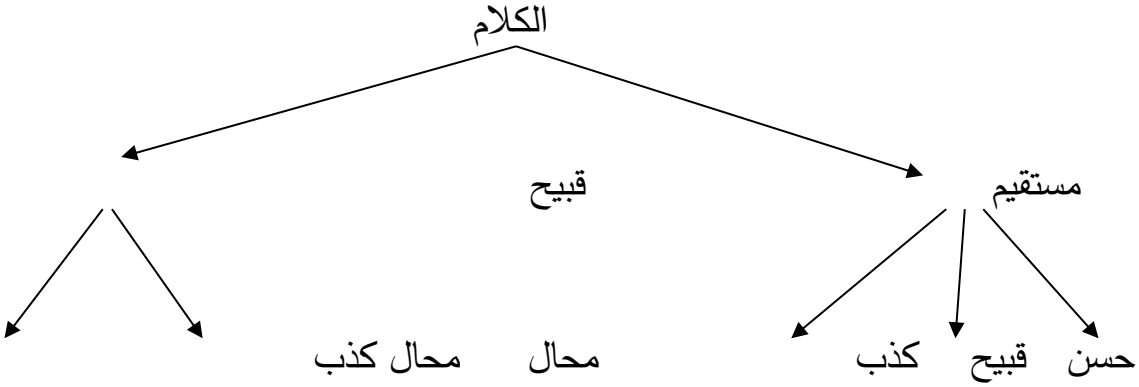
3. الاستقامة من الكلام والإحالة:

أما بخصوص هذا المفهوم فقد عرفه سيبويه كما يلي: " فمنه مستقيم حسن، محال، ومستقيم كذب، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: اتيتك امس وساتيك غدا وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: اتيتك غدا وساتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس "[1]

إذن فقد أشار سيبويه في هذه العبارة التعريفية مباشرة إلى فروع الاستقامة والإحالة من الكلام، إلا أن الجدير بالتنويه في هذا المقام أن هذه الإشارة مفيدة على اعتبار أنها تسمح للقارئ بتحصيل تصور عام لها والمتجسد في هذه الفروع التي تخص ما يستقيم منه الكلام وما لا يستقيم، غير أن المُلاحظ وهو ما دائما نجده في كتاب سيبويه إلى غاية هذا المفهوم اعتماده المطلق على التمثيل دون الحاجة منه إلى وضع تعريف يحدد بصراحة مدلول المصطلح أو المفهوم المُراد تعريفه.

فسيبويه من خلال وضعه للنحو اهتم بالجانب البنوي للغة دون أن يهمل الجانب الذي يخص ظروف الخطاب، وأول ما يتبادر للذهن في هذا الحد هو ملاحظة أن هذه الصفات التي أطلقها سيبويه تنتمي إلى المجال الاجتماعي أو الأخلاقي وذلك بتأمل الصفات التي ذكرها سيبويه: حسن، قبيح، كذب وبالتالي قد قسم الكلام وفق النحو الاتي:

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 01، ص : 26



وسنفصل كل منها على حدى:

فالكلام المستقيم يُراد به الاستقامة التي تخص النحو والدلالة فيكون مستقيما حسنا " إذا لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحوية والمفردات بدلالتها الأولية " [1] وهذا على النحو الذي طرحه سيبويه اتيتك أمس وساتيك غدا، اما المستقيم الكذب فهو الذي يخص استقامته في اللفظ وذلك أن المثالين فيهما صحيحان نحويا أما المستقيم القبيح فهنا نلاحظ انعكاسا عما فعله سيبويه في النموذجين السابقين ذلك بأن وضع له حدا حيث عرفه: وضع اللفظ في غير موضعه مثل قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك، وهذا هو وجه القبح فيه حيث يرجع إلى العناصر اللغوية التي وُضعت في غير موضعها مما تجيزه اللغة وبالتالي خرج عن كلام العرب وهو القياس.

أما الكلام المحال فهذا الموضع أيضا قد وضع له سيبويه تعريفا له وعرفه بأن تنقض أول كلامك باخره ويقسمه إلى قسمين إلى محال ومحال + كذب، ففي المحال مثل له بأتيتك غدا وسآتيك أمس فالسلامة النحوية حاصلة ولكن المعنى فيه استحالة ونفس الشيء بالنسبة إلى المحال الكذب سوف أشرب ماء البحر أمس حيث يذكر السيرافي: " أن استحالته تكمن في

[1] النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي / محمد حماسة عبد المطلب، دار الشروق : ط : 1. 2000. بيروت. لبنان، ص : 68

الاجتماع الحاصل بين سوف وأمس فيه وهما يتناقضان ويتعاقبان وأما الكذب فيه إنا لو أزلنا عنه أمس الذي يوجب المناقضة والأصالة لبقي كذبا "[1]

وبالتالي يظهر لنا أن مفهوم الاستحالة هو مفهوم يتميز بوجود البنية اللغوية ولكن دون بنية دلالية وسيبويه كان قد قسم الاستحالة إلى محال ومحال كذب لتحديد درجات الكذب فيها لأنهما كلاهما كذب مهما كان.

4. الفاعل:

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب: " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول اخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أُجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل. "[2]

لما وصلنا إلى دراسة هذا الباب وتحديد الحد الذي يظهر فيه اتضح ههنا أن التعامل فيه كان تعاملا مفهوميا وليس مصطلحيا فحسب، لأنه على الرغم من وجود بعض المصطلحات التي اتفق النحاة على جعلها من الحقل المفاهمية التي تنتمي إلى مجال النحو كالمفعول والفاعل وأسماء الفاعل والصفات والمصادر إلا أن سيبويه قد أوردها في هذا المقام ضمن مفهوم عام ينتمي إلى باب الفاعل وليست كمصطلحات مستقلة بنفسها، والملاحظ أيضا بهذا الشأن أن

[1] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج، 1، ص : 188

[2] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 33

سـيبويه لما أراد تحصـيل ما ورد في هذا الباب من مفهوم اسـتعان فيه بمجموعة من المفاهيم التي من الواضـح أن تأتي كل واحدة فيها مفصـلة عن الأخرى، وهذا ما لم نلاحظه عند سيبويه في الحدود السـابقة التي طرحناها حيث جرت العادة عنده أن يقابل كل مصـطلح بمثال مباشـرة على خلاف هذا الموضع.

أولا الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول: وقد ورد فيه الاتي: " والمفعول الذي لم بتعده إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول اخر والفاعل والمفعول في هذا سـواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشـغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل " [1] وقد مثل لذلك بذهب زيد وجلس عمرو حيث نلاحظ في هذا الموضـع أن سيبويه يرجع أصل التعدية أو اللزوم إلى طبيعة الفعل نفسـه فهنا الذي لم يتعده المراد به الفعل الذي لا يصـل إلى المفعول به بل يكتفي بفاعله، اما المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول اخر فنحو ضُـرب زيد ويُضـرب عمرو، فيمكن الوصـول في الأخير إلى أن سيبويه قد استعمل هذا الباب ليدل على ما يُعرف عند النحويين بمصـطلح **اللزوم** حيث أن نظام الجملة في اللسـان العربي يسـمح باسـتعمال الجمل التي تتركب من مكونين رئيسـيين هما الفعل والفاعل دون الحاجة إلى اسم اخر في التركيب.

إلا أن الجدير بالاهتمام في هذا الموضـع إدخال سـيبويه المبني للمجهول في باب الذي لم يتعده فعله إلى مفعول على الرغم أن المعروف عند معشر اللغويين والنحويين على الخصـوص أن الحديث عن المبني للمجهول هو في الأسـاس حديث عن تركيب جملي تجاوز اللزوم إلى تعدية الفعل لعنصـر لغوي اخر وهو المفعول به، وهذا التركيب يطرأ عليه بعض التغيرات التي تجعله على ذلك النحو كالحذف والتغير الذي يمس الفعل في حركاته وهذا ما يجعلنا نتعامل مع المفعول به المرفوع على أسـاس أنه الركن الثاني بعد الفعل وهو الفاعل، وبالتالي هذا يقودنا مباشرة إلى ما ذكرناه في بداية هذا الفصل وهو الاعتماد الكلي عند سيبويه على الجانب البنوي الصـوري أولا خصـوصـا في تحليل الظواهر اللغوية، فما يظهر في الجانب الكلامي الاستعمالي

[1] المرجع السابق، ج : 1، ص : 33

ليس هو ما هو موجود في باطن التركيب لذلك يُعتبر المبني للمجهول عند بعض الباحثين صيغة تركيبية لأنها تقتضي تغيير علاقات الإسناد والتقليل من عدد العوامل ذات الصلة بالمسند، وبالتالي تغير توجه هذا الأخير من عامل كان عمدة إلى اخر كان فضلة وصار عمدة "[1] كما قد علل ذلك السيرافي في شرحه للكتاب: " والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول اخر يريد به ضُرب زيد فزيد هو مفعول في الحقيقة وضرب هو فعل له. وليس يريد أنه على الحقيقة فعل له أوقعه، وإنما يريد أنه **فعل بُني له ورُفع به وإن كان قد وَصل إليه من غيره** كما يُبنى الفعل للفاعل، وربما لم يكن هو الموقع له كقولنا: مات زيد وطلعت الشمس، فزيد لم يفعل موته ولا الشمس طلوعها، وإنما الله تعالى أماته وأطلعها، وقد يُنسب الفعل إليهما"[2] لذلك جعله سيبويه في هذا الباب لأن الفعل لم يتعدى إلى مفعول منصوب يظهر في الكلام.

أما قوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما"[3]

على غرار ما تم ذكره سابقا فيما يخص هذا الجانب المتعلق بباب الفاعل وفيما يتصل بقضية اللزوم والتعدية في هذا الموضع، فيظهر من هذه التعريفات التي حددها سيبويه أنه قد قدم المحتويات المفهومية في تعريف المصطلحات ولكن في الحقيقة ما لفت انتباهنا في هذا التعريف هو جمع سيبويه لبعض التفاصيل التابعة لأبواب أخرى، فالمُتأمل في تحديده للفاعل

---

[1] ينظر : صيغة المبني للمجهول من الإنجليزية إلى العربية، نور الدين شوقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1990، ص : 37

[2] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 01، ص : 258 كما فسر في نفس الموضع سبب ذلك إلى أن هذه الأفعال في أصلها مصادر، والمصادر قد تنسب إلى فاعليها ومفعوليها، فنسبتها إلى فاعليها كقولك قيام زيد وبناء عمرو ونسبتها إلى مفعوليها كقولك بناء الحائط ودق الثوب

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 34

الذي تعداه فعله إلى مفعول يلحظ أنه يتجه مباشـرة إلى تحديد رافع الفاعل ومن ثم تعليل سـبب النصب في المفعول به وبالتالي يكون شكل التحديد في هذا الباب ووفقا ما ذكره في النص وفق الاتي:

الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول = مثال +تعليل سبب النصب في المفعول به

فسـيبويه لم يهتم بتحديد جنس أو نوع أو ماهية الفعل والفاعل لأن الفعل والفاعل هنا ليسـا بالحقيقة المطلقة وإنما على المعنى النحوي **البنوي** فحسب، أما التعليل الذي وضـعه سيبويه في سـبب ارتفاع الفاعل فلأنه العلة التي تُشـغل الفعل أي أن يكون خبرا للفعل ولا يمكن الاسـتغناء عنه مطلقا، فينعت سيبويه كل المواضـع التي تخص الفعل والفاعل "بالاشـتغال" وهذا بيان للحد الذي يبين علاقة الفاعل بفعله فهي تختلف تماما عن العلاقة بين الفعل والمفعول به ومصـطلح الاشـتغال مصـطلح دقيق يدل على ضـرورة التزام الفعل بفاعل معين فذكر السيرافي في موضـع شرحه لكتاب سيبويه " إن الفعل إذا عري من الاسم **لم يكن كلاما**، وإنما يتم الكلام بذكر الفاعل معه، فإذا ذكر الفعل والفاعل دل حينئذ عن المصادر المحدث بها عن الأسماء "[1]

وهذا يعني أنه مهما كان موضـع الفاعل أي في موضـعه أو مؤخرا فإنه يبقى موضـع اشـتغال الفعل لذلك ذكر حد اللفظ والمراد به أنه تقدم المفعول به أو تأخره لا يغير من جريان الفاعل على ما جرى به في حالة اللزوم لأن هنا المقصـود هو التغيير في المرتبة كما ذكره السـيرافي: "وليس يريد بقوله حد اللفظ أن يكون تقديم الفاعل على المفعول هو اللفظ الذي لا يحسـن غيره إنما يريد بحد اللفظ ترتيبه وتقديره "[2] كما فسر الرماني ذلك في قوله: " ما المبتدأ وهل هو الاسم الذي هو الأول في المرتبة. .. وهل ذلك ليفرق بين ما هو أول في الذكر وبين ما هو أول في المرتبة وإن كان مؤخرا في الذكر"[3]إذن موضـع الفاعل في البنية الأساسية للكلام ليست هي ما يظهر في الكلام المنطوق.

5. الموضع:

[1] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 1، ص : 262

[2] نفسه، ج :1، ص : 263

[3] شرح كتاب سيبويه، الرماني، ج : 1، ص : 136، ط : 1

يكثر استخدام مصطلح الموضع في كتاب سيبويه وهذه الكثرة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن هذا المصطلح يكتسي أهمية بالغة باعتباره لبنة أساسية في بناء صرح النحو العربي، كما أن هذا المصطلح لكثرة استعماله نجده في مختلف المستويات اللغوية المعروفة مما يجعله يتخذ مفهوما معينا او أكثر من مفهوم. لذلك تحديد المفهوم أو الحد الذي يدل عليه المصطلح يحتاج إلى استخراج كل تلك السياقات نظرا لتشعبه وهذا ما يجعل هذه الكلمة في بعض المواقع كلمة مصطلحية مفتاحية وفي مواضع أخرى عكس ذلك.

والمتفق عند جمهور المعجميين أن المعنى المعجمي للموضع هو اسم المكان، فقد ورد في لسان العرب: "المواضع معروفة، واحدها موضع واسم المكان: الموضع والموضع بالفتح الأخير نادر. .. والموضع مصدر قولك وضعت الشيء من يدي وضعا وموضوعا وهو مثل المعقول وموضعا"[1]

فدلالة الموضع على المكان استعملها سيبويه في كتابه وكان يعني بها المكان أو بقعة معينة كقوله: " لو كانت عرفات نكرة لكانت إذا عرفات في غير موضع " [2] كما ذكر في موضع اخر: " إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت قال أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا "[3]

كما قد تعني كلمة الموضع المخرج الذي يخرج منه الصوت كما ذكر في الإدغام: " لأنه مهما كانا في موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا السنتهم من موضع ثم يعيدونها غلى ذلك الموضع للحرف الاخر فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة "[4]

[1] لسان العرب، ابن منظور، مادة وضع

[2] الكتاب، سيبويه، ج 3، ص : 223

[3] نفسه : ج : 2، ص : 81

[4] نفسه، ج : 3، ص : 448

وتم استعمال كلمة الموضع كمرادف للمخرج في قوله: " هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال وذلك نحو مصدر [1]"

كما تعني هذه الكلمة المكان المخصص في جسم الإنسان كوصف سيبويه للقلقة " واعلم أن من الحروف حروفا مُشربة ضُغطت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت وبنا اللسان عن موضعه وهي حروف قلقلة " [2]

وترد هذه الكلمة في كتابه كدليل على استعمال لغوي معين مثل " هذا الموضع" فكثيرا ما تسبق كلمة الموضع في هذا المجرى من الكلام باستعمال هذا قبلها كقوله " سألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، لم جاز في هذا الموضع وإنما أقسمت هاهنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن هاهنا، ولكلهم، إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذا كان فيه معنى الطلب "[3]

كما قد تكون الكلمة أي موضع مرادفة للكلمة كقول سيبويه: " وقد يصفون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر من الاخر يعني في مثل إمخاض وإسلام وهو في المصادر أكثر وإنما جاء صفة في موضع واحد قالوا إسكاف "[4] وهذا للدلالة على أن استخدام الصيغة الصرفية إفعال هي الأكثر استعمالا في المصادر.

ومن اقرب المعاني الذي ترادف هذه الكلمة هي لفظة الباب حيث قد يستعمل سيبويه في النص مرة الموضع ومرة اخرى الباب ليصف نفس الشيء كما ذكر في باب الاختصاص: " واعلم أنه لا يجوز لك أن تهتم في هذا الباب. .. فليس هذا من موضع النكرة والإبهام " [5]

---

[1] المصدر السابق، ج : 4، ص : 477

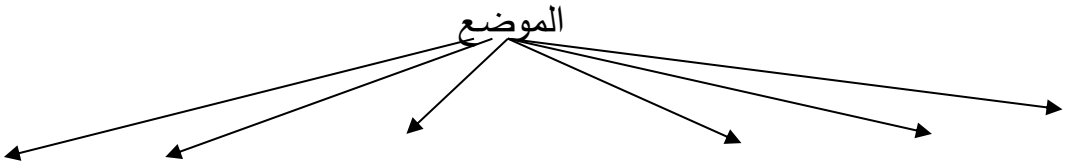
[2] نفسه، ج : 4، ص : 174

[3] نفسه، ج : 3، ص : 5

[4] نفسه، ج : 2، ص : 318

[5] نفسه : ج : 2، ص : 226

إذن هذا بالنسبة لمعنى الكلمة في معناها غير المصطلحي أي في المعاني المعجمية ويمكن تفصيلها على النحو الاتي:



فمصطلح الموضع يصادفنا كثيرا في كتاب سيبويه إلا أن المُلاحظ بخصوصه أن سيبويه وإن استخدمه بهذه الكثرة فهذا يعني بأن له مفهوما خاصا ولكنه يجعله في حقيقة الأمر وسيلة منهجية واستدلالية يستدل بها على معظم الأحكام النحوية.

ومحاولة تحديد المفهوم عند سيبويه بشأن هذا المصطلح يصعب بعض الشيء نظرا لاستخدامه في مختلف المستويات إلا أن الطابع الغالب عليه أن المُراد به تخصيص الشيء وفق شكل معين أو للدلالة على اسم المكان ويمكن تقريب هذا المفهوم من خلال ما وُجد في كتاب سيبويه وله نفس الدلالة مع الموضع حيث يذكر[1]:

فهذا كلام العرب وجعلوا إيا تقع هذا **الموقع**

فوقعت ما هذا **الموقع**

ووقعت **موقع** الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف

ولا يكون فيه الرفع لأنه لا يقع **موقع** ما كان اسما

فقد سجلنا من خلال تفحصنا لكتابه أن لفظة موقع تُستعمل كمرادف للموضع وعلى هذا الاعتبار يمكن تحديد الموضع على أنه: " موقع الوحدة في تسلسل الكلام أي في مجيئها في سياقات خاصة من الوحدات او في محيط خاص يكون على ترتيب وهيئة معينة "[2]

[1] ينظر كتاب سيبويه : ج : 2 ص : 364 وج : 3، ص : 156 وج : 1، ص : 16، 17 ، 228، ج : 2، ص : 22، 89، 128، 132، 352، ج : 3، ص : 376

[2] البنى النحوية، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 62

وهذا يعني أن المعى الاصـطلاحي للموضـع يشـكل ركيزة مهمة في تحديد النظام اللغوي في المسـتويات اللغوية لأنه في الحقيقة يبين الرتبة او الموقع الذي يحتله اي عنصـر لغوي والويفة التي يمتلكها نتيجة الرتبة التي وُجد فيها وبالتالي تحديد حكمها لذلك يمثل بعدا منهجيا واستدلاليا عميقا في جانب تفسير وتحليل اللغة.

وعلى هذا الأساس يتضـح أن الموضـع أن الكلمة هي ما يحيط بها من الكلم ويمكن أن ننعت ذلك بلغة الرياضـيات أن حصـر المفردة م خلال سلسلة من المفردات وهذا يقتضـي من اللغوي أن يتتبع جل المواقع التي تقع فيها المفردة حتى يتبين نوعها وصـــنفها، وهذا يعني تتبع كل القرائن اللفظية القبلية والبعدية للفظة وذلك من خلال جعل عنصـــر لغوي مكان عنصـــر لغوي اخر للدلالة على الحكم اللغوي كقوله: " ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضـعتها مواضـع الأســماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: إن يضــرب يأتنا وأشــباهه لم يكن كلاما "[1] وهذا للدلالة على أن الأفعال المضـارعة التي تأخذ موضـع الأسماء بعد إن أنها ليست بأسماء، مما يعني أن كل م الأسماء والأفعال لديها قرائن لغوية تتحدد من خلال الموقع الذي ترد فيه.

أ. الموضع في المستوى التركيبي:

لاشك أن عملية البحث عن تصنيف الوحدات اللغوية في اللسان هو من أهم العمليات النحوية التي تحدد العناصــر اللغوية في فئات تســهل من عملية الدراســة والتحليل، فهي نتيجة عملية اســتغراق وتتبع للمواقع التي تظهر فيها في كلام العرب، كما أنه منهج يقوم باســتخلاص كل المميزات الوصفية والخصائص والعلاقات التي يمتاز بها كل عنصر لغوي وتلك المميزات التي تســبق وتلحق الوحدة تكون ملازمة لها ولا تفارقها فيذكر ســيبويه: ولو كان صــفة لم يجز ان تدخل عليها اللام لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة " [2]

فالوحدة اللغوية تملك مكانا معينا في تركيب الكلام وذلك الموقع الذي تكون فيه هو الذي يحدد جنسها وصنفها وبالضـرورة يحدد مجراها وحكمها النحوي، غير أن لسيبويه نظرة عميقة تتجاوز

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 14

[2] نفسه، ج : 1، 371

المفهوم السطحي للموضع بجعله أكثر خصوصية ودقة، لان ما يكون في الاعتبار في تحديد موضع العنصر اللغوي ليس ما يظهر في مدرج الكلام اي الكلام المحسوس بل الكلام الموجود في البنية لذلك قلنا سابقا أنه يفرق بين نوعين من الخطاب من البداية، وهذا يعني أنه يمكن للمكان الفارغ أن يكون موضعا مما يدل على أن الموضع شيء ومحتواه شيء اخر، وبالتالي يتضح لنا أنه حده: الموضع هو موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في المسموع، فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا أو تقديرا فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلا أن مواضعها موجودة مُتصورة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها وقياسا [1]

فماهية الموضع ماهية رياضية لأنه الفضاء الاعتباري الموجود في مثال الجملة والمتمثل في البنية العاملية التي تتركب من عامل ومعمولاته وقد صاغ عبد الرحمن حاج صالح هذا المثال وفق الصيغة الاتية: ع ~~م1~~ ± م2 خ

فهذه البنية تبين على أن الموضع هو مجموعة من المواضع أي موضع العامل والمعمولات " ويتحدد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل مثلا ليس هو مكانا معينا في مدرج الكلام بل هو موضع في داخل الحد والمثال، ثم إن العامل شيء ومحتواه شيء اخر "[2]

وعلى هذا الأساس يخالف الموضع تماما ما هو موجود في الموقع الظاهر من خلال الجملة فقد يكون الموضع فارغا وبالتالي يتم تقديره أو يكون لفظة أو تركيبا كاملا، ولأن الاهتمام ههنا بمثال الجملة فقد يكون هناك تقديم أو تأخير أو حذف ولكنه يمس الموقع دون الموضع، فقد ذكر الرماني في شرحه: " ما المبتدأ ؟ وهل هو الأول في المرتبة وهل ذلك ليفرق بين ما هو أول في الذكر وبين ما هو اول في المرتبة وإن كان مؤخرا في الذكر " [3]

وهذا يدلك على أن التركيب عند سيبويه هو عبارة عن بناء يُبنى عليه ولا يتعلق بالترتيب المعتمد عليه فحسب كالفعل والفاعل والمفعول بل يتجاوز هذا إلى بناء اعتباري تحصل عليه

---

[1] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، حاج صالح، ج : 2، ص : 13

[2] نفسه ،. ص : 298

[3] شرح كتاب سيبويه، الرماني، ج : 2، 136

من خلال حمل النظائر بعضـــها على بعض لأن ســـيبويه يتحدث هنا عن علاقة بتناء بين موضـع وموضـع اخر حيث يذكر: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه "

العامل	المعمول 1	المعمول 2
0	زيد	منطلق
كان	زبد	منطلقا
إن	زبدا	منطلق
حسبت	زيدا	منطلقا

ب. الموضع في المستوى الإفرادي:

ونعني بالموضــع في مســتوى الكلم موضــع أو مكان الحرف في البنية الصــرفية للكلمة، لأن الكلمة هي وحدات مُركبة من المادة الأصــلية والمُراد بها تلك المواد التي تتألف منها وتكون من حروف المعجم والصــيغة الصــرفية او القوالب التي تندمج فيها المادة اللغوية. وهذا يعني ان لكل حرف من الكلمة موضع في الصيغة الصرفية وفق الترتيب الموجود في الكلمة، وقد حددها الرضـي وفق الشكل الاتي: "عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه " [1]، إذن فهو موضع الفاء أو العين أو اللام مع اعتبار الزيادة إن كانت موجودة، فيذكر سيبويه بخصـوص هذا الموضـوع: " واعلم أن الزيادة من موضـعها لا يكون معها إلا مثلها، فإذا كانت الزيادة من موضـــعها ألزم التضـــعيف، فهكذا وجه الزيادة من موضـــعها فإن زدت من موضـــع العين كان الحرف على فُعُل في الاســم والصــفة نحو الزمع

[1] شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تح : محمد نور الحسنى، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، ج : 1، ص : 2

والزمل والجبأ. .. فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على فعلل في الاسم نحو فردد، مهدد "[1]

إذن فموضع الفاء والعين واللام مواضع الحروف في الصيغة المجردة وقد تم التوصل إليها من خلال حمل النظائر بعضها على بعض مما يعني أن الموضع هو مكان اعتباري لأن هذه الحروف قد تكون موجودة كما قد يكون موضع الحرف فارغا لأنه كثيرا ما تتم تحويلات في موضع المثال فتخرج للاستعمال على عكس ما يقتضيه الحمل، ومثال ذلك قول سيبويه: " فتقول مزور ومصوغ وإنما كان الأصل مزوْوُر فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل وفعل وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان"[2]

نستخلص مما ذكرناه أن الموضع يشكل مصطلحا محوريا في كتاب سيبويه على اعتبار أنه نجده في كل صفحة من صفحات كتابه تقريبا، بل إن بعض المواقع الإعرابية والحدود النحوية او الصرفية أو حتى الخطابية لا يمكن إدراكها قبل إدراك مفهوم الموضع. والملاحظ بأن هذا المصطلح قد بُني على ترسيخ في الاستعمال المُتداول بين النحاة في تلك الفترة من الزمن، إلا أن سيبويه لم يقدم تعريفا خاصا به، فإحصاء كل المواضع التي وُجدت فيها نجد أن تحمل المعاني الاتية:

الموضع ـــــ التعريف بالمعنى اللغوي المكان، المخرج، الباب، الكلمة. .....

الموضع ـــــ التعريف بالمعنى الاصطلاحي

تعريف يقابل Distribution وهو استغراق هو موقع تقديري اعتباري

القرائن حتى يتم الكشف على الوحدات من خلال موقعها في الكلام

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 4، ص : 277

[2] نفسه، ج : 4، ص : 348

فالموضـــع بالتعريف التوزيعي يُعنى به موقع الوحدة في تســلســـل الكلام، وكان قد ظهر هذا المفهوم مع العالم اللســـاني بلومفيلد Blomfild معتبرا أن أجزاء الكلام لا يكون انتظامها بمجرد الصـدفة أو الاعتباط وإنما تكون وفق اتسـاق مع أجزاء أخرى وفي أوضـاع بعينها دون أوضـاع أخرى، ويرى عبد الرحمن حاج صـالح أن هذا المفهوم يهتم بمجيء وحدات في سياقات خاصـة او في محيط خاص يكون على ترتيب وهيئة معينة هو عين الموضع أو ما يُطلق عليه " بقسمة المواقع" وهو مجموع المواقع التي يقع فيها كل واحد من العناصر اللغوية[1].

وبـالتـالي هذه الطريقـة تحتـاج إلى تتبع كـل المواقع التي تظهر فيهـا الوحـدة اللغويـة حتى يتم تحديدها بكيفية إجرائية، وهذا ينطبق ما ذكرناه في تحديده للفظة الاســمية والفعلية لأنها تحتمل زيادات على يمين وشمال النواة وتلك الزيادات تكون خاضعة لمواضع ثابتة ومحدودة.

6 مصطلح الإضمار:

يدل معنى الإضمار في المعاجم اللغوية على الغيبة والتستر والخفاء. [2]

اما تحديد تعريف خاص بالإضمار في كتاب سيبويه فهو يماثل المصطلحات التي تعرضنا لها سابقا ذلك ان سيبويه يستعمل هذا المصطلح استعمالا تطبيقيا دون تحديد معين له، خصوصا وأن هناك مصــطلحات تتداخل والإضــمار كالحذف، والدارس لكتاب ســيبويه ســيلحظ أن هذا المصطلح ومشتقاته توارد ذكره في أكثر من ثلاثمائة موضع ويستعمل للدلالة على:

أُستعمل للدلالة على الضمير المنفصل: فقد ذكر: هذا باب ما يكون مضمرا منه الاسم متحولا عن حاله إذا أهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولاي ـ إذا اضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت [3]

كما أننا سنجد الإضمار في كتابه على النحو الاتي:

الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن

[1] ينظر : البنى النحوية، حاج صالح، ص : 62

[2] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة ضمر

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 2، ص : 373

ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي

ما يُنصب إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه

إلى غير ذلك من التعبيرات التي تتعلق بهذه الدلالات، والمتتبع لكل المواقع التي وردت فيها هذا المصطلح نرى أنه يستخدمه كتخصيص للتعبير عن الألفاظ التي لا تكون موجودة في أركان التركيب، بينما يستعمل هذا المصطلح في مواقع أخرى تكون مرادفة للحذف، فسيبويه يطلق على الجزء الذي لا يظهر في المستوى التركيبي بمصطلح الإضمار ولا يستعمله كمرادف للحذف ذلك أن في التركيب بعض الأشكال النحوية كالرفع والنصب والجر تكون بسبب الكلمة المضمرة، وفي هذا القول يذكرنا ويكون دليلا على منهجية سيبويه في مصطلح الموضع الذي ذكرناه سابقا، فهو موقع اعتباري قد يكون خاليا ويؤثر اللفظة التي تكون بعده.

يُضاف إلى ذلك أن سيبويه استعمل الحذف مجموعا مع الإضمار كقوله: " إنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء " وقد جمع بين المصطلحين لأن التركيب لا يستغي أبدا عن الفعل سواء أكان ظاهرا أو باطنا.

ويذكر أيضا: " واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعد الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا فليس كل حرف يحذف منه شيء نحو: يك، يكن، ولم أبل وأبال، لم يحملهم ذلك على ان يفعلوه بمثله ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في مر: أؤمر وأن يقولوا في خذ: أؤخذ وفي كل: أؤكل فقد على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم اضمروا "[1]

فيتضـــح من خلال هذا كله أن الإضـــمار هو اســـتتار وعدم ظهور اللفظة او ركن من أركان التركيب دون حذفها، بينما يجمع بين الإضـــمار والحذف إذا كان الشـــيء المحذوف حرفا معينا من الكلمة جرى على لسان العرب. وقد ذكر سيبويه العديد من هذه النماذج في كتابه كقوله: " إنما أرادوا عشرون من الدراهم واستخفوا بترك ما لم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 266

نكرته فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه "[1]، وذكر أيضا: " واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون في ضارب زيد ولا يتغير من المعنى شيء وينجز المفعول بكف التنوين عن الاسم "[2] وقد علل ذلك سيبويه في قوله: " وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما تقول لا عليك وقد عرف المخاطب ما يعني أنه لا بأس عليك ولا ضر عليك لكنه حذف لكثرته هنا في كلامهم ولا يكون هذا غير عليك " [3]

فهذا الجانب من الإضمار أو الحذف يختص بظاهرة الاقتصاد اللغوي ويصفه عبد الرحمن حاج صالح: " وهذا الاقتصاد أو التخفيف لا ينفرد به الاستعمال بل هو موجود أيضا في وضع اللغة بذاته ويكون هذا بكثرة الاستعمال حتى يصير مطردا " [4]

فالإضمار حركة يقوم بها المتكلم قاصدا الحذف وعدم اظهار ذلك وهذا في المستوى التركيبي لأن القرائن تدل عليه سواء اللفظية او الخطابية ويكون بنية الخفة والاقتصاد في الجهد من قبل المتكلم، إلا أن الحاصل من كل هذا وفي كلا النوعين من الإضمار نستنتج أنهما يكونان بسبب ظاهرة الاقتصاد، وشيوع الاستعمال للمتكلمين العرب بتلك الطريقة ولا يعود دائما للقرائن.

7. التعريف والتنكير:

يذكر سيبويه بخصوص التعريف ما يلي: " المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، { إذا لم ترد معنى التنوين }، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار "[5]

والمُلاحظ من خلال هذا القول أن سيبويه لا يقيم حدا للمعرفة وإنما يقوم بعملية إحصائية لأنواع المعارف والتي بدورها قد بين أنها تقع على خمسة أنواع وبينها وفق الاتي: " فأما العلامة

[1] المصدر السابق، ج : 1، ص : 106
[2] نفسه، ج : 1، ص : 83
[3] نفسه، ج : 1، ص : 224
[4] الخطاب والتخاطب، عبد الرحمن حاج صالح، ص : 65
[5] الكتاب، سيبويه، ج : 02، ص : 05

اللازمة المختصة فنحو زيد وعمرو، وعبد الله، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه ليعرف به بعينه دون سائر أمته. وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته. وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته. ..

وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا { وهذه }، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وذاتك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته، وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهن، وهم، وهي، والتاء التي في فعَلتُ وفعلتَ وفعلتِ وما زيد على التاء نحو قولك: فعلتما وفعلتم وفعلتن، والواو التي في فعلوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجميع، { والنون في فعلن } والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة، نحو: قد فعل ذلك، والألف التي في فعلا. ..وإنما صار الإضمار معرفة لأنك تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعنى وأنك تريد شيئا يعلمه "[1]

ونلاحظ من خلال الكلام الذي فصل فيه سيبويه فروع التعريف كل على حدى عبارة تكررت في كل نوع من الأنواع وهي إرادة كل شيء ليُعرف هو بعينه دون سائر أمته وهذه العبارة تعلل السبب الذي يجعل من هذه الأشياء تنتمي إلى دائرة المعارف، وهذا يبين لنا أن التعريف يقابل مفهوم المعين أو الخاص، وبالرغم من تفصيل سيبويه لهذه الفروع، فقد اعتم أيضا بتميز مراتبها نظرا لأهميتها في تفسير بعض الحالات النحوية فتحديد المبتدأ والخبر والحال يحتاج إلى معرفة هذه الأشياء، لذلك يتصدر الضمير رأس القائمة لكونه لا يمكن الوصف به ولا يوصف هو بحد ذاته، بل إن الضمائر تتفاوت فيما بينها فالتعريف بالمتكلم يكون أعرف من التعريف بضمير الغائب، حيث يذكر سيبويه: " أعطانيه وأعطانيك فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه، فقال أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه، فقال، أعطاهوني فهو قبيح لا تتكلم به العرب. .. وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل

[1] الكتاب، ج : 02، ص : 6

الأقرب "[1]، أما الاسم العلم فهو يلي الإضمار كونه يوصف ولا يقع صفة لشيء، ثم يليه المضاف إلى المعرفة حيث ورد عن سيبويه: " ومن قال: إن هذا أخاك منطلق قال: أن الذي رأيت أخاك ذاهب، ولا يكون الأخص صفة للذي، لأن " أخاك " أخص من الذي ولا يكون له { أي لا يكون أخاك الذي } صفة من قبل أن زيدا لا يكون صفة لشيء " [2]وتأتي الأسماء المبهمة في هذه المرتبة نظرا إلى أنها توصف وتوصف بها، إلا أنها أخص من الأسماء المعرفة بالألف واللام.

إذن ترتبط المعرفة بدلالة الوضوح والتسمية والتعيين، فالاسم المُعرف يرتبط ارتباطا وثيقا بمعرفة المخاطب وليس المتكلم، حيث يذكر السيرافي في شرحه: " اعلم أن التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فيكون مذكورا، كقولك للمخاطب: في داري رجل، ولي بستان، وهو لا يعرف الرجل بعينه ولا البستان. ويجوز أن يكون المتكلم –أيضا– لا يعرف كقول الرجل لمخاطبه: أنا في طلب غلام اشتريته، ودار أكتريها، ولا يكون قصده شيئا بعينه "[3] وهذا ما يبين أن المعرفة تتعلق بالمخاطب.

ونستنتج في الأخير أن الأسماء تصير معرفة بسبب تلك العلامات التي تطرأ عليها وهي الخصوصية، فقد نقل سيبويه عن الخليل: " أنهم لم يجعلوا الرجل الذي سمي بزيد من أمة كل واحد منها يلزمه هذا الاسم ولكنهم جعلوه سمي به خاصا "[4]

وهذا يعني أن الأسماء قد تحولت من الوضع اللغوي العام code المتعارف بيه بين الجماعة اللسانية الواحدة إلى وضع أخص منه وينطبق على شخص معين دون غيره، وهذا القول الذي ذكرناه ينطبق على الاسم العلم، إلا أن الجدير بالملاحظة فيما يخص هذا النوع ما ذكره سيبويه حيث ذكر كلاما يذكر فيه أن النكرة دخلت على هذا العلم الذي وضع للمعرفة ولها جيء به

---

[1] المصدر السابق، ج : 02، ص : 363

[2] نفسه، ج : 02، ص : 149

[3] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج : 02، ص : 338

[4] الكتاب، سيبويه، ج : 1، ص : 267

والمعرفة هنا أولى " [1]، وهذا ما يعني أن الاسم العلم في أول وضع له يوضع للاستعمال الخاص، بخلاف الاسم الذي تدخله الألف واللام فهي علامات بنوية تزاد على الاسم العام فتحوله من عمومه إلى دلالة خاصة، فقد ذكر سيبويه: " إنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحدا من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام فمن ثم لم يدخلوها في "هذا" ولا في النداء "[2].

أما بخصوص التنكير في الكتاب فلا يحده سيبويه أيضا بمفهوم ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تفصيله أنواع المعارف وإظهاره سبب التعريف فيها، وبالتالي يجعل ما دون تلك الأصناف التي ذكرها تنتمي إلى النكرة، وهذا ما يجعلنا نخلص تلقائيا إلى أن مفهوم التنكير يتجاوز الدلالة إلى مفهوم واحد إلى الدلالة على ما هو عام.

لذلك يطلق سيبويه على هذا النمط من الشكل اللغوي بمصطلح " الإبهام " ليكون مصطلح النكرة مرادفا له أي بمعنى ما يصح أن يقع عليه كل شيء وبالتالي نستخلص أن استعماله لا يختص بشيء معين، وترد لفظة الإبهام في السياقات التي ترد فيها النكرة وهما يمثلان مصطلحين مترادفين يقابلان مصطلح المعرفة.

وعلى هذا الأساس تكون أوضاع اللغة في الأصل مبهمة فتدخل عليها أشياء تغيرها إلى أوضاع تدل على شيء خاص، لهذا السبب يرى سيبويه أن النكرة أصل للمعرفة والمعرفة فرع عنها حيث يذكر: " اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكننا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما يعرف به، فمن ثم أكثر الكلام يتصرف في النكرة "[3] وذكر في موضع اخر: " النكرة أشد تمكننا من المعرفة لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف " [4]وهذا ما يعني أن الأوضاع اللغوية تُسخر للفرد وأما السياق والغرض هو الذي يحدد للمتكلم استخدامه للأوضاع

[1] المصدر السابق، ج : 01، ص : 265

[2] نفسه، ج : 1، ص : 311

[3] نفسه، ج : 1، ص : 22

[4] المصدر السابق ، ج : 2، ص : 22

المبهمة أو المعينة وإطلاق سيبويه مصطلح الأبهام لا يعني به أبدا أن الكلمات غامضة ولكنها غير معينة لمعنى معين.

ويظهر من كلام سيبويه أ التمييز الذي حصل بين النكرة والمعرفة في الجانب اللصوري البنوي إنما ورد بأن الأصـــل فيه العلامة العدمية على عكس المعرفة فيها علامات لفظية زائدة ويمكن توضيح ذلك وفق الاتي:

العلامة العدمية	الاسم
ϕ	معلم
ال	معلم

8. الحدود الصوتية:

من المعلوم أن الدراسـات اللسـانية العربية قد ظهرت تحت دوافع معينة ولعل أهمها هو محاولة فهم القرآن الكريم، مما يوجب أن يُسـبق هذا الفهم بمعرفة أسـس اللغة المسـتعملة والتمكن من معرفة تراكيبها وكلماتها وأصواتها، وقد ظهر الاهتمام بالدراسات الصوتية بداية على يد القراء ثم

تناوله بالدراسة المعجميون واللغويون كأمثال الخليل وسيبويه. وقد عالج سيبويه المسائل الصوتية في أواخر كتابه في باب الإدغام والذي تابع فيه الدراسة على منهج الخليل حيث قدم دراسات صوتية تُوصف بالدقة حدد فيها مخارج وصفات الأصوات، وقد اعتمد في ذلك على منهج المشاهدة والاستقراء والوصف.

ويذكر سيبويه في " باب الإدغام " ما يلي: " هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها، فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا " [1] والمُلاحظ من خلال هذا القول استخدام سيبويه لمصطلح الحرف ولم يستخدم لفظة أصوات الغة.

ومن المسلم به ابتداء أ الحرف يمثل أصغر مكون للكلام حيث يقول سيبويه: " أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد " [2]، أما تحديد الحرف من حيث هو صوت " فاتفق الجميع على أنه ناتج عن تقطيع الصوت الحنجري أو النفس من جهات معينة من الجهاز الصوتي أي باعتراض عضو على هذا الصوت جزئيا أو كليا في زمان وجيز، فيكون له جرس خاص " [3]

وهذا ما يعني أن سيبويه يستعمل مصطلح الحرف للدلالة على الكلمة كمكون من مكونات الكلام، كما يستعمله للدلالة على حروف المعنى باعتباره مقابلا للاسم والفعل، ومن هنا نخلص أن ما ذكره سيبويه بخصوص الحرف أراد به كل هذه المفاهيم أي الكلمة وحرف المعنى والصوت ولم يقم بتخصيصه لمفهوم معين وهذا ما يقودنا لتحديد الحرف حسب السياق الدلالي الذي ورد فيه اللفظة.

وقد ورد مصطلح " المخرج " في أكثر من مناسبة في سياق استعماله للدلالة على مكان التقاء عضوي لاعتراض الهواء وبالتالي إنتاج الحرف [4]:

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج : 04، ص : 431

[2] نفسه، ج : 2، ص : 314

[3] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، حاج صالح، ج : 02، ص : 178

[4] ينظر : الكتاب، سيبويه، ج : 4، ص : 181، 451، 453، 488

لأنها تشبه الألف في سعة **المخرج** والمد

وهما من **المخرج** الثاني من الحلق

ولم يجعلوا النون ياء بعدها في **المخرج**

فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في **المخرج** والانحراف

وهذا المصطلح في الحقيقة يرجع إلى الخليل حيث ورد في أكثر من موضع في كتابه كقوله في الهمزة: " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق " [1] كما يستعمل الخليل مصطلح الموضع ليعبر به عن مفهوم المخرج كقوله: " وقوعه على موضع الحروف واستمراره على المنطق " [2] كما يستعمل مصطلحات اخرى للدلالة على نفس المفهوم وهي المجرى والحيز والمدرج في قوله: " في العربية تسعة وعشرون حرفا: منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومدارج [3]"

أما سيبويه فيستعمل المخرج والموضع في كتابه فيذكر: " وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعين لتطابق لسانك من مواضعين إلى ما حاذى الحنك الأعلى، من اللسان فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك الأعلى إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعين " [4]

وهذا ما يبين أن سيبويه يستعمل الموضع للدلالة على المخرج إلا أنهما ليسا دائما من المترادفات، لأنه لأنه كما ذكرنا قد يخص بالموضع للدلالة على المخرج ولكن في كثير من الأحيان الأخرى يدل به على التقاء اللسان بعضو اخر، فحين يذكر أن الأصوات المطبقة لها موضعان فهو لا يعني أبدا أنه يقصد مخرجين وإنما أراد اتصال اللسان في موضعين أحدهما يمثل المخرج، والجدير بالملاحظة أن سيبويه يستخدم الحيز أيضا كقوله: " والحروف المرتفعة حيز على حدة "[5] وقال أيضا: " والظاء والثاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء. .. لأنهن من حيز واحد "[6] مما يدل أن لكل حرف من هذه الحروف مخارج معينة ولكنها كلها من حيز واحد، إلا أن استخدامه للحيز لم يرد بكثرة في كتابه وإنما ورد في مواضع محدودة مقارنة بالمخرج

---

[1] كتاب العين، الخليل، ج : 1، ص : 52

[2] نفسه، ج : 4، ص : 319

[3] نفسه، ج : 1، ص : 57

[4] الكتاب، سيبويه، ج : 4، ص : 436

[5] نفسه، ج : 04، ص : 101

[6] نفسه، ج : 04، ص : 464

والموضـــع. كما أن الملاحظ بهذا المصـــطلح أنه لا يأخذه بتعريف واحد حتى وإن ورد بمعنى المخرج، فاسـتعماله كان اسـتعمالا لغويا لا أكثر من ذلك، وما يبين ذلك ما ورد عند الخليل في كتابه العين فالمتأمل في حد هذا المصـــطلح في معجمه يلحظ بأنه ورد عنده محددا ووضـــحا وثابتا في كل كتابه بخلاف ما اعتمده سيبويه.

8. 1. حدود صفات الأصوات:

8. 1. 1 الجهر والهمس:

الجهر لغة: ورد في معجم العين: "جهر بكلامه وصـــلاته وقرائته يجهر جهارا، وكلام جهير وصـــوت جهير، أي عال " [1] وجاء في المقاييس "الجيم والهاء والراء أصـــل واحد، وهو إعلان الشيء وكشفه وعلوه، يُقال جهرت بالكلام أعلنت به، ورجل جهير الصوت، أي عاليه "[2]

الهمس لغة: وجاء في العين: " الهمس حس الصـــوت في الفم مما لا إشـــراب له من صـــوت الصدر، ولا جهارة في المنطق، ولكنه كلام مهموس في الفم كالسر " [3]

أما بالنســـبة إلى حدهما الاصـــطلاحي فيعتبر ســـيبويه من اللغوين الذين اســـتعملوا هذين المصـــطلحين ووضـــع تعريفا خاصـــا بهما ذكر فيه: " فالمجهورة: حرف أشـــبع الاعتماد في موضـــعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضـــي الاعتماد عليه ويجري الصـــوت. .. وأما المهموســـة فحرف أُضـــعف الاعتماد في موضـــعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. "[4]

وكما هو ظاهر من هذا التعريف الذي يمكن أن ننعته بأنه مختصـر فقد حدد فيه سيبويه مفهوم الجهر والهمس وأن أساس الاختلاف الحاصل بينهما يرجع في الأساس إلى طريقة جريان النفس مع الحرف أو توقفه بحيث إذا جرى النفس أثناء النطق بالحرف كان مهموســـا وأما إذا منع النفس من الجريان حتى ينتهي النطق كان مجهورا.

وقد اكتشف المحدثون أن جهر الصوت أو همسه يتم باهتزاز في الوترين الصوتين عند النطق بالحرف ويطلق على هذا الصـــوت المجهور voiced "هو الذي يتذبذب فيه الوتران الصـــوتيان

---

[1] كتاب العين، الخليل بن أحمد، مادة جهر

[2] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة جهر

[3] كتاب العين، الخليل بن أحمد، مادة همس

[4] الكتاب، سيبويه، ج : 4، ص : 434

حال النطق به " [1]وسيبويه حتى وإن لم يكن على علم بوظيفة الوتران الصوتيان في حدوث الجهر والهمس ولكنه وضع تحديدا لهما يتميز بالدقة خصوصا أنه "وصفه بأنه متمكن مشبع فيه وضوح وفيه قوة وتلك هي الصفة التي يشير إليها الأروبيون بقولهم sonority"[2].

كما يظهر من خلال قول سيبويه بذكره: منع النفس. .. ويجري الصوت أن هناك تقابلا بينهما

منع النفس ← الهمس

يجري الصوت ← الجهر

فمنع النفس من الجريان حتى ينقضي الاعتماد هو الهمس بخلاف المجهور الذي فيه ضعف الاعتماد في موضعه حتى يجري النفس مع الصوت، وبهذا نستنتج أن تحديد سيبويه للمجهور والمهموس يقوم على جري النفس من عدمه.

2. الشدة والرخاوة وما بينهما:

الشدة والرخاوة لغة: ورد في لسان العرب: " الشدة الصلابة، وهي نقيض اللين تكون في الجواهر والأعراض، والجمع شدد. .. وشيء شديد: بين الشدة وشيء شديد مشتد قوي والتشديد خلاف التخفيف "[3] أما الرخاوة فقد جاء المقاييس: " الراء والخاء والحرف المعتل أصل يدل على لين "[4] والشدة والرخاوة مصطلحان يعتبر سيبويه أول من استعملهما في تحديده لصفات الحروف ويعرفهما وفق الاتي: " ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء والتاء، والدال والباء، ذلك أنك لو قلت ألحج ثم مددت صوتك لم يجر ذلك.

ومنها الرخوة وهي: الحاء والهاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد والضاد والزاي، والسين والظاء والثاء والذال والفاء، ذلك إذا قلت الطس وانقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت "[5]

فالشديدة هي ضد الرخوة، والواضح أن الحرف الشديد هو إذا وقفت عليه انحصر الصوت وبالتالي امتنع أن يجري فيه فانحبس لفترة عند مخرج الحرف لاتقاء العضوين، أما الحرف

---

[1] علم اللغة العام، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ط : 02، 1971، ص : 87

[2] نفسه، ص : 122، 123

[3] لسان العرب، ابن منظور، مادة شدد

[4] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة رخو

[5] الكتاب، سيبويه، ج : 04، ص : 434، 435

الرخو فهو ترك مجالا للصـــوت ولم يحصـــره وبالتالي يتمكن الهواء من الجريان على الرغم من التقاء العضوين.

وقد وصف سيبويه الشدة والرخاوة بدقة ونستنتج من قوله أن منع جريان الصوت يمثل انحباسا في المخرج الذي يخرج منه الحرف وهذا لمدة معينة ويرجع ذلك إلى التقاء يحصـــل بين العضوين بحيث يكون التقاء كليا، فإذا تم فتحهما ذلك الحرف الناتج يسمى بالحرف الشديد، أما الرخو فهو يحصـــل بنفس الطريقة إلا أن الفارق بينهما يكمن في انحباس العضـــوين فلا يكون انحباســا كاملا للهواء، كما أشــار ســيبويه في معرض تحديده للشــديد والرخو إلى حروف لا تُصنف لا في الحروف الشديدة ولا الرخوة بل وضع لها إشارات وملاحظات لأنه أدرك بأن لها ميزات تختلف عنهما كاختلافها في المخرج وهذا ما يوضـــحه قول ســـيبويه: " المنحرف زهز حرف شــديد حرى فيه الصــوت لانحراف اللســان مع الصــوت، ولم يعترض على الصــوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصوت. ..، ومنها حرف شديد يجري معه الصـــوت لأن ذلك الصـــوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللســـان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون وكذلك الميم. ومنها المكرر وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه وهو الراء "[1].

والمُراد من كلام سيبويه أن هذه الحروف الأخيرة هي حروف شديدة لأن الهواء عند إخراج هذه الأخيرة ينحبس في موضع النطق إلا أنه يجري أيضا والسبب في ذلك هو وجود مواضع أخرى يتسرب منها الهواء كجانب الفم والأنف في النون على سبيل ما قاله سيبويه مما يجعلها أصوات شديدة ولكن تميزها بسمة جريان الهواء لا يجعلها تخرج انفجارية مما تميل إلى الحروف الرخوة أيضا والعلة في ذلك إمكانية مرور هذا الهواء، إلا أن الجدير بالتنويه في هذا المقام أن جريان الهواء لا يشبه جريانه في الرخوة لأن الهواء هنا يجد مواضع فيتسرب منها.

وهذا يدل على انتباه ســيبويه إلى كل هذه الخصــائص على الرغم من أنه لم يســمها بالحروف المتوســطة إلا أنه أشــار إلى وقوعها بين الشــديدة والرخوة في معرض حديثه عن حرف العين، يقول فيها: " وأما العين فبين الشــدة والرخاوة "[2]، فقد انتبه إلى وجود فرق بينها وبين الأصــوات المتقابلة الأخرى.

---

[1] نفسه، ج : 4، ص : 435

[2] المصدر السابق، ج : 4، ص : 434

8. 1. 2. الإطباق والانفتاح:

الإطباق لغة: جاء في لسان العرب: " الطبق غطاء كل شيء والجمع أطباق، وقد أطبقه وطبقه فانطبق وتطبق: غطاه وجعله مطبقا " [1] وأما الانفتاح " الفاء والتاء والحاء أصل صحيح يدل على خلاف الإغلاق " [2]

ويحدد سيبويه مفهومها وفق الاتي: " فأما المطبقة فالصاد، والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف، لأنك لا تطبق لشيء من لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن، فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت. ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها "[3]

الإطباق ظاهرة صوتية تحدث كما يصفها كمال بشر: " أولهما ارتفاع مؤخر اللسان تجاه أقصى الحنك the Velum أو The Soft palates الحنك اللين، فيحدث تغيير في التجويف الفموي، ويحدث رنينا مسموعا Résonance، ثانيهما على ما يقال رجوع اللسان إلى الخلف بصورة أسرع مما يحدث له في أثناء النطق بالأصوات المرفقة "[4]

وقد بين سيبويه في تحديده هذه الأصوات كيفية الإطباق، كما بين سبب تسميتها وأهمية هذه الصفة، لأنه لولا الإطباق لشابهت الحروف التي ذكرها الأصوات المرققة.

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، مادة طبق

[2] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة فتح

[3] الكتاب، سيبويه، ج : 04، ص : 436

[4] علم الأصوات، كمال بشر، ص : 394



الخـــــــاتـــمـــــة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الموسومة ب: " مفهوم الحد في كتاب سيبويه أن نضع قراءة علمية لسانية نستجلي فيها المفهوم العلمي للحد والطريقة التي سلكها سيبويه في الكتاب الذي بدوره يحتوي على حجم هائل من المواد اللغوية، إلا أننا اخترنا عددا محصورا من المصطلحات الواردة فيه وقمنا بوصف الطريقة التي اتبعها وتحليل تلك الحدود، إلا أنه كان لاختيار هذه المصطلحات المحدودة سببا فهي لم تكن عملية اختيار عشوائية فحسب بل يتعلق بالكفية التي عُرفت بها هذه المصطلحات، فسيبويه في كثير من المواضع لم يقم بتعريفها بالقدر الذي استدل وبذلك يكون الاستدلال في كتابه أكثر من التعريف بحد ذاته مما يعني أن مسألة التعريف لم تكن تشغله في تلك المرحلة من التفكير النحوي ولعل السبب في ذلك يرجع إلى النحاة أنفسهم ومن بينهم سيبويه، حيث أن الاتفاق والتفاهم كان حاصلا بينهم فلم يهتموا بعملية التحديد.

وقبل القيام بتحليل تلك الحدود في الجانب التطبيقي من الدراسة كنا قد توقفنا عند بعض المفاهيم في الجانب النظري والذي تظهر أهميته في الجانب التطبيقي وسنحدد من خلاله أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التحليلية.

فكان أول ما انطلقنا به هذا البحث هو تحديد مفهوم الحد والتعريف من خلال التعرض لمفهوم الحد عند مختلف التوجهات اللغوية والفلسفية الفقهية وفرقنا بينه وبين التعريف، ثم وضعنا فصلا ثانيا تطرقنا فيه إلى أنواع الحدود كما وردت في الكتب العربية التراثية وحددنا الروط التي يجب أن تتوفر فيه طبغا وفق نفس المصادر، كما توقفنا غند التعريف المصطلحي حتى نتجاوز النظرة التراثية، حيث توقفنا عند مفهوم المصطلح والمفهوم والتعريف المصطلحي وشروطه وأنواعه كما حددنا وظائفه.

ومن خلال هذا والدراسة التطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج نجملها في الآَتي:

يحمل الحد معاني متباينة ويرجه هذا التباين إلى العلم بحد ذاته حيث نلاحظ أن المعنى الاصطلاحي للحد كان مؤخوذا من المعنى المعجمي له، فقد ورد مختلفا بين علماء الفقه والأصول والفلسفة.

كما نستنتج من خلال هذا البحث أن الحد كمصطلح لم يستقر في المفاهيم العر بية التراثية وعلى وجه الخصوص الفلسفية، بل شهد مراحل معينة حتى وصل إلى هذه المرحلة التنظيرية كما هو موجود عند ابن سينا والغزالي، كما تعتبر رسالة الحدود التي وضعها جابر ابن حيان

أول عملية حقيقية لتحديد الأشياء وفق المعايير التي وضعها أرسطو في تنظيره للحد. هذا الأخير أخذه الفلاسفة العرب عنه حين امتزاج الثقافة العربية مع اليونانية مما نجد في كتبهم الشروط التي يتقيد بها الباحث الذي يريد التحديد.

تتعدد الروايات التي تنص على نشأة النحو العربي واختلف الحديث بين القدماء والمحدثين عن مؤسس النحو العربي، إلا أن الدراسات تشير إلى أبي الأسود الدؤلي من خلال بعض الأدلة العلمية والتاريخية، ويعتبر التقسيم الثلاثي الاسم والفعل والحرف الذي اعتمده النحاة الإرهاصة الأولى لنشأة النحو العربي، مما يعني أن هذا التمييز هو بحد ذاته يمثل دليلا على نشأة عملية التحديد عند النحاة، وهذا يؤكد لنا أن هذا التقسيم والتحديد ليس مجرد عملية فلسفية كالتي نجدها عند أرسطو وإنما تتجاوز ذلك كونها نابعة من عملية استقرائية تعتمد على قياس النظائر بعضها على بعض. ويمثل العمل الذي وضعه سيبويه في كتابه مرحلة مهمة ومتطورة من التنظير النحوي والمصطلحي والتعريفي على حد سواء لاسيما في الباب الذي عرف فيه هذه الأقسام الثلاثة الموجودة في اللغة.

ترد لفظة الحد في كتاب سيبويه كثيرا وفي مواضع مختلفة وسياقات متعددة إلا أنه لم يستعمله كمرادف للمعنى الذي يدل عليه التعريف بل كان يقصد به الإجراءات المؤدية إلى نمط من الكلام وهذا يعني أنه كان على وعي تام بهذه المفاهيم والأصناف التي تقع فيها وتفصلها عن الأخرى، فالتحديد عند سيبويه تحديد يمس الإجراءات اللغوية وبالتالي هو تحديد يمكن أن ننعته بالتحديد اللساني يختلف ويتباين كليا عن التعريف الذي وضعه أرسطو والذي يهتم هذا الأخير بالجنس والفصل في نظريته نظرية المعرفة الذي يحاول من خلالها معرفة كنه الأشياء وحقيقتها وكنا قد وضحنا ذلك من خلال الاسم والفعل والحرف نظرا إلى وجود تعريفاتها عند أرسطو مما يحدد لنا الفروقات بينهما بكل دقة.

كما أن اللافت للنظر في كتاب سيبويه من خلال دراستنا للحدود أن منهجه في التحديد أغلبه تمثيل للمعرف دون أن يضع عبارات حدية وهذا يعني أن الغرض من كتابه ليس التعريف في الأساس بتلك المصطلحات وإنما تمييز المعرف عن غيره وهذا بتحديد خصائصه التي يتميز بها عن غيره وهذه رؤية طبيعية تنبع من ثقافته الإسلامية التي تتقاطع مع رؤية علماء الإسلام في وظيفة التحديد وهي الاهتمام بخصايته دون وضع شروط تقيده حتى يدل على حقيقة الشيء كالذي نجده عند فلاسفة الاسلام أو كالذي حصل عند النحاة المتأخرين حين تأثروا بالمنطق الأرسطي. وهذا يعني أن التعامل مع كتاب سيبويه من وجهة الحد والتعريف هي وجهة عرض

فيها مباشـــرة الأبواب النحوية أو اللغوية دون تحديد في أكثر المواضـــع بل شـــرع مباشـــرة في معالجتها.

التحديد عند ســـيبويه تحديد يقوم على الفصـــل بين نوعين منهما التحديد القائم على الجانب اللغوي أو البنوي والتحديد القائم على الجانب المعنوي أو الخطابي، وســـيبيوبه اهتم بالتعريف اللغوي بســـبب اهتمامه في الأســـاس بوصـــف الإجراءات المؤدية إلى توليد وحدة لغوية معينة وبالتالي التحديد عنده عملية وضـــف لمجاري الكلم والتراكيب وكيفية صـــياغتها وبالتالي فهو تعريف يختص بالبنية اللغوية وهذا الحد يعتمد على جملة من المفاهيم كالقياس والباب والنظير لذلك أطلقنا عليه بأنه حد لساني.



الملخص

يروم هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الحد في كتاب سيبويه وأنه يختلف تمام الاختلاف عن الحد الأرسطي والذي تأثر به النحاة المتأخرون فيما بعد، كما أن الحد عند سيبويه يقوم على تحليل الجوانب البنوية للغة فهو طريقة أو إجراء معين لصياغة الكلام أو الكلم.

ومن أجل تحقيق هذه الدراسة عمل البحث على دراسة وتتبع الحد في كتاب سيبويه وعندغيره من مختلف التخصصات، لنستخلص من خلال هذه الدراسة أن التعريف والحد عنده لا يشكلان قمة العلم كالذي هو متعارف به عند أرسطو على الرغم من أهميته، إلا أنه يقوم على منطق خاص في الكتاب لأنه يهتم بتميز المعرف عن غيره فقط، وبالتالي لا نجد سيبويه يهتم بتعريف كل مصطلح او مفهوم من كتابه وهذا التفكير نابع من الثقافة الإسلامية حيث نجده يتوافق مع المفهوم المتداول عند الأصوليين وهو تمييز المعرف.

كما خلص البحث إلى أن الحد مفهوم نعني به وصف الاجراءات التي تؤدي إلى ضرب من الكلام مما يعني أن الاهتمام بقضايا الحدود في كتابه لا يمكن دراستها دون الاستدلال لأن سيبويه أكثر مفاهيمه هي استدلال وليس تعريف كما أ الحد يقوم على اجراءات لغوية وعقلية تقوم على السماع والقياس وهذا راجع غلى التعريف الذي اهتم به سيبويه هو تعريف الجانب اللغوي والبنوي للكلام وليس الخطابي أو الإفادي، وهذا ما يجعل منه مفهوما خاصا يجنح إلى التخصص اللغوي فقط وليس كالحد الأرسطي الذي يهتم بالجانب المعنوي العام.

الكلمات المفتاحية: الحد، التعريف، القياس، المصطلح، التعريف المصطلحي.

Abstract :

This research aims to shed light on the concept of hudud in Sibweh's book and how it differs from the Aristotelian hudud. different from the Aristotelian limit, which later grammarians were influenced by, and that the limit is based on analyzing the structural aspects of language, it is a specific method or procedure for formulating speech or words words. In order to achieve this study, the research worked on studying and tracking the limit in Sibuya's book and others from different disciplines, to conclude through this study that the definition and limit for him does not constitute the pinnacle of science as is the case with the later grammarians. is not the pinnacle of science as it is recognized by Aristotle, despite its importance, but it is based on a special logic in the book because it is concerned with distinguishing a special logic in the book because it is concerned with distinguishing the defined from others only, and therefore we do not find Sibweh concerned with defining every term or concept in his book, and this thinking stems from the Islamic culture where we find it It corresponds to the concept used by the fundamentalists, which is to distinguish the identifier. The research also concluded that the limit is a concept that we mean by describing the procedures that lead to a form of This means that the interest in the issues of limits in his book cannot be studied without inference because Sibuyeh, most of his concepts are inference and not definition, as the limit is based on linguistic and mental procedures This is due to the definition that Sibweh was interested in is the definition of the linguistic and structural aspect of speech This makes it a specialized concept that tends to specialize in linguistic specialization only. linguistic specialization only and not like the Aristotelian limit, which is concerned with the general moral aspect.

Keywords: limit, definition, measurement, term, terminology, terminological definition.

قائمة المصادر و المراجع



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

- القرآن الكريم
- أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، ط: 1، 1955.
- الاستدلال والبناء، بناصر البوعزاتي، دار الامان، الرباط، المغرب، ط: 01، 1999.
- أسس علم اللغة، بروكلمان، عالم الكتب، القاهرة، ط: 1973، 1983،
- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: 6، 1988.
- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط: 1، 2008.
- الإقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه: علاء الدين عطية، دار البيروني، ط: 2، 2006.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النقاش، بيروت، لبنان، ط: 3، 1979.
- بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 4، 1980.
- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول، أبو زكريا الرهوني، تح: الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث الاسلامية، دبي، الإمارات، ط: 1، 2003.
- التعريفات، محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1985.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ط: 2، 1986.

- التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، التفتازاني، درا العلمية للكتب، بيروت، لبنان، 1957.
- تمام حسان رائدا لغويا، عبد الرحمن حسن العرف، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 2002.
- تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: 1، 2001.
- جمهرة اللغة، ابن الدريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 1، 1987.
- الحدود النحوية في التراث، جنان التميمي، شبكة اللغويات، السعودية، 2008.
- الحدود في الأصول، أبو الوليد سلمان بن يخلف القرطبي، تح: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 2003.
- الحدود والتعزيرات عند ابن القيم، بكر بن عبد الله بن عثمان بن يحي، دار العاصمة للنشر، ط: 2.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- الرد على المنطقيين، ابن تيمية، قدمه: سليمان الذروي، تح: عبد الصمد شرف الدين الكبتي، راجعه: محمد طلحة بلال منيار، مؤسسة الريان، لبنان، ط: 1، 2005.
- رسائل منطقية للفلاسفة العرب، عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، لبنان، بيروت، ط: 1، 2008.
- روضة الناظر وجنة المناظر، أحمد بن قدامة الجماعيلي، وضحه: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، ط: 2، 2002.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط: 2، 1993.

- شرح الأشمونية، الأشموني، مكتبة المعاجم واللغة العربية، شركة العرين.
- شرح الغرة في المنطق، الرازي، منشورات دار دمشق، بيروت، لبنان، 1983.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 2001.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تح: محمد نور الحسنى، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985.
- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 2008.
- الصحاح، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 4، 1990.
- صناعة المصطلح اللساني العربي، عمار ساسي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط: 1، 2012.
- صياغة التعريف عند السكاكي، محمد بوحمدي، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، ع: 1، 2001.
- صيغة المبني للمجهول من الإنجليزية إلى العربية، نور الدين شوقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1990.
- ضحى الاسلام، أحمد أمين، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر
- طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001.
- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط: 1، 2007
- عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، كيس فريستيغ، تر: محمود علي كنكاري، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط: 2، 2003.

- فصول في فقه الغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 6، 1999.
- فن الشعر، أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1953
- الفهرست، ابن النديم، شرح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1996.
- قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس.
- كتاب العبارة، أرسطو، تح: فريد جير، مراجعة: جيرار جهامي، رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط: 1، 1999
- كتاب العين، الخليل، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 2003".
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، راجعه، رفيق العجم، تح: علي دحروح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط: 1، 1996.
- كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، محمد بوحمدي، دراسات مصطلحية، مجلة دولية، معهد الدراسات المصطلحية، ع: 1، 2001.
- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة جديدة.
- مباحث تأسيسة في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط: 1، 2010
- المحصول، الرازي، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، 1997.

- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1.
- مختار رسائل جابر بن حيان، صححها ونشرها: بول كرواس، مكتبة خناجي، القاهرة، 1354 هـ.
- مدخل إلى المنطق الصوري، محمد فهران، دار الثقافة، 1994.
- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، شرحه وعلق عليه: محمد أحمد والمولي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد النجاوي، دار التراث، القاهرة، مصر، ط: 3.
- المستصفى، أبو حامد الغزالي الطوسي، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1993.
- المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1989، ط: 2.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1981.
- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، تر: محمد أمطرش، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط: 1، 2012.
- المعارف، ابن قتيبة، تح: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط: 4.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن السعود البغوي، تح: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط: 4، 1997.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 1، 1990.
- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982.
- المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، 1983.

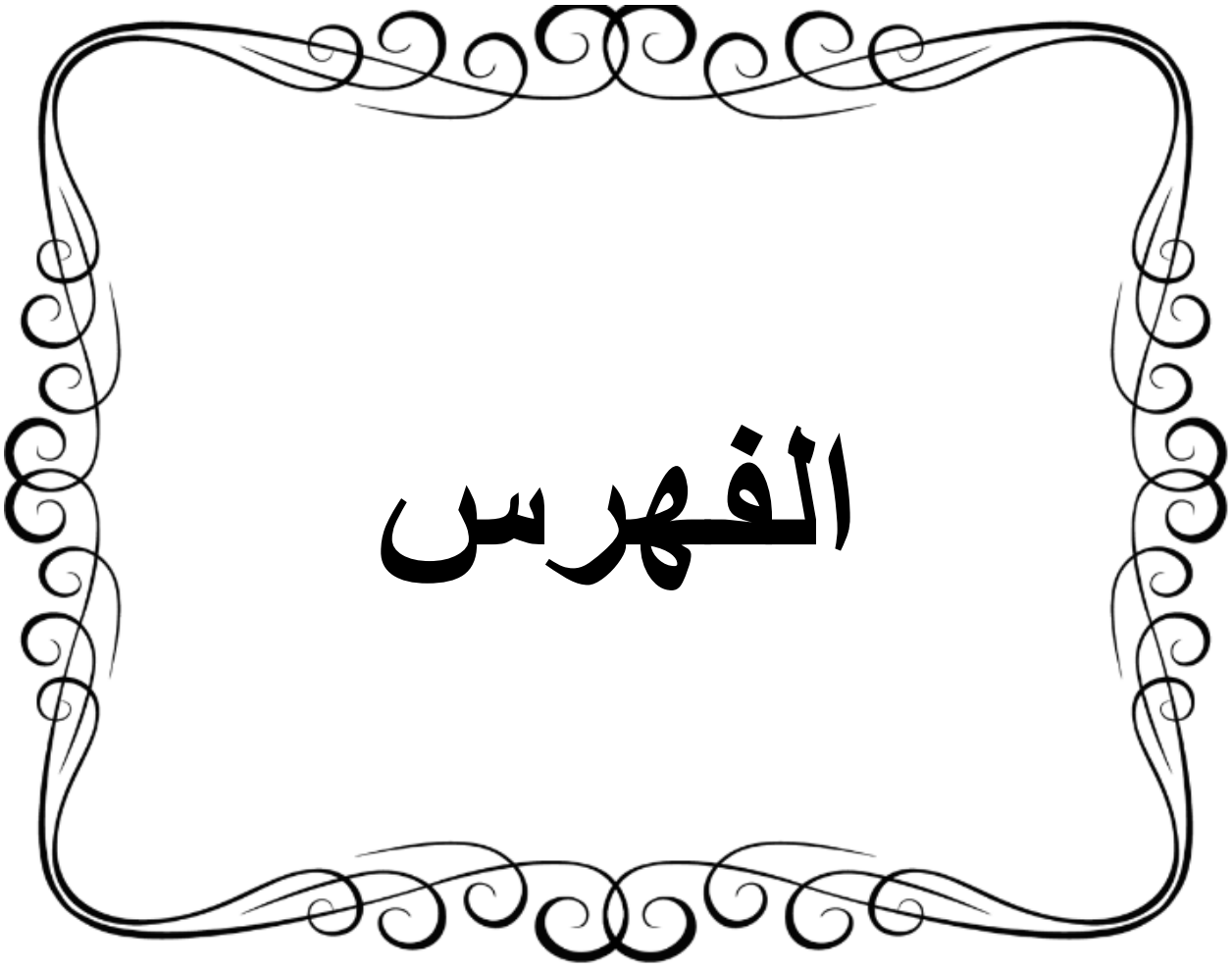
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطي، تح: محمد إبراهيم عيادة، مكتبة الاداب، القاهرة، مصر، ط: 1، 2004
- المعنى في علم المصطلحات، هاري بيجوان وتوارون فيليب، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط: ، 2009.
- معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، تح: سليمان دينا، دار المعارف، مصر، 1961.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الأنصاري، شرح وتح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط: 1، 2000.
- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تح: محمد كمال الدين الأدهمي، مؤسسة هنداوي، 2017.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة عرب وجاء في لسان العرب عبارة الإعراب الذي هو النحو ينظر لسان العرب ج: 1.
- مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، عبد الرحمن بن معمر السنوسي، دار التراث، الجزائر، ط: 1، ص: 2004.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر، ط: 6، 1978
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط: 4، 1978.
- منطق أرسطو والنحو العربي، إبراهيم مدكور، مجلة الأزهر، القاهرة، مصر، مجلد: 23، ج: 9، 25 ماي 1952
- المنطق الصوري التصورات، التصديقات، يوسف محمود، دار الحكمة، الدوحة، ط: 1، 1994.
- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، علي سامي النشار، دار المعرفة الجامعة، 2000.

- المنطق الصوري والرياضي، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت "، ط: 4، 1997.
- منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن حاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012
- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تح: محمد رشاد سالم، ط: 1، 1986.
- موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، توفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط: 1، 1998.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد المطلب، دار الشروق: ط: 1. 2000. بيروت. لبنان.
- نزهة الألباء في طبقة الأدباء، ابن الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، جيرار توربو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، نشر مجمع اللغة العربية، عمان، الأردن، ع: 1، 1978.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط: 2.
- الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواق، الرياض، ط: ، 1992.
- وهم الثوابت، عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، ط " 1، 2019

المراجع باللغة الأجنبية:

- . Les langues spiralisées le rat pierre. presses universitaires de France 1995.
- Basic principles and methods for the preparation of terminology standards. Helmut feebler. Toronto. Canada 23 June 1982. ed American society for testing

- Composition et formalisation conceptuelles de la définition terminographique. selja sepala.
- Dictionary of language teaching and applied linguistics. Jak Richards and Richard Schmidt. imprint of Pearson education. London. 2002
- L idiomaticité elle la langue de spécialité Trabelsi Hamida Al Mutargim n 31- juillet- Décembre
- La définition terminologique. Bruno de Besse. actes de colloque la définition contre d étude du lexique. université paris nord 18.19 novembre 1988. Libraire Larousse paris 1990.
- Larousse super major, dictionnaire alphabétique de la langue française
- Le robert , dictionnaire de la langue française ,nouvelle édition ,Montréal ,Canada,1992
- Marc van Kampenhout que nous reste –t- il de Eugen wuster intervention dans le cadre du colloque international Eugen wuster et la terminologie de l école de vienne université de paris 7.3 et 4 février. 2006
- Terminology manual. Helmut Felber. Paris. Unesco et incoterm. 1984.



الفهرس

الفهرس:

رقم الصفحة	العنوان
	مقدمة
	الفصل الأول: الحد والتعريف والفرق بينهما
13	الحد لغة واصطلاحًا
16	الحد عند الفقهاء
18	الحد عند الأصوليين
21	الحد عند الفلاسفة
24	مفهوم الحد عند أرسطو
25	مفهوم الحد عند الفلاسفة العرب
30	التعريف لغة واصطلاحًا
34	القول الشارح لغة واصطلاحًا
35	الفرق بين الحد والتعريف
	الفصل الثاني: أنواع الحد وشروطه
39	أنواع الحد في التراث العربي
43	الحد الحقيقي
57	التعريف اللفظي
59	الحد بالتمثيل
62	**شروط التعريف**
62	أن يدل على الماهية
65	إيراد الذاتيات
68	إيراد الجنس القريب
71	أن يكون لكل محدود حد
76	أن يكون واضحًا
80	ألا يستلزم المحال
84	**وظائف التعريف**
84	وظيفة تحديد الماهية
85	وظيفة التمييز
86	الوظيفة التنبيهية
87	الوظيفة الوصفية

رقم الصفحة	العنوان
	الفصل الثالث: التعريف المصطلحي أنواعه ووظائفه
94	نشأة الحد النحوي
100	حد النحو
108	الحدود النحوية عند أبي الأسود
111	الحدود النحوية عند تلاميذه أبي الأسود
114	اللغة المتخصصة
117	تعريف المصطلح لغة واصطلاحًا
119	المفهوم لغة واصطلاحًا
122	العلاقة بين المصطلح والمفهوم
125	التعريف المصطلحي
128	التعريف المصطلحي والمخطط المفهومي
131	أنواع التعريف المصطلحي
133	التعريف الإحالي
134	التعريف الاحتوائي
135	**شروط التعريف المصطلحي**
139	**وظائف التعريف المصطلحي**
139	الوظيفة التواصلية
139	الوظيفة الوصفية
139	الوظيفة التمييزية
139	الوظيفة البنائية
	الفصل الرابع
143	مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في الحدود
144	الفصل بين الكلام كخطاب وبنية
149	طريقة التصنيف والتعريف عند سيبويه
149	القياس
151	الباب
152	مفهوم الحد في كتاب سيبويه
155	الحدود في كتاب سيبويه
155	حد الاسم
165	حد الفعل
172	حد الحرف

رقم الصفحة	العنوان
176	اتصال النحو بغيره عند الباحثين العرب
179	أقسام الكلام عند أرسطو
181	أقسام الكلام عند النحاة العرب
186	المسند والمسند إليه
191	الاستقامة من الكلام والإحالة
193	الفاعل
197	الموضع
204	الإضمار
206	التعريف والتنكير
211	الحدود الصوتية
213	الجهر والهمس
216	الإطباق والانفتاح
218	**الخاتمة**
	قائمة المصادر والمراجع